تحليل النظريات الاقتصادية

بول كروجمان



الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م
القاهرة . مصر

تحليل النظريات الاقتصادية

بول كروجمان

ترجمة

رانيا محمد عبد اللطيف

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م
مصر

THE ACCIDENTAL THEORIST
Paul Krugman

Printed in the United States of America
First Published as Norton Paperback 1999

تحليل النظريات الاقتصادية
بول كروجمان

رقم الإيداع: 2006/24613
ISBN 977-282-286-5

الطبعة العربية الأولى 2007

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.
ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب/ القاهرة.
بريد إلكتروني: ihci@link.net

International House for Cultural Investments S.A.E
P.O.Box 5599 Heliopolis West, Cairo, Egypt
E-mail: ihci@link.net

المحتويات

مقدمة

يغلب التصور عن علماء الاقتصاد بأنهم مملون، وما يبرر ذلك أن معظم الناس يبدون مملون، على الأقل عند التحدث عن العمل، وعلى هذا النحو يكون معظم الناس بداية بالعلماء وحتى عارضي الأزياء المشاهير، ولكن السؤال هو لماذا يوصف علماء الاقتصاد بذلك وحدهم؟

الإجابة من وجهة نظري الشخصية هي التعطش لشيء ما ولكن من طرف واحد فالعلوم الاقتصادية كما صاغها چون ماينارد كينز «شيء خطير سواءً للخير أو للشر»، وعلى ذلك فهي ليست كما صاغتها الدراسات الأدبية أو حتى التاريخية، فالناس يبحثون لدى علماء الاقتصاد عن شيء يعطيهم الإحساس بالرضا العاطفي أو السياسي ولذلك يصابون بخيبة الأمل حيث إنهم يجدون نظامًا يبدو كما لو كان كله عبارة عن معادلات ورسوم توضيحية وبعض المصطلحات المبهمة والتي لا تكون معروفة إلا بالنسبة للاقتصاديين فقط.

لكن هناك بعض المبررات لهذا الغموض، فالاقتصاديات التي تحدث عنها كينز في مواضع أخري عبارة عن (موضوعات تقنية صعبة)، ولكن ما من شخص سوف يؤمن بها. أما الأفكار الرئيسية للنظرية الاقتصادية فهي بسيطة للغاية حتى أنها تنتهي إلى ما هو أكثر قليلاً من فرضية أن الناس عادة ما يستغلون الفرص، بالإضافة إلى ملاحظة أن الفرص المتاحة غالبًا ما تعتمد على أفعال

شخص آخر والعكس. لكن تطبيق تلك الأفكار على حالات معينة مثل تأثير التقدم التكنولوجي على العمالة، وتأثير التجارة الدولية على الأجور وتأثير الزيادة النقدية على النمو الاقتصادي يتطلب بعض التركيز الزائد والتفكير الجاد، ذلك التفكير الذي يتضمن بعض الرياضيات إلى جانب بعض من الاصطلاحات المتخصصة التي تمكنك من المتابعة، لكن هذا لا ينفي أن الكثير مما يفعله علماء الاقتصاد الحديثين أو الأكاديميين من أي نوع ليس إلا بعض الاستعراض الفكري الغير هادف مستخدمين الحسابات الخيالية لاستنتاج الأشياء التي يمكن التعبير عنها من خلال اللغة البسيطة أو للتعبير عن أشياء ستكون ذات معني ساذج للغاية إلا إذا لم يتخف معناها وراء ستار الرياضيات. لكن ليست كل التقنيات الخاصة بالاقتصاد الحديث مجرد تضليل أو إخفاء وإنما تكون أحياناً سبيل لتوضيح وتبسيط الأشياء.

يجب أن يكون هناك الكثير من الكتابات السهلة الفهم والمشوقة بل والممتعة عن علوم الاقتصاد بخلاف المتاح. فعلم الفلك مثلاً هو موضوع صعب وتقني للغاية ولكن أين هو الموازي لما قاله الراحل كارل ساجان بالنسبة للاقتصاديات؟. (هل تعلم أن مستهلكي الولايات المتحدة ينفقون تريليونات وتريليونات لا تبال) في كثير من النقاط والتي تكون أحياناً عاطفية للغاية، يقدم علم الاقتصاد بصائر نافذة ومضيئة، تلك البصائر التي من الممكن بقليل من الجهد (حسناً، بكثير من الجهد) أن تفسر بدون اللجوء إلى الاصطلاحات الاقتصادية المعقدة. ولكن لا تأتي التفسيرات دائمًا سريعًا .فنحن مهنة ليس لديها من يعممها للجمهور.

الآن دعونا نتمهل لحظة، أليس هناك بعض الخبراء الاقتصاديين ممن لديهم نفوذ وتحقق كتاباتهم أعلى المبيعات؟ نعم، ولكنهم ليسوا من المشاهير بمعني الكلمة.

أما ساجان فقد كان ممن يمتلكون تلك القدرة، فقد وجد السبيل الذي يجعل الموضوعات الجادة المتعلقة بعلم الفلك – مثل الاكتشافات والنظريات – أشياء عامة وشاملة وممتعة بالنسبة لقطاع عريض من الجمهور، على الجانب الآخر لم يستطع علماء الاقتصاد المشاهير إعطاء القراء القدرة على ملاحظة الأحداث التي يتم البحث فيها عن كثب، ودون استثناء لأحد أجد أنهم يستخدمون مؤلفاتهم فقط للتحايل على الهيكل الطبيعي للعلم حيث يستخدمون للوعظ بعض الأفكار المتفق عليها من قبل القليل من علماء الاقتصاد الجادين، وغالبًا ما تكون تلك الأفكار خاطئة بطريقة واضحة، وأحياناً ما تكون ساذجة بالفعل، وليست فقط مخالفة للرأي الجماعي .ذلك على الرغم من أنها قد تبدو أفكارًا جيدة للقارئ الغير محنك.

في الواقع فإن معظم الناس بما فيهم هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم على قدر كبير من الدراية، وممن يشاهدون وسائل الإعلام ويطلعون على المجلات الثقافية يعرفون كيف تبدو الاقتصاديات.

أما ما يخص المقالات التي يشتمل عليها هذا الكتاب فهي عبارة عن محاولات لعمل شيء بهذا الصدد. فقد قمت بمعظم ما يمكن أن يقوم به الدارسون والأكاديميون من خلال حياتي العملية. قمت بتدريس بعض المحاضرات وكتبت مقالات للصحف

المتخصصة وتحدثت عامة مع أكاديميين آخرين، حيث كنت مهتمًا جدًا بالوصول إلى الحقيقة لإقناع الجماهير المنتقاة ممن لديهم القدرة على النقد والحكم على الأفكار بأنني كنت على صواب، وهذا ما كان يعنيني. وهنا يظهر دور شخص آخر عليه أن يقوم بتوصيل تلك الحقيقة للقاعدة العريضة من الجمهور. وللأمانة فإنني سوف أعود إلى أيام البراءة الأولي إن كان باستطاعتي حيث إنني أشعر وكأنني طُردت من الجنة. ولكن ليس هناك رجوع فأنا واعيًا تمامًا إلى أن الحقيقة لا تنتشر دائمًا حيث إن المشعوذين والذين يمتلكون القدرة على جعل الناس يصدقونهم من الناحية الظاهرية غالبًا ما تكون لديهم القدرة على إقناع عظماء الرجال الأخيار بأنهم مثالاً للحكمة تمامًا كما تبدو الأفكار الاقتصادية عميقة جدًا بالنسبة لأي شخص غير محنك إلا أنها تبدو لي أشياء ساذجة دون الحاجة لبرهان على ذلك، كما أنني لا أستطيع أن أعتمد على شخص ما كي أبني الأفكار الاقتصادية التي أعتقد بها، فكل ما على يجب أن أفعله بنفسي.

ولحسن الحظ فإنه على الرغم من أنها مهنة شاقة إلا أنها ليست مستحيلة، فإذا أُخِذ هذا العمل مأخذ الجد فسوف يكون بإمكانك إيجاد طريقة أو مثل أو حتى قول مجازي أو زاوية معينة كمدخل لتسهيل فهم جزء ما من العلوم الاقتصادية العسرة الفهم. كما أن حرفية الكتابة عن موضوع تقني بطريقة واضحة تدعو للسرور والبهجة الخالصة.

وقد وجدت نفسي بالفعل متجهًا لشيء ما يشبه حياة عملية ثانية منذ عدة سنوات قليلة، وهي كتابة نوعية من المقالات المجمعة في هذا الكتاب، فغالبًا ما أكتب بعض المقالات مستغلاً بعض الأحداث الجارية كنقطة بداية فقد كنت غالبًا ما أفجر بعض الأفكار المقبولة إلى حد ما كي تبدو غير صحيحة والعكس، ولكن هدفي أيضًا كان توضيح معنى أن تفكر، خاصة التفكير الفعلي في العلوم الاقتصادية .

ولكن تلك الحياة العملية الثانية لم تكن دائمًا تجعلني مقبولاً لدى الناس، حيث إن بعض الناس لديهم معتقدات قوية فيما يخص الاقتصاديات، وجزء من تلك المعتقدات يرجع إلى الخبرة اليومية في الإنفاق والحصول على الأموال لكنها أحيانًا ما تعطي فكرة خاطئة عن الموضوع بشكل عام، وذلك لأنه من السهل جدًا الإقناع بالنظريات الاقتصادية التي تلائم آرائنا السياسية المسبقة.

بناءً على ما سبق كيف يمكن لأشخاص بتلك المعتقدات الراسخة أن تبدو عليهم أي استجابة عندما يخبرهم باحث اقتصادي بأن معتقداتهم الواضحة هي معتقدات خاطئة تمامًا مثل الطب الشعبي الذي يرى أن الإصابة بالقرحة تكون نتيجة للقلق الشديد[1]، أو تخبرهم أن الأفكار التي لا تروق لهم هي أفكار غير غامضة وصحيحة تمامًا مثل مبدأ الانتخاب الطبيعي الخاص بنظرية التطور. ربما يعترف الناس بالجميل لإنارة عقولهم، ولكن ذلك عادة لا يحدث. بالإضافة إلى ذلك فهناك الكثير من الكتاب

(1) أوضح البحث الحديث أن معظم حالات قرحة المعدة تأتي نتيجة تلوث بكتيري.

والمتحدثين ذوي النفوذ والذين قد أفنوا معظم حياتهم العملية ليختلقوا بل ليخترعوا بعض الأفكار مستخدمين حلو البيان لإخفاء قصور تلك الأفكار، لذلك فلا هم ولا من انجذبوا لأفكارهم سيروق لهم توضيح تلك الحقائق، كما أن هناك ببساطة بعض الناس الذين يشعرون بالإهانة لمجرد الاقتراح. إن التفكير العميق في علم الاقتصاد سوف يجعلهم يتساءلون عن مبادئهم السابقة التي قد كتبها مؤلف في حالة غضب، ودون تسامح وهي« اتهامات الأمية »هذا الاتجاه هو ما أشار إليه كينز عندما كتب أنه عندما تكون علوم الاقتصاد موضوع شاق وتقني« لن يؤمن بها أحد».

كذلك يمكنني التحدث عن موضوع معين أثناء مناقشة هذا الموضوع فأحيانًا أجد أنه من الضروري أن أذكر بعض الأسماء أو أن أوضح فكرة ما قد تكون سيئة من خلال إعطاء بعض الأمثلة الواقعية لمشاهير الأشخاص الذين اعتنقوا تلك الفكرة وذلك لتحقيق هدف جاد بالفعل. وعلى الرغم من أن هذا يبدو مكرًا إلا أنني لدى هدف أود تحقيقه بالفعل، وقد كنت أري دائمًا أن مروجي الأفكار الاقتصادية التافهة غالبًا ما يلعبون لعبة « الطُعم أو الإغراء للتحكم » من خلال وعد الجماهير بالتحاليل السفسطية الكاذبة ثم تزويدهم بعد ذلك بالحكايات البسيطة بدرجة فجة تفتقد الخبرة. أما الشيء الأكثر سوءً من ذلك فهو حينما يحاول شخص مثلي أن يناقض تلك الأفكار أو الحكايات البسيطة فيجد الرد هو أن« ما من أحد يصدق ما تقول»، وذلك يتبع في نفس اللحظة بتكرار لنفس الفكرة التي يعاد إقرارها بطريقة طفيفة.

الآن ماذا على المجادل المحترف أن يفعل؟ حسنًا فقد اتضح أن ذلك قد يجعل هؤلاء يوقعون بأنفسهم في الفخ. جزء من ذلك

يعتمد على أنني أحتاج إلى إثبات أن هناك بعض الناس المهمون الذين يتحكمون في وجهات النظر التي أنتقدها وأنني لست أواجه خصوم وهميون. كما أنني وجدت أنه إذا تم توضيح مدي سهولة التضليل والإقناع بوجهة نظر تبدو جادة ثم تجدها بعد ذلك غير ذات قيمة وبسيطة، سأكون قادرًا على إقناع القارئ بأنه يحتاج بالفعل إلى الإنصات لما سوف أقول، فإما أن ينصت أو يرسل لي بخطاب مهين، وهو الاختيار الذي يفضله البعض القليل.

على الرغم من أنني لم أستطع تكوين صداقات من خلال تلك الحياة العملية الثانية إلا أنني أحب من وقت لآخر الاعتقاد بأنه هناك من هم متأثرون بالأفكار على الأقل. أما الأجزاء المجمعة في هذا الكتاب فمصدرها مقالات قد تم كتابتها في الفترة ما بين خريف عام 1995وصيف عام 1997 حيث كانت فترة مليئة بالأحداث (أليست كل السنين كذلك؟!) كما كانت فترة خصبة للهراء يمينًا ويسارًا. فالقطعة الأولي من هذه المجموعة قد كتبت ردًا على الهراء الشديد الذي انتشر بواسطة زعيم أغلبية الحزب الجمهوري الأمريكي المنتخب حديثًا، فهو قليلاً ما يستجيب للأفكار العاطفية، ولكن لسوء الحظ فقد كان مساويًا في سذاجة الأفكار لرئيس وزراء فرنسا الاشتراكي المنتخب.

على كل حال فاليمين واليسار ليست بالاتجاهات ذات النمط المناسب، فهناك اتجاه آخر قد تم الوقوف عليه من خلال تلك المجموعة وهو ببساطة عدم إثبات المعتقدات التقليدية لكل من التحرريين والمحافظين، وكثيرًا ما يكره الناس سماع الحقيقة.

إن ما يقرب من نصف تلك المقالات قد تم نشره في مجلة «سليت »الإلكترونية، والتي ينشر لي بها عمودًا شهريًا بانتظام تحت عنوان« العلم الكئيب » أما باقي المقالات فمعظمها قد تم نشره من خلال الإعلام الخاص بالمطابع الرسمية مثل« واشنطن مانثلي، فورن أفيرز، نيويورك تايمز » فيما عدا قليل من المقالات فما زالت حديثة ولم تنشر بعد، وعلى الرغم من أن بعضها قد تم كتابته إلى حد ما كرد فعل لأحداث جارية إلا أنني لست مراسلاً صحفيًا إذا كان لدى ما أدخله في نقاش للأخبار، لكن ذلك يتأتي من خلال صياغة تلك الأخبار أو تحويلها إلى مقال أطول عمرًا من مجرد خبر. لذلك أرجو أن يجد القراء أن تلك الأجزاء غير مؤرخة حتى يبقي جميعهم مناسب وسديد.

على الرغم من جدية هدفي فقد استمتعت بكتابة تلك الأجزاء، ولو أن كل تلك الأفكار المستهلكة حقيقية بالفعل، فكتابة 1300 كلمة من خلال مقالات تكتب بلغة واضحة لعامة الناس تحتاج لوقت أكثر من الذي يحتاجه كتابة 5000 كلمة في صورة معادلات تملأ الورق لصحيفة متخصصة. على ذلك أود أن يحصل القارئ من خلال تلك المقالات على المتعة والثقافة معًا، فقط عليك أن تجرب.

الجزء الأول

وظائف ـ وظائف ـ وظائف

ما من شخص واع يمكن أن ينكر لا أخلاقية السوق، الذي يكون أحيانًا هو السيد المتقلب الأطوار، حيث تكمن وحشية الرأسمالية في التعامل مع العمال كسلعة أو بضاعة. كما تنظر كتب علم الاقتصاد إلى عملية مبادلة العمال على أنها مجرد إجراء عادي مثله مثل بيع كيلة من أية بضاعة، ولكننا نعلم أنه هناك اختلاف كبير على النطاق الإنساني، فالتاجر يمكنه بيع أكثر من سلعة بينما العامل لديه مهنة أو وظيفة واحدة وهي ليست مصدر رزقه فقط وإنما هي التي تمنحه أحيانًا الإحساس بكيانه. وكما أن السلعة الغير مباعة تكون مصدر إزعاج للتاجر، فكذلك البطالة بالنسبة للعامل تسبب مأساة، والأمر الخطير هو أن تلك المآسي تزداد يوميًا مع تطور التكنولوجيا وتغير الأذواق بالإضافة إلى التيارات المتدفقة من التجارة العالمية. كما أنه لا يوجد عذر لنظام يتعامل مع الناس كأشياء جامدة ليس إلا، إذًا كما قال تشرتشل عن الديمقراطية: «الرأسمالية هي أسوأ نظام معروف فيما عدا كل تلك النظم التي كانت تجرب من وقت لآخر. فبنهاية القرن العشرين لن تجد تقريبًا شخص يعتقد بوجود بديل آخر لنظام السوق الاقتصادية، وكل ما هنالك هو أن نأمل فقط في تخفيف الصدمة على الناس من جراء مساوئ وحشية هذا النظام الاقتصادي.»

لكن سواء رضخ الجميع وأحبوا ذلك أم لا فسوف تمنح معظم الوظائف بصفة شخصية وللمصلحة الشخصية، لذلك فالرؤية ما زال غير واضحة عما يشتمل عليه هذا التساهل أو الرضوخ، وبالرغم من ذلك يظل هناك جزء من المشكلة وهو أن بعض الناس

لا يزالوا ممتنعين عن قبول فكرة أن سوق العمالة لن يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل إلا إذا أتيحت له الفرصة كي يسير على نهج الأسواق الأخرى على الأقل أو الأكثر، أما هذا فليس شيء مفاجئ على أي حال لأنه في بعض الأحيان - وليس دائمًا - لا يكون الكل قادر على استيعاب منطق السوق.

فهم لا يدركون الآلية التي يتوازن من خلالها العرض والطلب دون أي تدعيم خاص. كما أعتقد أنه هناك نزعة طبيعية تفترض وجود خلل شديد في أي نظام عندما يفشل السوق في إتاحة فرص عمل أو عندما يغرق السوق في حالة كساد شديدة، وأنه بالفعل لشيء بعيد عن تصور أي عقل أن تكون المعاناة الشديدة هي نتاج لشيء غير ذي قيمة أو شيء تقني وثابت تمامًا مثل الفشل في القيام بطباعة الأموال اللازمة، وبالطبع لا يوجد ما يدعو لتصديق تلك القصة السخيفة سوي أنها تحدث بالفعل.

نتيجة لذلك فإن التفكير المضطرب فيما يتعلق بأمر الوظائف يزدهر في بعض الحالات عند أعلى المستويات من الحكومة، كما أنه مما يصيب أي شخص يؤمن بالتقدم العقلاني على الأخص بالاكتئاب هو عودة مغالطات القرون السالفة للظهور ثانية مُعلنة وكأنها مفاهيم وراثية عميقة وكأن من يطرح تلك الأفكار قد تفوقوا على وجهات النظر التقليدية في حين أنهم فشلوا في فهمها.

أما المقال الرئيسي في هذه المجموعة فقد كان عبارة عن بعض الجهود للتغلب على سوء فهم قديم قد أسفر مؤخرًا عن عودة ظهور بعض الجموع وتلك الفكرة كان يطلق عليها« أكذوبة

تجمعات العمالة»، وعلى ذلك فهناك كم محدود من العمل مطلوب إنجازه عالميًا لذلك كلما ازدادت الإنتاجية قابلها نقص في عدد الوظائف المتاحة. أما تلك الفكرة فتبدو صحيحة ظاهريًا من خلال تجربة الصناعات الفردية فهي بالطبع صحيحة، ومثال على ذلك خطوط السكك الحديدية الأمريكية والتي أصبحت تتحمل الآن شحنات أكثر مما كانت عليه عام1980 ، ولكنها بالكاد توظف الثلث أليس من المعقول أن نفس المصير ينتظر باقي الوظائف والمهن فكلما ازدادت إنتاجية العمال أصبح الاقتصاد في حاجة إلى عدد أقل من العمال. من الصعب توضيح ما تنطوي عليه تلك التركيبة الفكرية من مغالطة، فإن تأثير ازدياد الإنتاجية على عدد الوظائف المتاحة في تلك الصناعة يختلف عن تأثيرها على الاقتصاد عامة من حيث عدد الوظائف الإجمالي. لقد حاولت في هذا المقال إيجاد طريقة غير مؤلمة لتوضيح تلك النقطة وأن أوضح للقارئ بعض اللمحات عما يتعلق بحقيقة التفكير في علم الاقتصاد وعن المعني الفعلي للنظرية الاقتصادية.

كما استغل المقال حقيقة ما حدث في الولايات المتحدة، فبالرغم من زيادة الإنتاجية في بعض أجزاء اقتصاد الولايات المتحدة إلا أنه كان هناك حالة من الركود في التوظيف في مجال الصناعة خاصة بسبب تلك الزيادة في الإنتاجية، على الرغم من أن أمريكا — كما تنبأت النظرية — قامت بالفعل بتوظيف قواها العاملة المتزايدة إلا أن قصص التسريح المؤقت للعمالة قد تصدرت أخبار صحفها في فترة عام 1995 ، 1996. وعلى الرغم من شيوع تلك

القصص إلا أن الاقتصاد الأمريكي كان يخلق الوظائف بمعدل قريب في القياسية.

أما الجزء الثاني من المقال والذي عنوانه« تخفيض العمالة » فقد حاولت التحدث فيه عن الفرق ما بين الحقيقة والإدراك الحسي على سبيل تدوين ملاحظاتي بشأن « الروايات التي ترضي الانفعالات » فقد كتبت النص الأصلي عندما كان روبرت ريتش ما يزال يشغل منصب وزير العمال.

أما عن فكرة معاناة الرأسمالية من كونها منتجة لحد كبير فتلك الفكرة ترتكز أساسًا على فشل ساذج في التعبير عن الموضوع، وأما بعض المعلقين الذين اعتنقوا تلك الفكرة قد حاولوا إقناع أنفسهم بأنهم يمتلكون الجرأة وأنهم من المفكرين الذين يمتلكون نظرة مستقبلية ويستوحوا أفكارهم من عالم الاقتصاد الشهير« جون مايناردكينز»، والذي يتقلب في قبره الآن !كما ناقشت في« الكينيزي السوقي .» بالطبع، تعاني العديد من الدول من مشاكل إيجاد فرص عمل، وعلى ذلك فإنني سوف أختتم مقالي بالتجربة المؤسفة لفرنسا :حيث ساعد التفكير المضطرب المواكب للأحداث على خلق أعداد غفيرة من العاطلين وحيث يبدو أن صفوة السياسيين قد استخلصوا الدرس الخاطئ من تلك التجربة.

واضع نظريات بالصدفة[1]

تخيل أن مجتمعًا ينتج شيئين فقط وهما« الهوت دوج[2] والخبز»، المستهلكون في هذا المجتمع يصرون بشدة على أن كل قطعة هوت دوج تأتي مع رغيف من الخبز والعكس، وأن العمالة هي المصدر الوحيد للإنتاج.

أما الآن فسوف نتوقف لبعض الوقت قبل المضي قدمًا في أي شيء حيث إنني أريد فقط أن أتساءل عما يتبادر إلى ذهنك عن مقال يبدأ بتلك الطريقة. هل يبدو سخيفًا بالنسبة لك أم أنك على وشك طي الصفحة لأنه لا يناقش شيء هام؟

أما فيما يخص ذلك المقال فإحدى أفكاره هي شرح ذلك التناقض حيث إنك لا تستطيع أن تتعامل مع اقتصاد جاد إذا لم تكن متلاعب أو مائل للمزاح. فالنظرية الاقتصادية ليست مجرد مجموعة من الأقوال المأثورة الموضوعة بواسطة بعض الأشخاص البارزين في السلطة لكنها على الأخص عبارة عن إدارة لبعض الأفكار والتجارب والأمثلة التي تهدف إلى إيضاح العملية الاقتصادية بطريقة مبسطة. وفي النهاية فإنه لا بد من اختبار تلك الأفكار على أرض الحقيقة. وللتعرف على مدى علاقة تلك الحقائق بالأفكار فعليك أن تلعب مع تلك الأفكار على أساس افتراضي وأنا أستخدم كلمة (تلعب عن قصد) حيث إن المفكرين المجددين في علم الاقتصاد والدراسات الأخرى غالبًا ما يكون لديهم نزعات غريبة الأطوار يعبرون عنها من خلال الحديث عن أفكارهم.

---

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 23 يناير 1997.

(2) هوت دوج: نوع من أنواع السجق "اللحوم المصنعة".

أما الآن فسوف أستخدم مثالي السابق الخاص بـ (الهوت دوج والخبز) للتحدث عن التكنولوچيا والوظائف وعن مستقبل النظام الرأسمالي. لذلك فقد عزمت على صياغة بعض النقاط الجادة عن تلك الموضوعات، هذا النوع من النقاط الذي يمكن صياغته فقط إذا كان الشخص سوف يتعامل مع تجربة فكرية أو تجربتين.

الآن دعونا نكمل الموضوع، فعلى فرض أن نظامنا الاقتصادي يوظف 120 مليون عامل بصفة مبدئية والتي قد تساوي أكثر أو أقل من النسبة الكاملة للتوظيف. يحتاج كل شخصين إلى يومين لإنتاج إما قطعة هوت دوج أو رغيف خبز (هذا على سبيل الفرض) وعلى فرض أن النظام الاقتصادي ينتج ما يريده المواطنون إذن فيجب إنتاج 30 مليون قطعة هوت دوج ومثلها من الخبز يوميًا .وعلى ذلك يلزم توظيف 60 مليون عامل في كل قطاع.

أما إذا افترضنا فرضًا آخرًا وهو أن التكنولوچيا المتقدمة تتيح للعامل أن ينتج قطعة هوت دوج يوميًا وليس كل يومين، وعلى فرض ثالث وهو أن النظام الاقتصادي استغل زيادة الإنتاجية كي يزداد الاستهلاك إلى 40 مليون قطعة هوت دوج ومثلها من الخبز يوميًا، إذن فذلك سوف يتطلب بعض التغييرات في أوضاع العمالة بواقع 40 مليون عامل الآن ينتجون الهوت دوج وضعفهم لإنتاج الخبز.

الآن قد ظهر على الساحة صحفي شهير وقد ألقي نظرة على التاريخ الحديث ثم أعلن أن ثمة شيئًا رهيبًا قد حدث حيث تم تدمير

20مليون وظيفة لإنتاج الهوت دوج، وعندما نظر إلى الأمر بعمق وجد أن إنتاج الهوت دوج قد ازداد بنسبة 33% في حين أن حجم الوظائف قد قل بنفس النسبة فبدأ الصحفي مشروع بحث لمدة سنتين وأخذ جولات حول الكرة الأرضية لعمل حوارات مع الموظفين الرسميين والتنفيذيين والقيادات العمالية، الآن أصبحت الرؤية أوضح له فالعرض يزداد لدرجة خطيرة وعلى الصعيد الآخر لا يوجد طلب موازي، وعلى الرغم من استمرارية توفير فرص عمل في قطاع إنتاج الخبز إلا أن تلك الفرص سوف تُدَمَّر عما قريب بسبب الثورة الصناعية، فالرأسمالية العالمية على مشارف أزمة. وقد وضع الصحفي خلاصة أفكاره والتي اعتبرها بمثابة إنذار في كتاب من 500 صفحة، وقد امتلأ هذا الكتاب بحقائق مذهلة بشأن التغييرات الجارية في التكنولوچيا والسوق العالمية منمقًا بالعبارات اليابانية والألمانية والصينية وحتى الماليزية بخلاف احتواءه على بعض التلميحات والملحوظات العارضة والقاسية بشأن الرؤي المحدودة لعلماء الاقتصاد ذوي الأفكار الاقتصادية التقليدية، وقد عرف هذا الكتاب بسعة المعرفة والتعقيد أما كاتبه فأصبح نجمًا للأحاديث والبرامج التليفزيونية.

في الوقت ذاته، فقد كان علماء الاقتصاد في حالة من الحيرة نتيجة لعدم قدرتهم على فهم وجهة نظره، فمن الصحيح أن التغييرات التكنولوچية قد أدت إلى تحول كبير في الهيكل الصناعي التوظيف، ولكن لم يكن هناك خسائر صافية في العمالة كما أنه لا يوجد سبب للتنبؤ بهذه الخسارة في المستقبل. وعلى كل حال فالفرض أن إنتاج الخبز ازداد بمقدار الضعف كما هو الحال في

قطاع الهوت دوج، فلماذا لا يستغل الاقتصاد تلك الزيادة في صالح زيادة معدل الاستهلاك إلى 60 مليون قطعة من الهوت دوج والخبز مع إتاحة 60 مليون فرصة عمل في كل قطاع؟.

دعونا نفسرها بطريقة أخري :إن الزيادة الإنتاجية في قطاع ما يمكن أن تؤدي إلى تقليل العمالة في ذلك القطاع ولكن الافتراض بأن زيادة معدلات الإنتاج تقلل حجم الوظائف المتاحة في النظام الاقتصادي ككل شيء مختلف، فبالنسبة لنظامنا الاقتصادي الافتراضي من الواجب أن يكون واضحًا أن النقص في عدد العمال في قطاع إنتاج الهوت دوج يقلل عدد الوظائف المتاحة في نفس القطاع ولكنها تخلق عدد مماثل من الوظائف في قطاع الخبز والعكس صحيح، ولكنك بالطبع لن تتعرف على ذلك من خلال التحدث مع منتجي الهوت دوج مهما كان عدد البلاد التي ستزورها كما أنك لن تتعرف على ذلك من خلال حديثك مع مصنعي الخبز. ذلك لأنك سوف تكتسب البصيرة عندما تلعب بالنظم الاقتصادية الافتراضية من خلال الاشتراك في التجارب الفكرية.

أما الآن فهل هذه التجربة الفكرية بسيطة جدًا لدرجة أنها لايمكن أن تتنبئ بشيء عن العالم الحقيقي؟ لا ليس أبدًا، فعلى سبيل المثال بالنسبة لـ الهوت دوج سوف يتم استبداله (بالصناعات) وبالنسبة للخبز سوف يتم استبداله (بالخدمات) فقصتي تلك تشبه إلى حد كبير تاريخ النظام الاقتصادي للولايات المتحدة على مدى الجيل السابق، مثال الفترة من 1970 إلى الزمن الحاضر قد تضاعف حجم الإنتاج الصناعي ونتيجة لتلك الزيادة في معدل الإنتاجية انخفض معدل التوظيف قليلاً. بالنسبة لمعدلات إنتاج

الخدمات فقد ازدادت للضعف تقريبًا على الرغم من وجود تحسن قليل في الإنتاجية كما أن معدل التوظيف ازداد بنسبة 90% وبشكل عام فقد أضاف النظام الاقتصادي للولايات المتحدة أكثر من 45 مليون وظيفة. بناء على ذلك فإن في النظام الاقتصادي الحقيقي – مثله مثل الخيالي – تؤدي زيادة الإنتاجية في قطاع ما إلى زيادة الوظائف المتاحة في قطاع آخر.

ننتقل الآن إلى نقطة أكثر عمقًا، فالقصة البسيطة ليست مثل تلك المبسطة جدًا فحتى قصتنا البسيطة تكشف من الاحتمالات ما لا يوجد من التقارير البحثية ما يستطيع كشفها فهي تقترح ما يبدو كنهاية طبيعية لمعلق ساذج، فمثلاً إذا ازدادت الإنتاجية في صناعة الصلب ستؤدي إلى قلة في عدد الوظائف المتاحة للعاملين في مجال إنتاج الصلب فزيادة الإنتاجية في النظام الاقتصادي ككل سينتج عنها قلة في معدل التوظيف في نفس النظام لكن ذلك ربما ينطوي على مغالطة واضحة من حيث التكوين.

ولكن انتظر.. ما الذي يجعلني أفترض أن معدل الطلب سوف يستوعب كل الزيادة الإضافية في الإنتاج؟ هناك إجابة جيدة، وهي لما لا؟ فإنه إذا تضاعف حجم الإنتاج وتم بيعه جميعه فإن مجمل الدخل سوف يزداد للضعف، إذن لماذا لا يتضاعف معدل الاستهلاك؟ فلماذا يجب أن يكون هناك نقص في معدل الاستهلاك لمجرد أن النظام الاقتصادي ينتج أكثر؟

أما الإجابة الأدق فهي أنه من الجائز أن تعاني النظم الاقتصادية من عدم كفاية الطلب بشكل عام وحالات من الركود.إن الركود الاقتصادي أسبابه أساسًا نقدية وقد تكون نتيجة إلى أن

الناس عمومًا يحاولون أن يحتفظوا بـمبالغ نقدية أكثر من المتداول بالفعل. (ذلك التبصر هو صلب علم الاقتصاد الكينيزي) وعادة ما يتم حل الموقف بإصدار مبالغ نقدية أكثر وتلك هي نهاية القصة. فزيادة القدرة الإنتاجية بشكل عام (مقارنة بماذا؟) ليس لها علاقة بأي شيء.

ربما يكون أكبر اعتراض على قصة الـ (هوت دوج) بشأن الجزء الأخير عن الصحفي الشهير، فبكل تأكيد لا يوجد شخصية جديرة بالاحترام تبني مؤلف كامل عن الاقتصاد العالمي على تلك المغالطة الواضحة، وحتى إذا فعل فلن يجد من يأخذ ذلك مأخذ الجد لأنه بالرغم من أن اقتصاد الهوت دوج والخبز هو اقتصاد افتراضي إلا أن هذا الصحفي حقيقي وليس افتراضي. أما عن المصدر الذي أوحي إلي بهذا المقال فقد كان كتاب ويليام جريدر مراسل «رولينج ستون»، وقد كان الكتاب بعنوان« عالم واحد جاهز أم لا »أو« وان ورلد ريدي أور نوت» المنطق المهووس للرأسمالية العالمية، وهذا الكتاب كما وصفته بالضبط فقد كان عبارة عن نظرة شاملة، عريضة للاقتصاد العالمي والذي يكدس حقيقة فوق الأخرى (وبعض من تلك الحقائق الفاصلة اتضح خطأه لكن هذا موضوع آخر) وفي شرح واضح لفرضية أن الزيادة العالمية في العرض تفوق بكثير الطلب العالمي. لكن مع الأسف كل الحقائق ليس لها علاقة بذلك الرأي لأنها في مجملها لا تتعدي لأكثر من كونها توضيح أن لبعض الصناعات التي تكون فيها زيادة الإنتاجية وظهور مُنْتِجُون جدد قد أدي إلى فقدان الوظائف التقليدية بمعني أن تزداد إنتاجية الهوت دوج بينما تقل نسبة العمالة في هذا

القطاع. فعلى ما يبدو أنه لا يوجد شخص قد لفت نظر جريدر إلى أنه في حاجة للقلق بشأن مغالطات التكوين بمعني أن منطق النظام الاقتصادي ككل ليس كذلك الخاص بسوق واحدة فقط.

أظن أنني أعرف ما سيجيب به أناس مثل جريدر فبينما أتحدث أنا عن نظرية، تكون آرائهم مبنية على البراهين. والحقيقة أنه كما أضاف النظام الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على 45 مليون فرصة عمل خلال العشرين سنة الماضية فهناك أيضًا الكثير والكثير من فرص العمل التي أتيحت في قطاع الخدمات أكثر من تلك التي فقدت في مجال الصناعة. وعلى ذلك فإن كنت بالفعل قد استوعبت وجهة نظر جريدر فهي فقط عبارة عن تأجيل لليوم حيث يبدأ النظام الاقتصادي ككل في أن يشبه صناعة الصلب ولكن هذا مجرد تنبؤ نظري. وهذا الطرح للنظرية ما هو إلا تخمين وتبسيط للأمور لأنه واضع نظريات بالصدفة، منظر رغمًا عن أنفه لأنه وقراءه الغافلين يعتقدون خطأ أن ما توصل إليه ينبثق من حقائق ولكنهم غافلون ومنقادون بواسطة افتراضات ضمنية لا تقوي على مواجهة الحقيقة.

بالطبع لا جمهور العامة ولا حتى الطبقة المثقفة أدركوا سخافة ما كتب جريدر. على كل حال هو لم يكن سوى شيء سخيف، فقد بدا مليئ بالمعرفة وموسوعي وكتب في لهجة تبدو جادة جدًا وتشتمل على المصداقية لتؤكد الحقيقة، لكن الدرس الوحيد المستفاد من هذا الكتاب هو أنه من السهل جدًا على رجل جاد، ذكي أن يتلعثم في السير بسبب رباط حذاءه الفكري.

لماذا حدث ذلك؟ جزء من الإجابة هو أن جريدر أبعد نفسه بطريقة منتظمة عن أي نوع من النصيحة أو النقد كان من الممكن أن ينقذه من نفسه، فإشاراته الملفتة إلى مصادره التي لم تشتمل على أي علماء اقتصاد أكفاء لم تكن شيئًا مفاجئًا بالنسبة لرجل يري أن الاقتصاد" ليس علمًا وإنما هو القدرة الأكبر على« التنبؤ »" ولكنني أيضًا أشك في أن جريدر كان ضحية لجديته، فقد أخذ نفسه وموضوعه بطريقة شديدة الجدية حتى يلعب لعبة فكرية، لقد كان اختبار أفكاره باستخدام تجارب فكرية بسيطة وحكايات افتراضية حول اقتصاديات مبسطة تنتج الهوت دوج والخبز من شأنه أن يحط من كرامته ويقلل من مكانته !وأخيرًا بشكل أدق فقد كان جادًا لدرجة أن فكرته كانت حمقاء للغاية.

تقليل حجم العمالة[1]

إن إدارة (حكومة) كلينتون لم تكن كاذبة خاصة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية. فالحقيقة أن التحليلات والتقارير آنذاك كانت دقيقة، ولكن الرئيس غير سياسته الاقتصادية المتبعة أكثر من مرة حتى أن موظفيه قد بدوا مخادعين حتى عند التحدث عن بعض الحقائق الواضحة. لذلك فقد شعرت قليلاً بالأسي تجاه جوزيف ستيجليتز عالم الاقتصاد المعروف عندما أسند إليه لبعض الوقت منصبًا في رئاسة مجلس كلينتون الخاص بالمستشارين الاقتصاديين. في ربيع عام 1996 أصدر ستيجليتز تقريرًا عن حالة العمال الأمريكيين، هذا التقرير يؤكد ما توصل إليه معظم علماء الاقتصاد المستقلين والذين قالوا إن حالة العمال لم تكن سيئة للدرجة التي توضحها الصحف خاصة فيما يتعلق بالمبالغات عن تأثير تقليل حجم العمالة.

كان تقرير ستيجليتز بالنسبة للجميع محاولة صادقة لرسم صورة حقيقية لسوق العمالة الأمريكي .ولكن تعامل معه جميع المعلقون على أنه وثيقة سياسية صرفة ومجهود واضح لإبراز الجوانب الإيجابية .

لكن لدى المعلقين الحق في أن يثاورهم الشك بعدما قدم باقي أعضاء الحكومة خاصة روبرت ريتش وزير العمال وجهة نظر

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 26 يونيو 1996.

مختلفة جدًا. فبالنسبة لريتش يتعرض العمال الأمريكيون ذوو الأجور المرتفعة المنتمون" للطبقات القلقة "في أي وقت إلى أن يجدوا أنفسهم لا ينتمون للطبقة المتوسطة بسبب تقليل حجم العمالة فخشيتهم من الفصل قد أجبرتهم على قبول الأجور القليلة الثابتة بالرغم من ارتفاع الإنتاجية والأرباح .

تلك القصة البراقة كانت في معظمها خاطئة وعلى العكس من ذلك كان ستيجليتز يخبر عن الحقيقة المؤلمة وليس قصص خيالية ترضي المشاعر فقط.

لكي نتمكن من فهم حقيقة خطأ ما قاله ريتش فيما يتعلق بهذا الموضوع وموضوعات أخري، دعونا نفكر فيما يتعلق بالحالة الغريبة الخاصة بالأطفال المفقودين في فترة أوائل الثمانينيات عندما قامت الصحافة التي تتعامل مع الموضوعات المثيرة بربط قصص الجرائم الحقيقية بالإحصائيات المشوهة. وقد قاموا بإقناع الكثير من الأمريكيين بأن هناك عدد كبير من الأطفال في أمريكا يتم خطفهم وإبعادهم عن أهلهم سنويًا بواسطة مجموعة من الغرباء. أما موضوع « عمليات الخطف »فقد كان مادة خصبة لبرامج التليفزيون آنذاك. (والحقيقة، أن تلك الجرائم كانت نادرة) فقد كانت بواقع 300 جريمة كل عام في أمة تعداد سكانها 260 مليون. إلا أن الآلاف من الأطفال الأمريكيين قد تحولت حياتهم إلى جحيم. ودائمًا ما يكون الأطفال ضحايا لغير الغرباء فكل طفل يخطفه شخص غريب يقابله آلاف الأطفال تساء معاملتهم الجنسية من قبل أفراد الأسرة. لكن عمليات الخطف قد شكلت حدثًا هامًا للموضوعات الصحفية، حتى أنها أصبحت تشغل عقل الجميع بدرجة كبيرة تفوق حجمها وأهميتها الحقيقية.

وبالمثل فإن موضوع تقليل حجمُ العمالة ليس مرعبًا ولا نادرًا مثله مثل عمليات الاختطاف ولكن كلاً من الظاهرتين يشترك في بعض الصفات هي أن كلاهما تراچيديا جاهزًا للعرض وأن كلاهما مادة خصبة للاستثمار الإعلامي وهذا يعتبر جزءًا صغيرًا من المشكلة الفعلية.

أما تقرير ستيجليتز فقد احتوي على تحليلات إحصائية مكثفة حول هذا الموضوع لكن إليك طريقة سريعة لفهم ذلك بنفسك. في شهر فبراير من عام 1996 قدمت صحيفة« نيوز ويك » تغطية إعلامية لقصة بعنوان« القتلة المتحدون » من خلال عمل قائمة لكل المجموعات الكبيرة من العمال الذين تم الاستغناء عنهم في الخمس سنوات الأخيرة في كل المؤسسات الكبيرة فقد ظهرت عدد الوظائف التي استغنت عنها كل شركة بحجم كبير إلى جانب صورة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي المسئول ولقد أوضح المقال ضمنًا تلك الكارثة القومية. أما إجمالي هذا العدد فقد كان حوالي 37000وظيفة بواقع وظيفة لكل 300 عامل وهو عدد متناهي في الصغر بالنسبة لعدد العمال الذين يفصلون أو يغيرون وظائفهم كل عام حتى بالنسبة لأصح النظم الاقتصادية.

أما معظم العمال الذين يتم تسريحهم فيجدون وظائف بديلة على الرغم من أن مرتباتهم قد تكون أقل مما كان من قبل في العمل الجديد. والجزء القليل جدًا الباقي الذي يستخدم كدعاية، هم الذين ينحدرون من الطبقة المتوسطة المريحة إلى طبقة العمال الفقراء. لذلك فلا عجب في أن يجد ستيجليتز أن توفير الوظائف الجيدة بواسطة المؤسسات الجشعة ليس موضوعًا هامًا بالنسبة لما يحدث للعامل الأمريكي.

الأمر الهام هنا هو أن أسلوب ريتش في الكتابة عن علم الاقتصاد والذي يعتمد على النوادر أكثر من الإحصائيات وعلى الشعارات أكثر من التحليلات الجادة ليس بإمكانه تحقيق العدالة للقطاع العريض من هذه الأمة الكبيرة. وفي أمريكا من الممكن حدوث أي شيء فالغرباء يخطفون الأطفال ومتخصصي علم الرياضيات من الممكن أن يتحولوا إلى إرهابيين. وأصحاب الوظائف التنفيذية ربما يجدون أنفسهم يقلبون قطع الهامبرجر. والسؤال الهام لا يكون عن صحة أو خطأ تلك القصص ولكن هو هل أصبحت تلك القصص نماذجًا وكيف يمكن أن تتوافق مع الصورة الكبيرة؟

حسناً فالصورة الكبيرة تبدو هكذا :كلا من رقمي" الوظائف الجيدة "ورواتب تلك الوظائف ترتفع بنسبة ثابتة، فالعمال والذين لديهم قدرات ومهارات وقدر من الحظ للحصول على تلك الوظائف يمكنهم الحياة بطريقة جيدة. مقدار صغير جدًا من العمال أصحاب «الوظائف الجيدة »(تقريبًا بضعة آلاف كل سنة) يمرون بانعكاسات حادة .فمن الممكن أن تكون الطبقة الوسطي الأمريكية قلقة ولكنها في الواقع في أحسن حال.

أما الناس الذين ليسوا على ما يرام هم من يفتقدون الوظائف الجيدة ولم يكن لديهم أبدًا، فهؤلاء الذين لديهم وظائف حقيرة قد رأوا أجورهم المنخفضة تنحدر ببطء. يعني ذلك أن يكون الضحايا- « الاقتصاد الجديد »تبعًا لاستخدام أحد مصطلحات ريتش- هم عشرات الملايين من الذين يقلبون قطع الهامبرجر وعمال النظافة، وما إلى ذلك ممن تنخفض أجورهم بنسبة 1-2%

سنويا في العقدين الأخيرين وليس الآلاف القلائل من المديرين الذين أصبحوا يقلبون قطع الهامبرجر .

لكن هل هذا الاختلاف يهم؟ الإجابة تكون نعم إذا كنت تحاول عمل نوعًا من الأولويات السياسية. فهل يجب علينا التركيز على الاحتفاظ بالوظائف ذات الأجور العالية في المؤسسات الكبري كما أراد بعض من هم في الحكومة؟ هل يجب علينا أن نجبر الشركات على وقف تسريح العمال؟ هل يجب علينا أن نستغل نظام الضرائب كي نعاقب الشركات التي تقوم بتسريح العمال ونكافئ الشركات التي لا تفعل ذلك؟ أم أن علينا بذل قصارى جهدنا للتوسع في برامج مثل « ائتمان الدخل الضريبي المستحق »لمساعدة العمال الفقراء؟ لكننا سوف نكون مخادعين إذا قلنا أن علينا تطبيق كلاً منهم، فالنقود محدودة كما هو الحال بالنسبة لرأس المال السياسي، ولذلك إذا ركزنا انتباهنا على مشاكل صغيرة ذات عناوين رئيسية فإننا سوف نهمل المشاكل الأكبر والأهم.

لذا دعونا نعطي جوستيجليتز بعض الفرص، فما من شك أن رؤساءه السياسيين قد سمحوا له بتقليل شأن موضوع تقليص العمالة ولو جزئيًا، وذلك لأنهم يؤمنون بأن الأخبار الجيدة لها الفضل في إعادة انتخاب الرؤساء، ولكن أحياناً ما تكون التحليلات الاقتصادية والتي تكون مناسبة سياسيًا هي الحقيقة الصادقة.

«الكينيزيون السوقيون »
أو « الأفكار الكينيزية العامية[1] »

إن علم الاقتصاد يخضع لقانون تناقص التابعين مثله مثل كل المشاريع الفكرية. كمثل مبدع عظيم، يوضع تحت عنوان بعض التصريحات الشعرية، فإذا كانت أفكاره قاسية للوهلة الأولي وإذا بالغ في عدم إمكانية الاستمرارية بين وجهة نظره ووجهات النظر السالفة فلا مانع من أن يتطابق ظاهر وباطن الأشياء معًا. لكن هناك حتمًا من يتتبع أفكار المبدعين حرفيًا دون فهم ما تنطوي عليه من معاني وينساق وراء آرائهم الراديكالية أكثر من تمسك المحافظين بآرائهم العتيقة. وكلما تنتشر تلك الأفكار تزداد بساطتها حتى تصبح جزءًا من الوعي والرأي العام، وتصبح جزءًا مهماً يعرفه كل شخص وهي في نهاية الأمر ليست إلا كاريكاتير فج عن الصورة الأصلية.

كان هذا مصير علم الاقتصاد الكينيزي، فقد كان جون مينارد كينز نفسه اقتصاديًا ماكرًا عظيمًا ومفكرًا مبدعًا. لكن لسوء حظه فقد كان من موروثات أسلوبه الفكري ما يمكن أن نطلق عليه « الكينيزية العامية أو السوقية » والتي وضعت النقاش الاقتصادي في حيرة حتى يومنا هذا. كان علماء الاقتصاد قد قاموا بتطوير نظرية ثرية وذات بصيرة نافذة في الاقتصاد الجزئي قبل عام 1936 والذي تم فيه نشر مؤلف كينز« النظرية العامة للعمالة

---

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 6 فبراير 1997.

وسعر الفائدة والنقود » وكانت تلك النظريات تتحدث عن حال كل سوق على حدي وحصة كل منها من الموارد. أما نظرية الاقتصاد الكلي فتتناول الموضوعات الأكبر المتعلقة بعلم الاقتصاد مثل التضخم أو نقص حجم رأس المال والارتفاع والانخفاض المفاجئ للنشاط الاقتصادي. وقد كانت تلك الاقتصاديات في حالة من التنمية المقيدة الغير قادرة على توضيح أي سبب للكساد الاقتصادي الهائل الذي أصاب أوروبا في ذلك الوقت.

وقد أكدت نظرية الاقتصاديات الكلية الكلاسيكية أن الاقتصاد دائمًا ما يكون لديه القدرة المستمرة للعودة إلى حالة العمالة الكاملة على المدى الطويل وركزت فقط على هذا المدى الطويل، والمبادئ الأساسية لهذه النظرية كانت« نظرية الكمية النقد »وتؤكد أن مستوي الأسعار يتناسب مع كمية الأموال المتداولة، ونظرية« النقد المتاح للإقراض »والتي تؤكد على أن معدل الفائدة يرتفع أو ينخفض ليوازن إجمالي المدخرات مع إجمالي الاستثمارات .

أما كينز فقد كان على استعداد أن يسلم بأن تلك النظريات سوف تثبت صحتها وتبقي على المدى البعيد ولكنه قال في جملته الشهيرة« كلنا سوف نصوت على المدى البعيد » أما على المدى القريب فقد أكد كينز على أن معدلات الفائدة لا تتحدد بالموازنة بين المدخرات والاستثمارات عند مستوى العمالة الكاملة، وإنما تتحدد حسب « تفضيلات السيولة » وهي رغبة الناس في حيازة النقد إذا لم تقدم لهم الحوافز الكافية لاستثمار أموالهم في أشياء نافعة لكنها أقل أمانًا وراحة. أما الاستثمارات والمدخرات فما زالت متساوية،

ولكن إذا تعدت المدخرات المرغوبة في حالة العمالة الكاملة حجم الاستثمارات فالذي سينخفض هو معدل العمالة وبالتالي الإنتاج وليس معدل الفائدة. أما إذا انخفض الطلب على الاستثمار ــ لأي سبب كان مثل انهيار سوق المال ــ فسوف تكون النتيجة ركود اقتصادي هائل.

لقد كان إعادة تصور الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد فكرة عبقرية، وقد حظيت بقبول سريع من قبل أصغر علماء الاقتصاد سنًا وأكثرهم ذكاءًا، حقًا إن بعضًا منهم قد أدرك منذ البداية أن تصور كينز كان مبسط للغاية على الأخص فيما يتعلق بأن معدل العمالة والإنتاج سوف يعود بالطبع على معدلات الفائدة وكون ذلك قد يتسبب في كثير من الاختلاف، إلا أنه بعد عدة سنوات من نشر كتاب« النظرية العامة »استمر التأثير البراق لتصور كينز على بعض علماء الاقتصاد وهو الشيء الذي يحتاج للتدقيق في عالم يكون فيه العقاب للفضيلة والمكافأة لحب الذات.

الآن سنضع في الاعتبار المثال الخاص بـ « ظاهرة التوفير المتناقضة » لنفترض أن معدل الادخار ــ وهو الجزء الغير منفق من الدخل ــ قد ارتفع لأي سبب ما، فإن ذلك سوف يؤدي بدوره إلى انخفاض في معدل إجمالي المدخرات والاستثمارات طبقًا لفروض نظرية كينز السالفة ولكن لماذا؟، ذلك لأن معدلات الادخار المرغوبة المرتفعة سوف تؤدي إلى هبوط في النشاط الاقتصادي والذي سوف يخفض الدخل كما أنه سوف يخفض الطلب على الاستثمار، وبما أن معدل المدخرات والاستثمارات

يجب أن يتساوى في النهاية فإن الحجم الإجمالي للمدخرات سينخفض بالفعل!!

أما الآن فسوف نأخذ في الاعتبار نظرية الأجور والعمالة والتي يطلق عليها اسم« جرة الأرملة » [1] (وهو في الأصل اسم حكاية شعبية). ربما تعتقد أن ارتفاع الأجور سوف يؤدي إلى قلة الطلب على العمالة، ولكن الآراء الكينيزية ترى أن إعادة توزيع الدخل من الأرباح إلى الأجور سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، وذلك لأن العمال يدخرون أقل من الرأسماليين (في الحقيقة هذا لا يحدث، ولكن تلك قصة أخرى). وبالتالي يزداد معدل الإنتاج والعمالة.

تلك التناقضات ما زالت موضوع ممتع للتأمل والتفكير، ولا زالت تظهر في بعض الكتب التي تدرس في علم الاقتصاد لطلاب السنة الأولي. ومع ذلك فالقليل من علماء الاقتصاد يأخذونها مأخذ الجد في تلك الأيام، وذلك للعديد من الأسباب إلا أن أهم تلك الأسباب يتلخص في كلمتين وهما :آلان جرينسبان.

الخلاصة، أن تصور كينز البسيط هو تصورًا يري أن معدلات الفائدة لا تعتمد على مستوي العمالة أو الإنتاج. ولكن في الحقيقة أن هيئة الاحتياطي الفيدرالي كانت تقوم بتخفيض معدلات الفائدة عندما كانت تري أن معدل العمالة منخفض ثم تقوم برفع

---

(1) ذكرت هذه القصة في الإنجيل حيث تصدقت سيدة أرملة بكل ما لديها من طعام وكان من ضمنها قطرة واحدة من الزيت في جرة صغيرة وما لبث أن جاءها الخير الكثير ولم تفرغ جرتها يومًا أبدًا من الزيت.

معدلات الفائدة عندما ترى أن الوضع الاقتصادي قد أصابته الحمي، وربما يغضبك حكم رئيس الهيئة الفيدرالية لأنك ربما تظن أنه يجب عليه ألا يكبح جماح الاقتصاد. ولكنك بالكاد تستطيع مناقشة قوته. لكن بالطبع إذا كنت تريد نموذج بسيط للتنبؤ بمعدل البطالة في الولايات المتحدة عن فترة السنوات القليلة القادمة فإليك النموذج الذي قدمه جرينسبان مع وضع نسبة للخطأ في الاحتمال، وذلك لأنه إنسان وليس إله.

أما فيما يخص ظهور جرينسبان (أو خليفته) في الصورة فهو أمرًا يجدد الفكرة الكلاسيكية عن الاقتصاد الكلي فبدلاً من الأيدي الخفية التي تدفع النظام الاقتصادي نحو نظام العمالة الكاملة في أجل غير مسمي يصبح لدينا اليد الفيدرالية المعلومة التي تدفعه إلى معدل للبطالة غير تضخمي في غضون فترة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات. ولتحقيق ذلك فإن معدلات الفائدة يجب أن تنخفض أو ترتفع من خلال الهيئة الفيدرالية حتى يتساوى معدل الادخار مع معدل الاستثمار عند معدل البطالة المستهدف، وبناءً على ذلك فإن جميع التناقضات الاقتصادية الأخرى ونظرية جرة الأرملة جميعها تصبح غير ذات أهمية وبالأخص فإن أي زيادة في المدخرات سوف تترجم إلى زيادة في حجم الاستثمار، وذلك لأنها تخضع لتحكم الهيئة الفيدرالية.

من وجهة نظري فإن فكرة موازنة ما ينتج عن أي تغييرات في معدلات الطلب من خلال سياسة الهيئة الفيدرالية والتي سوف تجنب معدل العمالة أية تأثيرات تبدو بسيطة ومنطقية، ولكن قليلاً

من الناس خارج النطاق الأكاديمي لعلم الاقتصاد يفكرون على النحو السابق على سبيل المثال دار الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على أساس ما هو مفترض بخصوص خلق فرص عمل أو القضاء عليها. والشيء الواضح لي هو أن متوسط معدل البطالة في خلال العشر سنوات القادمة سوف يكون وفقًا لما تريد الهيئة الفيدرالية أن يكون عليه ــ بغض النظر عن التوازن التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك ــ وهذا المعدل لم يقدر له أبدًا أن يدركه العامة. في الحقيقة أنني عندما ناقشت هذا الموضوع في إحدى حلقات النقاش في عام 1993 قد أغضبت أحد الزملاء هناك وقد كان متحدث باسم (اتفاقيات التجارة الحرة للشمال الأمريكي NAFTA) وقد قال: « إن مثل تلك الملحوظات هو ما يجعل الناس لا يحبون الاقتصاديين»!.

والشيء الذي جعل هذا الموضوع معروفًا للعامة وللأسف لبعض المفكرين السياسيين والذين اعتقدوا أنهم على دراية كافية بمثل تلك الموضوعات، هو صورة كاريكاتيرية عن المبادئ الكينيزية، وسماتها المميزة وهي القبول الغير حاسم لفكرة أن أي تقليص في الإنفاق الاستهلاكي يُعد شيئًا سيئًا دائمًا. أما في الولايات المتحدة حيث تراجع التضخم وعجز الميزانية، فقد لعبت الأفكار الكينيزية مؤخرًا دورًا مؤثرًا وعادت للظهور. قد كان مبدأ «التناقضات الاقتصادية»، ونظرية« جرة الأرملة » من الأفكار الرئيسية في الكتاب الأخير لــ ويليام جريدر وقد تم مناقشتهم في المقال الأول (على الرغم من التشكيك في معرفته بمصدر تلك

الأفكار فكما قال كينز: إن الرجال العمليين والذين يعتبرون أنفسهم بعيدًا عن أي تأثير ثقافي غالبًا ما ينساقوا ويكونوا كالعباد لعالم اقتصاد غير حي) وربما يكون ترديد تلك الأفكار في بعض مواضع مثل« نيو ريبابليك » هو شيء غير مثير للدهشة ولكن عندما تجد فكرة مثل تلك التي تري أن ازدياد معدلات الادخار يؤدي إلى نقص معدلات النمو تؤخذ مأخذ الجد في « بيزنس ويك » فإن ذلك سيجعلك تدرك أن هناك ظاهرة ثقافية حقيقية في طريقها للظهور.

ولتبرير ادعاء أن الادخار له تأثيره السيىء على النمو الاقتصادي (هذا على العكس....) لا بد أن تجادل عن اقتناع بأن الهيئة الفيدرالية عقيمة. بمعني أنها غير قادرة من خلال رفع أو خفض سعر الفائدة على التأكد من أن أية زيادة في الادخار المرغوب سوف تترجم إلى ارتفاع في الاستثمار. (هذا على العكس من الوضع المنطقي المختلف عن ذلك تمامًا وهو أنها ليست مؤثرة كما يدعي البعض).

بناءً على ذلك، فإن القبول بأن معدلات الفائدة هي واحدة فقط ضمن المؤثرات العديدة التي تؤثر على الاستثمار ليس كافيًا. تمامًا كقول أن ضغط الشخص على دواسة السرعة هو واحد ضمن المؤثرات العديدة على سرعة السيارة مثل الشرطي الذي سيعتبرني مخالفًا بسبب القيادة بسرعة لن يقبل فكرة أن السبب في السرعة هو منحدر ما، فأنا قادر على التحكم في الضغط على دواسة السرعة.كذلك يرى جرينسبان أن معدلات الفائدة تتغير بحرية (حيث إن الهيئة الفيدرالية يمكنها مضاعفة العرض النقدي إذا

أرادت في يوم ما)، وهكذا يتحدد مستوى العمالة حسب مدى الارتفاع الأمن لسعر الفائدة، أهكذا تنتهي القصة؟ لا فلكي تصبح فكرة التأثير السيىء للمدخرات فكرة مقبولة فعليك أن تثبت أن معدلات الفائدة ليس لها تأثير على معدلات الإنفاق (نقل تلك الفكرة الرابطة القومية للبناء) أو أن المدخرات المحتملة هي أكثر من فرص الاستثمار المتاحة لدرجة أن الهيئة الفيدرالية لا تستطيع المساواة بينهما حتى إذا انخفض معدل الفائدة لما يقرب من الصفر كان ذلك الوضع الأخير منطقيًا حتى الثلاثينيات، حيث كان سعر الفائدة على أذون الخزانة أقل من 0.01% وهذا الموضوع مطروح للنقاش الآن في اليابان حيث تصل معدلات الفائدة إلى 1% أعتقد أن بنك اليابان ما زال قادرًا على إخراج الوضع الاقتصادي من تلك الأزمة وأن سلبيته هي حالة من المخالفة الفادحة وربما يكون عنوانًا لمقال آخر وهو« ما الخطب في اليابان » لكن البنك الذي رهنت لديه منزلي يرسل لي خطابًا شهريًا ليخطرني بأن معدل الفائدة ما زال إيجابيًا شكرًا. وعلى أي حال فإن هذا محل جدل لأن الناس الذين يصرون على أن المدخرات لها تأثير سيىء لا يرون أن الهيئة الفيدرالية ضعيفة بل على العكس يرون أن الأداء المحبط للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة الأخيرة ككل كان نتيجة الأخطاء الفيدرالية كما يرون أنهم قادرون على إيجاد حلول جديدة حتى خلال الأزمات فقط إذا سمح لهم جرينسبان بذلك.

يبدو أن القصة تسير على النحو التالي، ارتفاع حجم المدخرات سوف يبطئ من الأداء الاقتصادي لأن الهيئة الفيدرالية

ربما لا يكن لديها القدرة على زيادة حجم الاستثمارات بواسطة تخفيض معدل الفائدة. وبدلاً من ذلك فعلى الهيئة الفيدرالية تحفيز النمو من خلال تخفيض معدل الفائدة لأن ذلك سوف يزيد من حجم الاستثمارات.

— هل فاتني شيء؟

الأفكار الفرنسية الأساسية
الحرية، المساواة، العبث [1]

كان حضور أول مؤتمر لي في باريس منذ خمسة عشر عامًا عامًا بعد أن تولي فرانسوا ميتران الحكم في فرنسا، وفي الحقيقة فإني لا أتذكر أي شيء عن أحداث المؤتمر ذاته على الرغم من انطباعي القوي عن الأطعمة والخمور. كانت هذه أول زيارة لي للمدينة، والشيء الوحيد الذي أتذكره عنها هو تلك المحادثة التي دارت بيني وبين أحد مستشاري الحكومة الجديدة على العشاء، والذي قام بالتحدث عن خطة الحكومة لتدعيم الاقتصاد من خلال تحفيز الإنفاق العام مع رفع الأجور والحفاظ على قوة العملة الفرنسية.

هذا البرنامج كان يبدو بالنسبة للأمريكيين متناقضًا مع نفسه إلى حد ما، وقد سألناه، « ألن يؤدي هذا إلى أزمة في ميزان المدفوعات؟ » والتي تجسدت بالفعل بعد شهور قليلة« هذه هي مشكلتكم يا علماء الاقتصاد الأنجلو ساكسونيين تقلقون أنفسكم على نظرياتكم فأنتم في احتياج إلى تبني وجهة نظر تاريخية » وعلى الرغم من أن البعض منا يعلم القليل عن التاريخ فلقد أعادت إلينا تلك الخطة بغرابة ذكريات الخطة الفاشلة لحكومة ليون بلامز عام 1936.

أما بالنسبة للفرنسيين فهم لا يحتكرون أو يضعون قيودًا على المزاعم الثقافية أو الأفكار المشوشة، بل ربما يخلطون بينهم مثلهم

---

(1) نشرت في مجلة "إسلين" في 5 يونيو 1997.

كمثل بعض الناس لكن يظل هناك شيئًا خاصًا تتسم به الطبقة السياسية الفرنسية في المناقشات الاقتصادية كما تتفرد الصفوة بأنها على استعداد لترك العبارات الجذابة تسيطر على التفكير الجاد، ورفض دروس الخبرة لصالح غرور العظمة.

أما مشاكل فرنسا الحالية فلا تبدو غامضة بالنسبة لعلماء الاقتصاد الأنجلو ساكسونيين. فالوظائف في فرنسا مثلها مثل الشقق السكنية في مدينة نيويورك فمن يعرضها يكون عرضة لقواعد دقيقة تسن بواسطة الحكومة والتي تكون شديدة الوسوسة مع من سيقطنونها وبالنسبة لصاحب العمل الفرنسي فيجب عليه أن يعطي العمال أجورًا جيدة ويوفر لهم المنافع السخية كما أن صعوبة فصل هؤلاء العمال من وظائفهم تماثل صعوبة طرد مستأجر في مدينة نيويورك. فسياسات نيويورك الخاصة بالمستأجرين قد أسفرت عن قدر لا بأس به من الصفقات المربحة لبعض الناس لكنها أيضًا جعلت الأمر شاقًا جدًا على المستأجرين الجدد كي يجدوا مكانًا للسكن. وعلى ذلك فإن السياسة الفرنسية أسفرت عن وظائف جيدة لكن لمن يستطيع الحصول عليها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الكثيرين لا يأبهون بمحاولة العثور على وظيفة بسبب إعانات البطالة السخية.

حقيقة هناك بعض المشاكل التي يمكن تشخيصها، لكن من الصعب وجود سبل لحلها. فإذا كان جورج باتاكي لا يستطيع إنهاء مشكلة التحكم في الإيجارات، إذًا فلماذا يكون علينا أن نتوقع من جاك شيراك أن يعالج التصلب الذي تعاني منه أوروبا. أما الأمر الغامض فيما يخص فرنسا هو أنه لا يوجد شخص ذو حيثية يقبل هذا التشخيص الواضح. بل على العكس، هناك إجماع في الرأي

العام على أن ما تحتاجه فرنسا هو ....- هل يمكنك أن تخمن ماذا؟ مزيد من القواعد والضوابط. أما فكرة القائد الاشتراكي (وهو الآن رئيس الوزراء) ليونيل جوسبان عن سياسة العمالة السابقة، هي أنه على أصحاب العمل دفع نفس الأجور للعمال مقابل ساعات عمل أقل. حتى زعيم المحافظين سيجان - والذي يعتبر محطمًا للمعتقدات الفرنسية لأنه شكك في الهدف المقدس للاتحاد النقدي الأوروبي- يعتقد أن خطر الخدمة الذاتية في محطات البنزين هي إحدى الطرق لزيادة العمالة. على هذا النحو تُرى ما الذي تراه الصفوة الفرنسية فيما يخص الحل لمشاكل الأمة؟ فقد نادى الكثير منهم لما يزيد عن العقد بفكرة الاقتصاد الأوروبي الموحد. وقد خيل لهم أنهم في ظل هذا السوق القاري سوف تستطيع فرنسا أن تنعم بالرخاء مرة أخري. أما الآن ففكرة السوق الأوروبي الموحد تعتبر فكرة جيدة للغاية، فعلى الأقل هناك سببًا منطقيًا لتوحيد العملة الأوروبية على الرغم من وجود سبب جيد لعدم فعل ذلك. هناك كم هائل ممن يُطلق عليهم "باليورولوجستين" أي ممن يتكسبون من خلال مناقشة تلك الموضوعات. لكن لكي تعترف بالتأثير المحتمل لدمج الاقتصاد الأوروبي فأنت تخاطر بالتغاضي عن حماقة المشروع ككل. فمشكلة فرنسا هي البطالة (النسبة الحالية هو الي13%) ولا يوجد ما هو أهم من تلك المشكلة فأيًا كان ما ستفعله السوق المشتركة والعملة الموحدة فإنهما لن يخلقا فرص عمل. عليك أن تفكر في الأمر هكذا. تخيل مثلاً أن هناك العديد من المدن - تعاني من مشكلة نقص الإسكان بسبب التحكم في الإيجارات - قد وافقوا على تيسير الأمور لملاك الأراضي في

إحدى المدن كي يمتلكوا مباني أو عقارات في مدينة أخرى. فهـذه ليست فكرة سيئة لأنها من الممكن أن تزيد من عدد الشقق السكنية المعروضة ولو بقدر ضئيل، لكنها لن تستطيع التغلب على جذور المشكلة .ولكن جميع الخطط العظيمة لعملية الوحدة الأوروبيــة لا تطمح في أكثر من ذلك.

أما الحقيقة العملية، فلقد سار حلم الوحدة الأوروبية بالأمور من سيىء إلى أسوأ. فإذا كنت سوف تطبق نظام العملة الموحدة إذن فمن المعروف أن نقترح عليك اتباع فكرة بيركيلي باري إيشنجرين والتي تُدعي "استراتيجية شركة Nike" لكن الأمة الأوروبية بـدلاً من أن تطبق هذا النظام قد وافقت على فترة انتقاليــة لمـدة سـبع سنوات تكون مطالبة خلالها باستيفاء مجموعة معقدة من المقاييس على الأخص فيما يتعلق بتقليل العجز في الموازنة مع الحفاظ على قيمة العملة وقوتها. أما فيما يتعلق بتوازن جانبي الميزانية فلـيس هناك مشكلة، فالأمة الأوروبية في الحقيقة تحتاج لعمـل تطهيـر أميري[1] جاد، فقد أوضحت تجربة أمريكا أثناء حكم بيل كلينتون أن تقليل العجز وزيادة فرص العمل في نفس الوقت شيء ممكـن. وكل ما عليك فعله هو تقليل نسب الفائدة بحيث يـتمكن الإنفـاق الخاص من النهوض بالنشاط الاقتصادي، ولكنك لا تستطيع تقليل قيمة معدلات الفائدة إذا كنت مضطرًا للحفاظ على قيمــة العملــة. لذلك فإن معاهدة الـ ماستر خت (برنامج العمل لوحدة العملــة الأوروبية) أكدت أن تقليل الميزانية بالقدر المطلوب سوف يسبب متاعب دون مكاسب، لذلك ما من شخص يستطيع تقييم الموقــف،

---

(1) أميري خاص أو تابع للدولة أو للحكومة.

ولكن أغلب الظن أن معدل البطالة في فرنسا يمكنه أن يكون أقل بـــ 2%أو 3% عن المعدل الحالي.

وبالرغم من أن بعض السياسيين الفرنسيين على استعداد لأن يتحدثوا بطريقة جيدة عن عجز الميزانية إلا أنه لا يوجد من هـــو مستعد لتحدي عقيدة أن الوحدة الأوروبية هي الحل. فحتى سيجان معظم المعتقدات التقليدية أعلن أن كل الجهود المبذولة لمحاربـــة البطالة لا تنفصل عن تحقيق التصميم الأوروبي الكبير. لكن دعونا لا نلقي اللوم على السياسيين الفرنسيين، فعبثهم يعكس فقط نغمـــة الجدال الاقتصادي في أمة مستعدة لاعتبار كل شيء مسئول عـــن مشاكلها ما عدا الأسباب الحقيقية الواضحة. أما فرنسا فتوضح أن مؤلفيها الأكثر انتشارًا ومتحدثيها العظام هم ضحايا العولمة على الرغم من أن براعة استخدام الشريط الأحمـــر[1] قـــد أدت إلـــى انخفاض الواردات من الدول ذات الأجور القليلة إلى مستوي أقـــل مما هو عليه في الولايات المتحدة (أو في بريطانيا حيـــث يكـــون معدل البطالة نصف ما هو عليه في فرنسا). فكما يقولون أن فرنسا هي ضحية وحشية الرأسمالية الغير مكبوحة على الرغم من أنها لها أكبر حكومة وأصغر قطاع خاص عن ذلك الموجود في أية دولـــة متقدمة كبري. كما يقال أن فرنسا هي ضحية مضاربي العمـــلات الهدامة والتي شبهها الرئيس شيراك بالــــAIDS .

أما رفض طبقة الصفوة الفرنسية لمواجهة ما يشبه الحقيقة بالنسبة لنا ربما يحكم على الحلم الأوروبي الذي يدعم أوهام الأمة بالهلاك.

---

(1) الشريط الأحمر: شريط أحمر كثيـرًا مـــا يســتخدم لحـــزم الوثـــائق الحكومية.

وبعد تلك الانتخابات الأخيرة، أصبح من الواضح أن الفرنسيين غير مستعدين للخضوع لنظام مالي جاد. فهل تكون ألمانيا على استعداد للتخلص من عملتها المحبوبة في سبيل عملة ستدار جزئيًا بواسطة فرنسا؟، وبالمثل فإنه واضح تمامًا أن فرنسا لن تتخلي عن حبها للقواعد المنظمة فهي بالطبع سوف تحاول فرض هذا الذوق على أغلب جيرانها وخاصة بريطانيا والتي تتجه أكثر إلى اتباع اقتصاد السوق وذلك قد يعطي هؤلاء الجيران — حتى توني بلير — الأسباب الكافية للتردد قبل تكوين اتحاد أوروبي على نحو قريب.

ولكن إذا اتضح أن سقوط شيراك السياسي هو بداية لكارثة أكبر، وهي انهيار التصور الكلي للمجد الأوروبي والذي استحوذ على فرنسا لفترة طويلة فسوف نكون متأكدين من شيء واحد فقط وهو أن فرنسا سوف تلقي اللوم في هذا الانهيار على شخص آخر.

الجزء الثاني

أخطاء جماعة اليمين

لقد أخبرني بعض أصدقائي أنني يجب أن أعطي وقتًا أكثر لمواجهة أعضاء جماعة اليمين، على كل حال فإن أفكار اليمين الاقتصادية و التي ليس لها معني ليست أسوأ من تلك الخاصة باليسار، في الحقيقة أن أي أفكار تخضع لأهواء ومنافع الأثرياء يدعمها جمهور قوي من الناخبين. أما تنظيم الاقتصاد على أساس العرض فهو مذهب بسيط خالي من الشوائب وذي قوة رائعة .وقد أصبح الآن الفكر الرسمي للحزب الجمهوري على مدي سبعة عشر عامًا.

المشكلة هي إيجاد أشياء يمكن قولها، فنظرية جانب العرض لم تتوقف عن التصريح بأن الضرائب هي جذور كل شر بينما أُجْهِدَ الناس الذين يأخذون بالأسباب من توضيح أنها ليست كذلك. ومن خلال تجربتي الشخصية فإنه بمجرد عرض المسألة الرئيسية المضادة لتلك النظرية الاقتصادية لبضعة مرات ما تلبث أن تبدأ نظرية تناقص القلة في العمل، وبعد ذلك يكون عليك أن تجد زوايا أخري لمناقشة الموضوع.

إحدى تلك الزوايا على سبيل المثال هو أن تسأل: لماذا يصدق أي شخص تلك الأشياء للوهلة الأولي؟ لذلك قد بدأت هذا الجزء بمقال تحت عنوان« الفيروس يأخذ في الانتشار مرة أخرى» وقد تمت كتابته في الأصل بعد أن قررت حملة بوب دول الرئاسية الترشيح على أساس برنامج نظرية« جانب العرض.»

هناك أيضًا فرصة أخري واضحة لقول شيء مفيد عن تلك النظرية الاقتصادية والتي ظهرت في صيف عام 1997 عندما وجد

المحافظون أنفسهم يتساءلون عن كيفية توافق الرخاء الاقتصادي الملموس مع تحذيراتهم الشرسة التي ظهرت منذ عدة سنوات في أفكارهم.

في الحقيقة أن رئيس تحرير جريدة« وول ستريت » قد فوضني لكتابة مقالة عن هذا الموضوع والتي كتبتها على نحو واف، لكن فيما كان يفكر؟ وفيما كنت أفكر أنا فيما يتعلق بهذا الموضوع؟، فكما يتبع الليل النهار فإن رئيس التحرير روبرت بارتلي المؤيد لتلك النظرية قد عزم على القضاء على هذا المقال، متهمًا إياي« بعدم الأمانة الفكرية »على كل حال قد تم نشر تلك المقالة في هذه المجموعة ولأول مرة تحت عنوان« الموسم السخيف لنظرية جانب العرض».

وبالنسبة لمؤيدي تلك النظرية فهم ممتعون للغاية كما أنهم يكشفون عما بداخلهم لدرجة كبيرة عندما يتحدثون عن أي موضوع آخر بخلاف التأثير الإعجازي لتخفيض الضرائب. كما أن رؤية كيفية تعامل هؤلاء الناس مع الحقائق الغير مريحة لهو شيء مثير.

أما المقال الثالث في هذا الجزء هو« التبادل الغير متكافئ » وهو يلقي الضوء على الالتواءات والصعاب التي سوف يقدم عليها زعيم الأغلبية في البيت الأبيض وهو أستاذ اقتصاد سابق في محاولة لإنكار الحقيقة الواضحة وهي أن توزيع الدخل الأمريكي قد ازداد عدم تكافؤه في فترة العشرين سنة الأخيرة. أما« ورقة التين المفقودة »فهو عنوان مقال آخر عن أساطير الاتجاه المحافظ، حيث الإيمان بصورة خاطئة بما تفعله الحكومة بأموال رافضي الضرائب. والمقال الأخير يتحدث عن الإخلاص الشديد لبعض المحافظين لقاعدة الذهب (في النظام النقدي).

الفيروس ينتشر مرة أخري [1]

في غضون أيام من إعلان مرشح الرئاسة بوب دول عن برنامج اقتصادي يعتمد على التأثير السحري لنظرية« جانب العرض»، تم نشر مئات المقالات لتوضيح أسباب عدم نجاح هذا البرنامج بالإضافة إلى المئات من المقالات الأخرى التي تشرح كيف أنه على الرغم من معرفة الجميع كم يحتقر بوب دول هؤلاء الأشخاص المؤمنون بتلك النظرية إلا أنه قد وافق على ذلك البرنامج. كما أنه أيضًا قد اختار واحدًا من أشهر من يؤمنون بهذا ليكون رفيقه في الترشيح. وليس لدى أية إضافات بخصوص هذا الموضوع، لكن يبدو لي أن نجاح من يؤمنون بفكرة تخفيض الضرائب حتى الآن في إدارة حملة رئاسية أخري يتطلب شرحًا أكثر عمقًا .ولكن لماذا تمتلك هذه النظرية تلك القدرة على التحمل؟

من البديهي أن فكرة جانب العرض (وهي أن خفض الضرائب له أثرًا إيجابيًا على الاقتصاد حتى أنه لا يحتاج الواحد منا إلى القلق في السداد في ظل تخفيض الإنفاق) لا تواصل الاستمرار بسبب دلائل حقيقة على نجاحها. وإذا كنت ترغب فيستطيع أن يوضح لك أي شخص غير حزبي ما حدث خلال فترة حكم ريجان أو لماذا لا نستطيع أن نعتبر ما حققته سياساته دعاية لتلك النظرية. بالتأكيد يكفيك أن تنظر إلى الرقم الغير عادي الذي حققه مؤيدو هذه النظرية مؤخرًا في التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 15 أغسطس 1996.

ففي عام 1993 بعد أن اتجهت حكومة كلينتون نحو زيادة الضرائب على الأسر ذات الدخل المرتفع، فإن الناس الذين قاموا بإقناع عدة دول ليسيروا في اتجاه نظرية تخفيض الضرائب كانوا هم أنفسهم على دراية بما سيحدث. فقد تنبأ ينوت جنجريتش بحدوث حالة من الركود الشديد. كما ناقشت المقالات في مجلة« فوربي »هذا الموضوع وحثت القراء على الخروج من سوق الأسهم المالية لتجنب الانهيار المحتوم. أما الصفحة الافتتاحية لصحيفة« وول ستريت »فلم يكن لديها أي شكوك في أن زيادة الضرائب سوف تؤدي إلى زيادة شديدة في عجز الموازنة بدلاً من خفضه. وبالتأكيد على مر السنين القليلة التي تلت، أتاح الاقتصاد ملايين من فرص العمل الجديدة. حيث بدأ السوق في تحقيق رقم جديد كل يوم تقريبًا، وبدأ العجز في الاختفاء. أنا لا أقول أن هذا نتيجة لسياسة كلينتون فقد كانت حكومته سببًا جزئيًا في بعض الأخبار الجيدة عن الموازنة، وبالكاد عن النتائج الأخرى. أما مؤيدي نظرية« جانب العرض » فقد كانوا متأكدين من أن سياسته سوف تتسبب في كارثة. وقطعًا لو كانت عقائدهم صحيحة لكانت حدثت تلك الكارثة.
أنا لن أناقش احتمال انتشار وجهات النظر المؤيدة لتلك النظرية بسبب كونها أفكارًا سياسية جيدة. حقًا إن رونالد ريجان قد فاز بسبب البرنامج المبني على هذه النظرية لكن هناك شك في أنه كان ليفوز من خلال أي برنامج آخر بصرف النظر عن أن تهكم أصحاب جانب العرض قد كلفوه خسارة بعض الأصوات. أما اليوم فهذه النظرية هي عائق لمؤيدها أما مروجو هذا المبدأ فيخجلون منه. ففي عام 1994 أخفي القادة الجماهيريون أمثال جنجريتش

وديك أرمي مدي تحمسهم لعملية تخفيض الضرائب عن الناخبين فقد علموا أنهم لن يعطوا الثقة لبرنامج اقتصادي مبني على افتراضات تلك النظرية حتى رموز الحزب الجمهوري والتي صياغة وثيقة العقد مع أمريكا[1] هي نفسها التي سخرت من فكرة الوعد بتقليل الضرائب في تلك السنة الانتخابية. لذلك لماذا تستمر فكرة تلك النظرية في الظهور على السطح؟ ربما يكون ذلك بسبب خاصيتان تشترك فيهما مع بعض المعتقدات الأخرى، مثل الإيمان بقاعدة الذهب حيث تروق لتعصب الرجال ذوي الثراء الفاحش كما تعطي تقدير ذاتي لمن يفتقدوا الأمان الفكري.

أما دعم الرجال الأثرياء فهو ليس بالشيء الهين فعلى الرغم من مركزيتها بالنسبة للحوار السياسي، يحظى مجال البحث الاقتصادي بميزانية منخفضة، فالميزانية الكاملة المخصصة سنويًا للاقتصاد من قبل الجمعية القومية للعلوم تصل إلى أقل من 20 مليون دولار. على ذلك فهذا يعني أنه ولو القليل من الأثرياء يمكنهم تدعيم قدر مؤثر من الأفكار وهيئات البحث والجمعيات وما إلى ذلك من المكرسين للارتقاء بالمذاهب الاقتصادية التي تروق لممولهم. لهذا فإن دور الممولين المسئولين عن الإنفاق أمثال جمعيات كوورس أولن في بناء واجهة ثقافية لذوي الاتجاه المحافظ في أواخر القرن العشرين لهي قصة تحتاج لمن يكتبها لكن علماء الاقتصاد الذين يمكن أن تجتذبهم تلك المؤسسات ليس هم الأفضل

(1) وهي وثيقة أصدرها الحزب الجمهوري خلال الانتخابات الرئاسية في عام 1994 وتتضمن الخطوات التي سيقوم بها الحزب بعد حصوله على الأغلبية في الكونجرس الأمريكي.

أو الأكثر شهرة، فمثلاً جود وانيكي زعيم نظرية« جانب العرض» قد أصبح مؤخرًا مسئولاً عن توظيف مؤيدي ليندون لاروشيه فقط لكن إذا كنت تعرف جميع الأمور وإجابتها فمن الذي يحتاج إلى باحثين أذكياء أو أكفاء؟ أما استمالة الغير واثقين بثقافاتهم فهي مسألة تتطلب قدر أكثر من الاهتمام؛ ولأن علم الاقتصاد يتعلق بالكثير من الأمور الحياتية فإن كل شخص يريد أن تكون له آراء، لكن نوعية علوم الاقتصاد المطروحة في الكتب هي موضوعات تقنية يصعب على العديد من الناس اتباعها. فكم تعود الطمأنينة عند معرفة أن كل تلك النظريات ليست ذات قيمة وأن كل ما عليك معرفته هو بعض الأفكار القليلة والبسيطة. وقد قام بعض مؤيدي نظرية "خفض الضرائب" بإعداد بديل تاريخي ثقافي رائع والذي كان فيه جون ماينارد كينيز مخادعًا بينما كان بول ساميلسون وميلتون فرايد مان مغفلان. أما الخط الحقيقي للأفكار الاقتصادية العميقة فيبدأ من آدم سميث مرورًا بالمدرسة الاقتصادية النمساوية الغامضة قبل مطلع القرن العشرين وصولاً إليهم. والآن فليس هناك ما يهم فيما يتعلق بوجود معني لتلك النظرية من عدمه أو حتى إذا كانت تسير في اتجاه هزيمة انتخابية كاملة، فتلك النظرية سيظل لها ملاذ آمن دائمًا في عالم المؤسسات الفكرية الحرة، وفي مراكز دراسة الرأسمالية ومنافذ إخراج أفكارهم من خلال صفحات جرائد الـ« فوربس » و«وول ستريت » والمؤيدين الجدد الذين لا يجهدون أبدًا من الإفصاح عن تلك الأفكار مرارًا وتكرارًا.

عندما كنت صغيرًا، كان لدى اعتقاد بأن السخرية يمكنها أن تنهي المسرحيات الهزلية ولكني الآن أعلم الكثير. على غير العادة

فإن الخبراء السياسيون على صواب حيث فشلت خدعة بوب دول الرئاسية وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى إلى نهايته إلا أن نظرية «جانب العرض » سوف تعود للظهور مرة أخرى.

أما ريتشارد داوكينز عالم البيولوجي فقد ناقش فكرة شهيرة وهي أنه كما تنتقل الفيروسات من عائل إلى آخر كذلك تنتقل الأفكار من عقل إلى آخر. وتلك النظرة تبدو ساخرة ومنبهة لأنها ترى أن الفكرة كي تحظي بنجاح ليس من الضروري أن تكون مفيدة أو حقيقية بقدر احتياجها إلى أن تتكاثر وتحافظ على بقائها. (فالمعتقد الديني الذي يقنع المؤمنون به بأن يستشهدوا في سبيله قد يكون معتقد خاطئ ومميت لهؤلاء المرتبطون به، لكن يمكنه الاستمرار إذا تمكن كل شهيد من أن يؤثر في آخرين) أما تلك النظرية فمثلها مثل الفيروسات الأفريقية والتي ربما تمحي من بعض المناطق المأهولة أحيانًا إلا أنها دائمًا ما تبقي بين الأشجار الكثيفة في انتظار ضحايا جدد. لقد توقعت أن يكون لبوب دول بما له من عالمية وفطنة شديدة مناعة أكثر من الباقين إلا أن ضعف الأصوات الانتخابية قد جعله معرض للتجريح من خلال الانتقادات التي سيتعرض لها دون أن تندمل الجروح الناتجة عن ذلك أبدًا.

الموسم السخيف لاقتصاديات جانب العرض

قد تجد نفسك أحياناً مضطراً لإعطاء بعض النقاط من أجل (تشوتذبا)[1] لكنني لا أستطيع أن أمنع نفسي من الإعجاب بالسياسي المتمرس مؤيد نظرية "جانب العرض" بول كريج روبرتس والذي أعلن في عموده الأسبوعي بمجلة "بيزنس ويك" أن الرخاء الذي يتصف به الاقتصاد الأمريكي في خلال فترة حكم بيل كلينتون، يثبت صلاحية تطبيق تلك الطريقة الاقتصادية على كل ففي عام 1993 تنبأ روبرتس بالإضافة إلى أحد مؤيدي تلك النظرية بحدوث كارثة بسبب الطريقة الاقتصادية التي يسير كلينتون على نهجها والتي قد تسفر عن زيادة العجز، زيادة البطالة، ارتفاع معدل التضخم مع حدوث أزمة نقدية. وعلى العكس فقد تم مفاجأتهم بأقل معدل بطالة يشهده الجيل وارتفاع مؤشر داو جونز لما يقرب من 8000 بالإضافة إلى أقل نسبة عجز منذ ميزانية رونالد ريجان الأولى. وفي ظل تلك الأحداث قد يحاول البعض مناقشة مواضيع أخرى غير نظرية تخفيض الضرائب ولكن كان موقف روبرتس أشد صلابة. ولكن ماذا كانت الاختيارات المتاحة أمامه؟ فالنموذج للرد السريع الصحيح على انتصار سياسة كلينتون هو الزعم بأن كلينتون يشرف على رخاء اقتصادي ليس هو المتسبب فيه، وإن هذا الرصيد من الأخبار الجيدة يرجع إلى آلان جرينسبان إلى حد ما وعلى

---

(1) وهي كلمة يهودية الأصل وتعني نوعية المستمعين سواء كانت جيدة أم لا.

الأخص يرجع إلى مرونة القطاع الخاص الأمريكي لكن هذا فطريق الهروب غير متاح لمؤيدي نظرية جانب العرض فإذا اعترفوا بأن وجود نمو اقتصادي بدون تضخم خلال 6 سنوات في التسعينيات ليس له علاقة بسياسات بيل كلينتون، فلن يكون في إمكانهم تفادي التلميح بأن سبع سنوات من التوسع خلال فترة الثمانينيات لم تكن لها أي علاقة بسياسات رونالد ريجان. أما أسطورة اقتصاديات ريجان والتي بدأت تفقد تأثيرها السحري تماماً مثل "الصباح في أمريكا"[1] الذي يتراجع خلف الضباب بينما الديون التي تركها ريجان تعادل تقريباً كل ما تركوه مؤيدي النظرية محل دراستنا. والآن ما هو المقصود بتنظيم الاقتصاد على أساس العرض؟ أو (Supply side economics) فقد وصفها المدافعون عنها بأنها الاعتراف بأهمية جهة العرض للاقتصاد. ولكنها ليست بتلك البسالة. فلن تجد أبداً أي عالم اقتصاد يحتج على هذا الاقتراح. كما أنه لا يوجد شيء واضح أو مميز بخصوص إدراك أن المعدلات العالية الهامشية للضرائب يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي فهذه هي أيضاً بصورة أساسية. على سبيل المثال فإن تأثير الضرائب على المدخرات والاستثمارات والنمو هو الشاغل الأساسي الخاص يمثل وزير الخزانة لورانس سمرز. أما سمرز فهو ليس ولم يكن أبداً من مؤيدي تلك النظرية لأنه كان دائماً يرى أنه هناك أشياء أخرى تهم.

---

(1) وهو شعار حملة ريجان في عام 1984.

أما ما يعرف باقتصاديات جانب العرض فليس هـو مـا تشتمل عليه وإنما هو ما تستثنيه. فتلك النظرية ترى أن كل ما يهم هو جانب العرض. ربما تعتقد أنت أن الكساد لـه علاقـة بمعدل الطلب الغير كاف وأن المجلس الفيدرالي يمكنه أن يخطو بسرعة في اتجاه حل المشكلة عن طريـق تخفـيض معـدلات الفائدة، ولكن مؤيدي تلك الاقتصاديات عندما كانوا ثابتين علـى مبدأ فهم على الأقل لا يعتقدون ذلك "على الرغم من أنهم كانوا معروفين بشدة اللوم للمجلس الفيدرالي عندما تتأزم الأمور".

كما أنهم يعتقدون بتأثير الضرائب على النمو الاقتصادي بل يرون أن كل المساوئ التي تطرأ على الاقتصاد هـي فـي الواقع نتيجة لارتفاع نسبة الضرائب والعكس صحيح. لذلك فإن مضمون تلك النظرة بالطبع هو أن مؤيدي هـذا النـوع مـن الاقتصاديات يرون أن فكرة تخفيض الضرائب هي فكرة صائبة دائماً أياً كانت حالة الاقتصاد وأياً كان موقف ميزانية الحكومة. ربما يبدو ذلك وردي الصورة وهو كذلك. لكن ولعدة سنين كان لدى مؤيدي هذه النظرية رد أساسي على كل من يشـكك فيهـا وهو أن استعادة النظام الاقتصـادي لوضـعه وتوازنـه بعـد التخفيض الضريبي الذي طبقـه ريجـان أثبـت افتراضـياً أن الاقتصاديات التقليدية خاطئة وأن سياسة تخفيض الضرائب هي الصائبة.

كان هذا هو الادعاء الكاذب المنتشر مـن خـلال نـص تقليدي منذ أحداث فترة الثمانينيات على سبيل المثال حـاول أن تفحص السيناريو المقدم عن عدم التضخم في أفضل الكتـب

الدراسية مبيعاً عن الاتجاه السائد للاقتصاد الكلي. فـي فتـرة أواخر السبعينيات بقلم رودجر دور نبوش وستانلي فيشر حيـث يوضح هذا الكتاب الزيادة الرهيبة في البطالة والتي تبعتها فترة طويلة من النمو الاقتصادي والتي من خلالها تراجعت معدلات التضخم والبطالة معاً. بمعنى آخر فإن هذا السيناريو يبدو مثـل الطريق الذي اتخذه اقتصاد الولايات المتحدة فـي الفتـرة مـن 1990 – 1979. لكن معظم الناس لديهم فكرة غامضـة عمـا حول الاقتصاديات التقليدية. تلك الفكرة من الصـعب مناقشـتها بإلحاح حيث إن حركة جانب العرض كان لديها القـدرة علـى إساءة تمثيل ما حدث بالفعل في الثمانينيات وما قبل عن الطريقة التي يسير عليها العالم آنذاك.

ولكي نفكر أن التجربة الخاصة بالسنوات القليلة الأخيـرة تشكل هزيمة لفكرة تلك النظرية فإن ذلك يتطلب حركة بطولية من عقل قادر على انتقاء الأفكار. والحقيقة هي أن نظرية جانب العرض قد استندت على دعامة إلى أبعد حد حتى انكسرت تلك الدعامة وانهارت. بغض النظر عن السياسة، فلنفترض أنك قـد رهنت الأمور المالية الخاصة بك على أساس ما سـمعته مـن نيوت جينجريتش منذ أربع سنوات أو ما قرأتـه فـي جريـدة "فوربس" أو الموضوع الذي تراه على هذه الصفحات. فسـوف تبيع كل ما لديك من أسهم وربما كنت قد وضعت كل ما لـديك من نقود في مجال الذهب.

فإذا كان مؤيدو نظرية جانب العرض هم المسئولين عن مدخراتك لكنت عزلتهم من مناصبهم بسبب عدم اجتهادهم في التحليل والاستنتاج الآن عليك بالطبع الالتفات إلى الماركسية حتى تجد نفس الإخفاق التام في التنبؤ. فالاقتصاديون دائماً ما يسيئون التكهن. لكن أن تفشل في التنبؤ بشيء من الصعب على أي شخص آخر التنبؤ به فهذه حالة. فمعظم علماء الاقتصاد لم يستطيعوا أن يروا قدوم التضخم الذي صحبه ركود اقتصادي في عام 1970، لكن من الذي استطاع ذلك؟

ولكنها حالة مختلفة تماماً أن تتنبأ بقوة بأمر ما يكون متأصل في مذهبك الفكري وبطريقة مختلفة تماماً عما تراه الاتجاهات الاقتصادية السائدة، ومصحوباً بالاتهامات المتكررة لمن يختلف معك في الرأي بأنهم مخادعين ساذجين، وفي النهاية تجد أن التنبؤات الخاصة بك خاطئة بأكملها بينما ينجح الاتجاه السائد في معظم تنبؤاته ومن شأن ذلك أن يجعل من الصعب على الناس أن يأخذوا ذلك مأخذ الجد مرة أخرى. إن مؤيدي نظرية "جانب العرض" قد توقعوا أن تتسبب سياسة كلينتون القائمة على زيادة الضرائب في كارثة بينما قال علماء الاقتصاد التقليدي أن هذا لن يحدث. الآن ما الذي حدث حسبما تعتقد؟

إن اقتصاديات جانب العرض لن تتبخر في الهواء فالمغالطات الاقتصادية لا تفنى أبداً، وفي أحسن الأحوال تختفي ببطء. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة الإنسانية، فلا يجب أن نتوقع أن شخص ما قد بني حياته أو إحساسه أو قيمته الذاتية

على الانتماء لبعض المذاهب، قد يتخلى عن تلك المذاهب حيث تم تكذيبها من خلال الأحداث. بالإضافة إلى ذلك فإن أي أيديولوجية سياستها الرئيسية تفترض تخفيض الضرائب المفروضة على الأثرياء سوف تحظى بقوة كبيرة على البقاء. فهؤلاء الذين ينادون بهذا لن تواجههم متاعب في توصيل الأفكار. إن مؤيدي تلك النظرية سوف يبقون معنا طويلا.

وربما يوضح هذا الفشل الشديد للتنبؤات غرابة بعض الآراء الأخيرة لتلك النظرية فقد بدا ما صرح به جاك كامب في مناظرته ضد الـ – جور غريبا – حيث قال أنه يستطيع مضاعفة حجم الاقتصاد في خلال 15 عاماً بحيث يبدأ تقريباً بالعمالة الكاملة فيزداد معدل النمو الاقتصادي بواقع 5% سنوياً، وربما كان كامب يعتقد أن رونالد ريجان الذي قد بدأ بمعدل بطالة مرتفع جداً وفي خلال سبع سنوات فقط حقق أقل من 4% كان رجلاً ضعيفاً أما ما يبدو أكثر غرابة هو أن جون فاينسكي والذي لا يمكن فصله عن جاك كامب كان له فكرة جيدة مثل أي شخص يطرح مذهب ويصر على أنه بالرغم من كل المظاهر إلا أن الأثرياء قد أصبحوا فقراء بالفعل، فأسعار الأسهم كما ترى مازالت أقل مما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً إذا ما تم قياسها بالذهب.

لكن لا يجب أن تندهش عندما يصرح أحد المشاهير بأشياء ساذجة عن علوم الاقتصاد فتاريخ المعتقدات الاقتصادية يعلمنا أن التأثير الذي تتركه فكرة ما لا علاقة له بمحتواها أو صحتها، فإن أي أيديولوجية يمكنها أن تجذب أتباع مكرسون لها.

كما يمكنها السيطرة على مناطق القوة دون أي برهان أو منطق في صالحها. أما نظرية "جانب العرض" ربما يكون لها حياة عملية في عالم السياسة تشبه الشهاب على الرغم من أنها ليست منطقية، وربما يضفي الفشل مسحة ساذجة على بعض مؤيدي تلك النظرية لكنهم لم يصبحوا فجأة متذمرين، حيث إنهم كانوا دائماً كذلك.

التبادل الغير متكافئ

ربما تشير "القمة الثقيلة" أو "توب هيفي" لـ إدوارد إن. وولف وهي إحدى الدراسات المتعلقة بالزيادة الغير متكافئة في الثروات في أمريكا ردود فعل عاطفية متفاوتة الدرجات. أما وولف وهو أستاذ لعلم الاقتصاد بجامعة نيويورك فقد قدم مادة جامدة وهي على الأصح عبارة عن خلاصة واقعية للاتجاهات المختلفة في توزيع الثروات متبوعة بدراسة مهمة عن الضرائب المعتدلة على الثروات. وعلى الرغم من أن وولف قد قام بمجهود يستحق الثناء لتجميع معلومات من عدة مصادر كي يحصل على الصورة الأكثر اتضاحاً ـ فكتابه يتحدث على الأخص عن كلاً من الاتجاهات الطويلة الأمد والمقارنات الدولية أكثر مما كان متاح من قبل ـ إلا أن الخطوط العريضة لتلك القصة فقد كانت مألوفة وغير قابلة للجدال بين علماء الاقتصاد على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وبالرغم من ذلك كان كتاب وولف هدفاً لوابل مذهل من هجمات المحافظين والتي نشر العديد منها في صحيفة "وول ستريت"[1] وبعض نشرات الكتب العدائية، وما إلى ذلك ولكن لماذا يثير كتاب صغير معتدل السلوك كل هذا الغضب؟

الإجابة هي أن العديد من المحافظين لم يتمكنوا من عمل جدال منطقي حول هذا الموضوع، والآن دعونا نستعرض

(1) نشرت في مجلة "واشنطن مونثلي" في أكتوبر 1995.

بعض الحقائق فعلى سبيل المثال إن 20% من الأسر في الولايات المتحدة يمتلكون 85% من الثروة القابلة للتسويق أما المحافظون، سوف يغيرون التعبير بقولهم أن 20% من الأسر قد قاموا "بصناعة" 85% من هذه الثروة. حاول مثلاً أن تقيم الاتجاهات الطويلة الأمد لتوزيع الدخل باستخدام الوسائل الغير سياسية من خلال المقارنة بين الدخول في نفس المرحلة من الدورة الاقتصادية مثل عامي 1973 و 1989، وبذلك سوف تكون متهماً بمحاولة تشويه الرقم القياسي الذي حققه رونالد ريجان من خلال خلطه بسنوات كارتر.

أما المحافظون فلهم اعتقاد خاطئ فيما يتعلق بفكرة تفاوت الثروات لكن ذلك أمر منطقي فهناك طريقة وهدف سياسي لرد فعلهم الجنوني، تحديداً لإنكار الواقع كما تناوله بطريقة درامية ريتشارد أرمي قائد حزب الأغلبية في الكونجرس في كتابه "ثورة الحرية" لكن المحافظين ببساطة لا يريدون أن يعرف الشعب الكثير حيث يخشون أن يؤثر ذلك عليهم من الناحية السياسية.

وحتى يتسنى لنا فهم مغزى كتاب وولف، علينا أن نفهم هذه الحكاية البسيطة. وهي أن هناك مجتمعان في أحدهما يكسب الناس قوتهم من عمل ما وليكن الصيد، لذلك يتحدد القدر الذي يكسبه الناس إلى حد بعيد بالمجهود والقدرات. ولن يكون الدخل متساويًا في هذا المجتمع حيث إن هناك أشخاص أكثر مهارة من الآخرين في الصيد، وهناك أشخاص مستعدين لبذل جهد أكبر من الآخرين، لكن مجال تفاوت الدخل لن يكون كبيراً. كما سيكون هناك إحساس بأن هؤلاء الذين قاموا بصيد كمية أكبر قد

عملوا نجاحاً. بينما هناك مجتمع آخر يكون فيه البحث عن الذهب هو مصدر الدخل الرئيسي، فنجد القليل منهم قد أصبح ثرياً لاكتشافه مصادر جديدة للذهب وعلى الجانب الآخر قد يجد البعض الآخر القليل من المعدن الثمين ويجدوا أنفسهم يكدون في العمل لأجل مكافأة قليلة جداً.

أما النتيجة فستكون توزيع غير متساوي تماماً في الدخل. ويظل البعض منهم يعكس فكرة المجهود والقدرات فعلاً، وهناك من ينتبه لعلامات وجود الذهب أو على استعداد للعمل ساعات أطول في التنقيب وهؤلاء سوف يعملون بمعدلات أفضل من هؤلاء الذين ليس لديهم استعداد. لكن سيكون هناك بعض الباحثين الصناعيين المهرة الذين لم يصبحوا أثرياء والقليل الذين سيصبحون أغنياء بطريقة مذهلة.

لا شك أن الغالبية من الأمريكيين، بغض النظر عن مدى تحفظهم، يشعرون بالفطرة أن الأمة التي تتشابه مع المجتمع الخيالي الثاني هي مكان أسوأ من مجتمع يشبه الأول.

كما أنه لا جدال حول أن أمتنا تشبه حالياً مجتمع الصيادين بدرجة قليلة، بينما تشبه مجتمع المنقبين عن الذهب القاسي بدرجة أكبر مما كانت عليه في الجيل السابق. والدليل القاطع وقد تم الحصول عليه من العديد من المصادر منها الوكالات الحكومية مثل مكتب الإحصاء الرسمي، والدراسة السنوية لتعويضات الإداريين وما إلى ذلك. كما أنه هناك بالطبع الدليل الذي يمكنه مواجهة أي شخص. إن توم وولف ليس بعالم اقتصاد وليس بشخص تحرري وإنما هو شخص ذكي قوي

الملاحظة. فعندما أراد أن يرسم صورة لما يحدث في المجتمع الأمريكي قد أتى بعالم "موقد الزيت"[1] ها هي صورة قاسية (منطقية بالتأكيد) لما حدث: فمستوى المعيشة لحوالي 10% من أكثر الناس فقراً من العائلات الأمريكية قد انخفض الآن بطريقة ملحوظة عما كان عليه في الجيل الماضي. أما العائلات المتوسطة فربما تكون أفضل قليلاً إن حوالي 20% من أكثر الناس ثراءً في المجتمع الأمريكي قد حققوا نمواً في الدخل بمعدلات تماثل التي حققها كل شخص في الفترة ما بين الأربعينيات وأوائل السبعينيات. في الوقت نفسه، قد ارتفع دخل العائلات ذات الدخل المرتفع بطريقة درامية، فقد تضاعف الدخل الحقيقي بالنسبة لـ 1% من الأكثر ثراء.

هذا التفاوت الكبير يرجع إلى أهمية التعليم المتزايدة. على الرغم من حقيقة أن العمال ذوي التعليم الجامعي أفضل حالاً من هؤلاء الغير متعلمين إلا أن معظم الاختلافات تقع بين هؤلاء الذين لهم نفس مستوى التعليم. هناك مثلاً مدرسو المدارس الثانوية لا يعيشون حياة سيئة مثل تلك التي يعيشها البوابون لكنهم شهدوا تقهقرًا دراميًا مقارنة برؤساء مجلس إدارة الشركات على الرغم من أنهم على نفس القدر من التعليم.

---

(1) وهي قصة للأديب توم وولف نشرت في عام 1987 وتقتبس الاسم عن عام 1497 حيث أحرق مجموعة من رجال الدين الآلاف من القطع الفنية والمرايات والفساتين وحتى الآلات الموسيقية التي اعتبروها نوعاً من الخطيئة.

كما أن الزيادة في عدم المساواة لا يمكن وصفها ببساطة على أنها ارتفاع مجموعة ما مثل ذوي المؤهلات الجامعية أو الـ 20% الأكثر ثراء مقارنة بالآخرين، فأعلى 5% من هذه المجموعة أصبحوا أكثر ثراء مقارنة بالـ 15% التاليين لهم. وأعلى 1% في تلك المجموعة أيضاً أصبحوا أكثر ثراء مقارنة بالـ 4% التاليين لهم.

أما أعلى 0.25% فأصبحوا أكثر ثراء من الـ 0.75 % الذين يلونهم، وكذلك الحال كلما اتجهنا إلى أعلى حتى بيل جيتس. أما المساهمة الهامة لكتاب وولف فقد كانت من خلال تقديمه للدليل الذي يوضح أن الكثير من الحركات التي أدت إلى عدم المساواة في أمريكا قد ازدادت خلال فترة تحسن الأحوال المادية.

أما وولف فيركز في كتابه على الثروة أكثر من الدخل، وعلى الممتلكات أكثر من السيولة النقدية، وهذا أفضل في الاعتماد على الدخل السنوي حيث يكون بمثابة مؤشر لموقف الأسرة الاقتصادي على الأخص بين الأثرياء. فربما يمر شخص ما من ذوي الدخل العالي جداً بسنة جيدة على غير العادة، بينما لا يُسمع عن الأسر الثرية أنهم يعانون من سوء الدخل إذا ما ساءت أحوال استثماراتهم، فعلى أي حال ستكون ثرواتهم هي المفتاح الأفضل للغز موقفهم الاقتصادي. الأكثر أهمية هو أن الثروة هي المؤشر الأفضل من المعلومات عن الدخل بالنسبة لتوضيح ما يحدث لهؤلاء الناجحين ببساطة لأنها يمكن أن تتحدد في إطار ضيق، ففي عام 1989 حقق الـ 1% الأكثر ثراءً

39% من الثروة بينما استحوذ على 16% من الدخل (وهو ما يظل مثيرًا للدهشة).

هناك على الأخص إحصائية بارزة في كتاب وولف من شأنها وضع حد للنزعة المتزايدة لمناقشة الأمر المتعلق بازدياد عدم التكافؤ في أمريكا من خلال تتبع ثروات الـ 20% الأكثر ثراء أو العمال ذوي المؤهلات العليا. ففي الفترة بين عام 1989 – 1983 حيث ارتفع نصيب أعلى 20% من الأسر من إجمالي الثروات بالفعل فإن نصيب المئويين من 99- 80 قد انخفض، بمعنى آخر، عندما نقول أن أثرياء أمريكا قد ازدادوا ثراءً فإننا نشير إلى من يستغل ثروته في بسط نفوذه وليس المنتمين إلى الطبقة فوق المتوسطة. ربما قد توقف العديد من المحافظين عن القراءة حتى الآن أو على الأقل عن الرد على هذا المقال إلا عن طريق الغضب الشديد. أما بالنسبة لهؤلاء الذين يؤيدونني حتى الآن فسوف أتحدث عن تلك الإحصائيات "التي لا تتحدث عن إلقاء اللوم على أي شخص" عندما نقول أن أمريكا قد أصبحت مجتمعاً غير متكافئ في عام 1989 أكثر بكثير مما كانت عليه في عام 1973 فذلك عرض بسيط للحقيقة وليس هجوم على رونالد ريجان. الآن عليك التفكير في المثال الخاص بصائدي السمك والباحثين عن الذهب، فعدم المساواة الشديدة التي شهدها المجتمع الأخير ليست بسبب القيادة الأسوأ وإنما لأنه يعيش في بيئة مختلفة، وأن التغييرات في البيئة وفي الأسواق العالمية أو التكنولوجيا ربما تغير مجتمعاً من صيادين الطبقة المتوسطة إلى مجتمع ذي مبالغات مفزعة من الغنى والفقر، وليست بالضرورة نتيجة لسياسات متعمدة.

في الواقع أن هذا بالتأكيد ما حدث في الولايات المتحدة. فرونالد ريجان لم يتسبب بمفرده في ارتفاع دخل الأغنياء في الوقت الذي ينخفض فيه دخل الفقراء لكنه وضع تخفيض الضرائب على رأس القائمة بينما وضع البرامج الاجتماعية في نهايتها، ولكن معظم الازدياد في حالة عدم التكافؤ قد حدث في السوق وفي دخل الأسر قبل الضرائب. (هناك الكثير من الآراء فيما يتعلق بما حدث في الأسواق بالرغم من أن التكنولوجيا وتغيرات التجارة الدولية قد لعبت دوراً كبيراً). بالإضافة إلى أن الاتجاهات المتزايدة في عدم المساواة قد بدأت في السبعينيات خلال فترة نيكسون وفورد وكارتر واستمرت في التسعينيات خلال فترة كلينتون، وهناك اتجاهات متشابهة وملحوظة في العديد من الدول الأخرى إن لم تكن مذهلة بنفس الدرجة، أما الآن فموضوع توزيع الدخل هو موضوع ذو طابع سياسي والسبب واضح وهو أن مدى عدم المساواة هام بالنسبة لصناعة السياسة فعلى سبيل المثال، قد يشعر مجتمع صائدو الأسماك أن العاجزين والأرامل والأيتام يستحقون الدعم العام بينما في مجتمع الباحثين عن الذهب الغير متساوي، فمن السهل أن تتخيل أن يكون هناك مطلب شعبي بأن يشارك الذين حالفهم الحظ ووجدوا الذهب مكاسبهم مع هؤلاء الذين لم يحالفهم الحظ لكنه من الصعب بالطبع أن ترى أن برنامج إعادة التوزيع لن يحظى بقبول جماهيري إذا أدرك الشعب ما يحدث.

في ضوء تلك الاحتمالية الخاصة- بأن تحظى سياسة إعادة التوزيع بدعم شديد إذا أدرك الناس الحقائق- علينا إذن أن نضع في الاعتبار كتاب أرمي "ثورة الحرية" ليس لأنه مكتوب

أو موضوع بعناية حيث يشتمل على أفكار الاتجاه المحافظ التي يدعمها عدد من المزاعم الغير مؤكدة. ولكن على الرغم من أن هذا الكتاب مبتذل إلا أنه يعتبر وثيقة هامة بسبب ما يوضحه عن الغالبية العظمى من العمليات الثقافية للقادة.

أما أرمي بصفته أستاذ سابق لعلم الاقتصاد، فكان من الممكن أن يوضح أنه ما من شيء يمكن عمله أو يجب عمله بشأن تزايد حالة عدم المساواة لكنه حاول بدلاً من ذلك الزعم بأنه ما من شيء قد حدث وأننا مازلنا مجتمع من صيادي الطبقة المتوسطة.في البداية قد أنكر أرمي أنه في فترة الثمانينيات أصبح الأغنياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً. فقد كتب "قام الإحصائيون بتقسيم السكان إلى مجموعات خمس تبعاً للدخل، وتدعى كل واحدة خُمس" وخلال فترة الثمانينيات ارتفع متوسط دخلهم كما يلي:

(الخُمس) أو الفئة الصغرى الأولى	ارتفعت % 12.2
(الخُمس) أو الفئة الصغرى الثانية	ارتفعت % 10.1
(الخُمس) أو الفئة المتوسطة	ارتفعت % 10.7
(الخُمس) أو ثاني أكبر فئة	ارتفعت % 11.6
(الخُمس) أو الفئة الأعلى	ارتفعت % 18.8

أما مصدر تلك المعلومات ـ وهو لم يذكره ـ فهو "التقرير الجاري للسكان" الصادر من مكتب إحصاء السكان هذا يساعد على المعرفة لأنك إذا قمت بفحص الحقائق التي سردها أرمي سوف تكتشف أنه يكذب إلى حد ما فهذه الجداول التوضيحية لا تمثل مكاسب الدخل عن فترة الثمانينيات ككل ولكنها عن الفترة من 1989 - 1983 فقط، حيث مر الاقتصاد قبل تلك الفترة وقبل استعادة توازنه بحالة من الكساد الشديد

وهي الأسوأ منذ فترة الكساد الاقتصادي الهائل في الثلاثينيات والذي كان له تأثير سيء للغاية على الفقراء أكثر من تأثيره على الأغنياء. بالنسبة للجدول التالي فالعمود الأول منه يوضح النسبة المئوية للتغييرات الخاصة بسنوات الانهيار الشديد منذ 1979 وحتى 1983.

ترى وجهة نظر المحافظين أن الكساد كان نتيجة لخطأ كارتر وأن عودة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي كانت نتيجة لنجاح سياسات ريجان.

الآن دع السياسة جانباً لبعض الوقت وعليك قبول هذه الحقيقة البسيطة، وهي أنه في أواخر عام 1983 وحتى عودة السوق لوضعه الأصلي في عام 1989 فإن الخُمس الموجود في ذيل القائمة كانت لا تزال أكثر سوءاً مما كانت عليه في عام 1979، أما المكاسب الكبيرة الحقيقية خلال هذا العقد فكانت للخمس الموجودة في قمة الجدول (على رأس القائمة).

أما إذا أمعنت النظر كما هو الحال في العمود الثاني من الجدول (والذي يقيس الدخل منذ بدء ذروة الدورة الاقتصادية في عام 1973) فسوف ترى صورة غامرة تعبر عن ازدياد حالة عدم المساواة راديكالياً. ربما نشك من خلال تلك المعلومات أن النمط قد استمر داخل الخُمس أو الفئة الأعلى (بمعنى أن أعلى 5% وأعلى 1% قد تحسنت بالفعل).

عندما كتب أرمي هذه المقالة مستخدماً الدكتوراه التي حصل عليها في علوم الاقتصاد كان من اللازم أن يكون لديه مثل هذا الجدول الذي أنظر إليه الآن، كما كان من اللازم أن يكون على علم بأنه كذب عندما وصف تلك المعلومات

الموضحة في الجدول على أنها ما حدث بالفعل خلال فترة "الثمانينيات" وأنه لم يكن من الممكن أبداً ألا يلاحظ أنه في نهاية تلك الفترة التي قد اختارها بعناية ازدادت حالة عدم التساوي في الدخل عما كانت عليه في السبعينيات بمعنى آخر ذلك الجزء هو محاولة مقصودة لتضليل القارئ.

التغير النسبي المئوي لفئات الدخل عن الفترة 1983 - 1979، والفترة 1989 - 1973

فئات الدخل	1983 - 1979	1989 - 1973
الخُمّيس الأدنى (الأول)	-14.2	-3.6
الخُمّيس الأدنى (الثاني)	-8.1	1 - 3
الوسيـــــــــط	-6.2	9.0
الخُمّيس الأعلى (الثاني)	-2.9	14.8
الخُمّيس الأعلى	-1.4	26.0

أما أرمي فقد أشار إلى دراسة توضح سهولة انتقال الدخل في أمريكا، والرسالة هنا واضحة، فلا داعي للقلق بشأن أن هناك بعض الناس قد حالفهم الحظ في إيجاد الذهب، والبعض الآخر لا، فربما تكون ممن سوف يحالفهم الحظ في العام القادم. حيث قدم أرمي أرقاماً توضح أن أقل من 15% من الأسر التي كانت تحتل ذيل القائمة في عام 1979 من حيث الدخل لم يتغير مكانهم في عام 1988 وقد أكد بذلك أن تحرك الناس من القمة إلى القاع هو شيء محتمل الحدوث أكثر من بقائهم في أماكنهم. مرة أخرى لم يذكر المصدر ولكن تلك الأرقام المألوفة تأتي من إحدى الدراسات الملفقة بطريقة غير متقنة لإدارة بوش في عام

1991، هذه الدراسة قد تهكم الجميع عليها مباشرة ونسي [illegible] ما تشتمل عليه.

هذا هو السبب الذي من أجله تتبعت الدراسة عدد الناس الذين دفعوا ضرائب الدخل سنوياً في الفترة من 1988- 1979 وبما أن حوالي نصف السكان العاملون قد دفع الضرائب بالفعل في تلك الفترة فيعني هذا أن الدراسة منحازة إلى تتبع الناجحين نسبيا ثم تتم بعد ذلك مقارنة العدد الذي حصل على مكاسب بالنسبة لعدد السكان ككل. لذلك فقد أوضحت الدراسة أنه في عام 1979 كان هناك 28% من عدد السكان محل الدراسة في ذيل القائمة بواقع 20% من عدد السكان ككل وبحلول عام 1988 أصبحت النسبة 7%.

هذا يعني أن أرمي قد أكد أن الاحتمالية لانتقال شخص من الخُميّس الأدنى الأول إلى خُميّس أعلى أكثر من احتمالية بقاءه في نفس المكان ولكن ذلك ومع الرفق، نقاش ساذج لأن الأفراد محل الدراسة والذين تحركوا من القاع إلى القمة حسب المرحلة العمرية النموذجية في عام 1979 كانت 22 فقط. "لكن هذا ليس سهولة انتقال الدخل الكلاسيكي الخاص بك "كما علق كيفين ميرفي من جامعة شيكاغو قائلاً: "هذا هو الشاب الذي يعمل في متجر الكتب الخاص بالجامعة وقد حصل على وظيفة حقيقية في أوائل الثلاثينيات من عمره".

في الواقع أن الانتقال من القاع إلى القمة يكاد يكون شيء نادر الحدوث، فالتقدير النموذجي هو في أي عام 3% فقط من الأسر التي تنتمي إلى أسفل 20% سوف تنتقل إلى أعلى 20% بعد 10 سنوات بينما يتبقى نصف الأسر في ذيل القائمة وليس

من الضروري أن تصبح الأسر التي حدث لها انتقال حكاية أسطورية، أما الخُميّس الأعلى فتشتمل على كل الأشخاص بداية ممن دخلهم يساوي 60.000 دولار سنوياً وحتى وارن بوفيت[1].

إن أرمي ليس بساذج، لأنه غير معقول أن يكون غير واع إلى أنه غير أمين في نقل الأرقام فربما يعتبر أن أكذوبة صغيرة مباحة في سبيل خدمة الحقيقة الكبرى أو ربما يكون قد نجح في الوصول إلى حالة من التفكير المزدوج تذوب فيها الفوارق بين الأشياء الضرورية سياسياً والحقائق الواقعة. لكن نتيجة ذلك واحدة، وهي أن كتاب أرمي ليس إلا محاولة لإخفاء حقيقة ازدياد حالة عدم المساواة الهائلة.

لكن هذا ليس بالشيء المثير للدهشة، فعلى كل حال قد نجحت سوق المحافظين الحرة في التحكم في إخفاء المبادئ في أمريكا أو التغطية عليها. على الرغم من اتساع الهوة بين القاعدة الشعبية العريضة والأقلية من أصحاب الثروات الضخمة إلا أن ذلك شيء قابل للتغيير. فقد أصبح مزيج من القيادة السياسية البراقة من جهة وخليط مرعب من عدم التكافؤ السياسي والعجرفة والآراء الثقافية للنخبة من جهة التحرريين وهو ما أعطى من هم مثل أرمي وأنصارهم مراكز قوتهم

---

(1) ولد وارن بوفيت في عام 1930 وهو مستثمر أمريكي تبلغ ثروته حوالي 40 بليون دولار.

الحالية، أما أنا ففي بعض الأحيان تراودني فكرة أن (رنيسانس ويك إند)[1] قد قضى على إدارة كلينتون.

على الرغم من الانتصار الذي تحقق في عام 1994 إلا أن هناك دائماً المخاطرة بأن يوضح شخص ما أن هناك عدد قليل من الرجال الذين يحقق كل واحد منهم مكاسب سنوية أكثر من تلك الخاصة بمجلس النواب مجتمعاً وهؤلاء الرجال هم من يستفيدون بالفعل من سياسة الأغلبية الجديدة. وبقدر اهتمام أرمي وأتباعه فإن الحل لهذه المخاطرة بسيط وهو أن الشعب لا يجب أن يعرف المقارنة بين ثروات الأغنياء والطبقات الأخرى. أما في حالة ظهور دراسة جديدة توضح كيف تركزت الثروات والدخول المرتفعة فسوف توظف وسائل الإعلام الخاصة بالاتجاه المحافظ كي تهاجم المعلومات المقدمة من خلال أي جدل وهمي زائف. كما أن هناك الكثير من الأماكن والأشخاص الذين يقومون بنشر المقالات الهجومية وذلك لأن الأثرياء يختلفون عني وعنك، فهم يمتلكون الكثير من المال، وبصفة خاصة لديهم المجلات والصحف والعقول المدعمة والمهيأة من خلال أشخاص كل وظيفتهم هي تدعيم أهداف من لديهم القدرة على الدفع لهم. وكما أوضح مرة إتش . إل مينكس أنه من الصعب أن تجعل رجل يعي شيء ما في حين أن دخله يعتمد على عدم وعيه وفهمه لهذا.

---

(1) مكان يجتمع فيه صفوة السياسيين والمثقفين.

أما سياسة السوق الحر الغير سهلة فربما تكون سبب رئيسي لما يبدو على أغلبية مؤيدي النظام الجمهوري في الكونجرس من عزم على شن هجوم على التحليل الاقتصادي بشكل عام وليس فقط للتخلص من مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون ولكن أيضاً للتخلص من كل الجمعيات العلمية القومية التي تتولى الإنفاق على هذا الجانب من العلم، ولكي تضرب بقسوة ميزانية مكتب التحليل الاقتصادي (الذي يقوم بإعطاء المعلومات الرئيسية الخاصة بالدخل القومي).

أما الشيء المثير للسخرية فهو أن هناك جزء كبير من هذا البحث يقوم بدعم فكر السوق الحر الجمهوري. لكن الدوافع لقطع الإنفاق من السهل جداً فهمها، فإذا كانت معتقداتك تعتمد على رؤية للاقتصاد تتناقص بشكل واضح مع الحقيقة إذن فإن القليل من الحقيقة يكون أفضل.

أما إدوارد وولف فقد قام بكتابة كتاب جيد في نفس الوقت الذي قدم فيه ريتشارد أرمي كتاباً سيئاً. والرسالة الحقيقية هنا تأتي من التناقض بينهم بين أستاذ الاقتصاديات التحررية المعتدلة والمنزعج بسبب الاتجاهات الموجودة في مجتمعنا ويود عمل مجهود بسيط كي تتحسن تلك الاتجاهات وبين المحافظ ذا المقولات الصارمة المهيأ لإنكار حقيقة تلك الاتجاهات وتحطيم أي شخص يحاول عمل تقرير عنها ولعل الرجل الأفضل يفوز.

ورقة التين المفقودة[1]

أسباب فشل ثورة المحافظين

لعلك الآن تعمل من بداية شهر يناير وحتى شهر مايو فقط لكي تدفع الضرائب المستحقة عليك حتى يستطيع الحزب الحاكم أن يرضى أولوياته من عرق جبينك وعملك الكادح لأنهم يعتقدون أن ما ستفعله بمالك سيحظى بإعجاب أقل من هذا الذي ستحظى به أفعالهم بمالك من الناحية الأخلاقية والعملية. ففي مكان ما، ربما تجد جدة لا تستطيع إجراء اتصال هاتفي بحفيدتها أو ربما لا يستطيع طفل الحصول على كتاب أو أسرة لا تستطيع دفع نفقات بيئة المعيشة بسبب عدم وجود المال الكافي لذلك... لماذا؟ ذلك بسبب بعض العباقرة من حكومة كلينتون الذين قاموا بأخذ المال للإنفاق على نظرية أخرى أو برنامج آخر أو بيروقراطية أخرى تلك هي الكلمات التي قالها بوب دول "في الحقيقة أن مارك هيلبرين هو الذي قال تلك الكلمات وقد قالها أيضاً دول بعد قبول الترشيح لرئاسة الجمهورية".

تلك الكلمات هي السبيل لفهم السبب في تعثر ثورة الحزب الجمهوري في خلال سنة وبالرغم مما بدا من أنها غير قابلة للتوقف عند بدايتها في عام 1995.

أما خطاب بوب دول فقد حاول أن يطرح مرة أخرى التخيل الذي يقول بأن الحكومة الفيدرالية تأخذ أموالك التي

---

(1) نشرت في مجلة "سليت" 27 سبتمبر 1996.

حصلت عليها بعد كد كي تنفق معظمها على أشياء يريدها الموظفون الاجتماعيون فقط، وكانت اقتصاديات "سابلاي سايد" والتي قد وعدت بأن تخفيض الضرائب سوف تعوض نفسها، ربما قد أعطي المحافظين الشجاعة كي يصبحوا غير مسئولين. لكن الشيء الذي جعل الشعب يقتنع بالاتجاه المحافظ والذي صور جيوش البيروقراطيين وموظفو الشئون الاجتماعية الذين يبدون كالملكات اللاتي تركبن العربات الفارهة. وقد تمكن المحافظون من الفرار بتلك القصص على أساس سبب واحد وهو أنهم دائماً ما يلقون بسبب فشلهم على الديمقراطيين المسيطرين على الكونجرس وذلك للتخلص من "الحكومة الكبرى" ولكنهم فجأة قد وجدوا أنفسهم في الحكم وإذا بورقة التين[1] قد اختفت. هناك أيضاً البعض على جانب اليمين يرجعون سبب متاعبهم إلى الفشل التكتيكي.

فإذا كان بوب دول قادراً على إدارة الحملات بشكل أفضل، وإذا لم ينحرف كلينتون جهة اليمين دون خجل أو إذا لم يغضب جينجريتش بشدة على إيرفورس وان لسادت حركة المحافظين.

كما يصرون أيضاً على أن هزيمتهم كانت فقط مجرد تراجع مؤقت، لكن الحقيقة هي أن الإعجاب السياسي بالاتجاه المحافظ المتطرف كان دائماً مبني على وجهات نظر أساسية غير حقيقية عن حقيقة الحكومة الفيدرالية وعما تفعله.

---

(1) شيء يستر أو يموه على نحو غير كافي (على نحو خادع).

حتى يتسنى لنا فهم الفجوة بين الفكر المحافظ الأسطوري والحقيقة، دعونا نلقي نظرة على أفضل كتاب نشر في أمريكا وهو بعنوان "الإحصائيات المجردة للولايات المتحدة" فإذا حاول الناس أكثر فحص هذا الكتاب فسوف تتغير سياساتنا تماماً. أما "الإحصائيات المجردة" فإنها تجعل من السهل رسم صورة حقيقية عن المكان الذي تذهب إليه الضرائب التي تدفعها فعلى سبيل المثال لدينا هنا قائمة من عشر أجزاء رئيسية لبرامج فيدرالية والرقم الذي يلي علامة الترقيم (:) يشير إلى النسبة المئوية للإنفاق الخاص بخزانة الدولة لعام 1994.

البند			
الأمن الاجتماعي	:	%	21.6
الدفاع	:	%	18.9
فوائد الديون	:	%	13.7
الرعاية الطبية	:	%	9.7
الإعانة والدعم الطبي	:	%	5.8
معاشات العمال الفيدراليين	:	%	4.2
إعانات المحاربين القدامى	:	%	2.6
النقل (النقل السريع على الأخص، والنقل الجوي وما إلى ذلك)	:	%	2.6
تأمين البطالة	:	%	2
إدارة القضاء (المحاكم، تدعيم القوانين، وما إلى ذلك)	:	%	1.1

الآن هناك ثلاثة أشياء هامة يجب قولها عن هذه القائمة. الشيء الأول هو أنها تشتمل على معظم الإنفاق الحكومي بنسبة 82.2 % حتى نكون دقيقين.

أما أن يقوم شخص ما بخفض أساسي لحجم الحكومة الفيدرالية فيعني بذلك الضرب بقسوة على هذه القائمة. أما الشيء الثاني فهو: أن تلك البرامج هي التي يفضلها الشعب. فهي ليست ما يعترض عليه الناس عندما يقومون بالاحتجاج على "الحكومة الكبرى". أما نحن فنؤمن باحترام حجم ديوننا، كما أننا نُعجَبُ بقواتنا المسلحة القوية، وبالفعل يريدها معظم المحافظون أن تكون أكثر قوة. أيضاً نفضل الطرق السريعة ونرغب في تدعيم أكثر للقوانين. البند الوحيد في القائمة والذي لا يحظى بإعجابنا هو الدعم الطبي وهو البرنامج الوحيد الخاص بالفقر.

لكن الدعم الطبي هو برنامج ليس للفقراء لكنه على الأحرى للمسنين. كما أن هناك الكثير والكثير منه الذي يتم دفعه للتمريض والرعاية المنزلية والعديد من هؤلاء المرضى الذين لديهم أطفال من الطبقة المتوسطة.

هذا ما يأخذنا للشيء الثالث: بعيداً عن الدفاع وفوائد الديون، فإن حكومة الولايات المتحدة مأخوذة على الأخص نعم على الأخص في عملية فرض الضرائب على الشباب وإعطاء المال لكبار السن. الآن انظر إلى هذه القائمة وضع في الاعتبار كيف كان بوب دول غير معيب تماماً في تخيله للجدة التي لا

تستطيع دفع ثمن الاتصال بحفيدتها لأنها تدفع الكثير من الضرائب تلك الجدة تعيش بالتأكيد حياة أفضل بكثير من تلك التي عاشها من هم في مثل سنها من قبل بسبب دعم شبكات الأمان الاجتماعية التي تزيد كثيراً عن قيمة المساهمات التي دفعها الجدة وزوجها لهذا النظام. بالإضافة إلى أن أبنائها كان بإمكانهم إرسال نقود المكالمات لها بسهولة لولا مساهمتهم في الرعاية الطبية التي يمكنها تغطية نفقات تركيب مفاصل بديلة لها. هناك قضية جيدة يمكن عرضها وهي أن الحكومة الأمريكية المكونة من الشيوخ المسنين قد تمادت في تعاملها بطريقة كريمة مع المتقاعدين خاصة هؤلاء الذين لديهم القدرة على الإنفاق دون البعض من تلك الإعانات. لكن تلك ليست القضية التي أراد اليمين صنعها. فقد كان يكفي أي مؤيد لحكومة أصغر أن ينظم حملة ليس ضد النخبة البيروقراطية ولكن ضد المتقاعدين من الطبقة المتوسطة الذين يعيشون في ملكهم الخاص بفلوريدا. لكن هذا لم يكن صفة حديث لـ بوب دول إلى حد ما.

أما تلخيص النظام الفيدرالي فإنه ليس في سهولة تلخيص الإنفاق الفيدرالي لكن النقطة الأساسية متشابهة. فمعظم ما تفعله الدولة في الواقع هو الخدمة وليس مخالفة إرادة الشعب – هناك الكثير من الناس يضحكون لنكتة القوقع الذي يندفع كالسهم، لكن هناك أقلية صغيرة تريد إلغاء قوانين الهواء النقي والمياه النقية، أما الناخبين فعلى استعداد لمعاقبة هؤلاء السياسيين الذين يشكون في ارتباطهم بتلك الأقلية.

إن الحكومة الفيدرالية بالطبع قد أضاعت الكثير من المال، ولكن هكذا يفعل القطاع الخاص (فهل قرأت كتاب ديلبرت مؤخراً؟) لكن هذا النوع من الحكومات الطاغية والتي تديرها النخبة المتطفلة والتي حاول بوب دول أن يخبرنا عنها في سان دييجو توجد فقط في خيال المحافظين. لذلك لم ينجح جنجريتش ودول في انتزاع الهزيمة من فم النصر، أما تراجعهم فقد كان مقدرًا مسبقاً، وذلك لأن معتقداتهم لن تستطيع الصمود أمام المسئوليات المصاحبة للنجاح.

اختلافات الأفكار المتعلقة بالذهب (1)

إدراك السقطة الذهبية لحزب اليمين

إن أسطورة الملك ميداس عامة تُفْهَم على نحو خاطئ، فمعظم الناس يعتقدون أن اللعنة التي جعلت العجوز البخيل يحول أي شيء يلمسه إلى ذهب والتي تركته غير قادر على الأكل والشرب كانت بمثابة درس عن مساوئ الشح وأخطاره.

لكن خطيئة ميداس الحقيقية كانت تكمن في فشله في فهم علوم الاقتصاد النقدية، أما الآلهة، فكانت تخبره حقيقة أن الذهب مجرد معدن، فإذا كان يبدو أحياناً ذا قيمة أعلى من ذلك فهذا لأن المجتمع قد رأى أن استخدام الذهب كوسيط للتبادل أو كقنطرة بين الأشياء والأشياء المرغوبة حقاً يعتبر شيء ملائم. لكن هناك أوساط أخرى محتملة للتبادل والشيء الساذج حقاً هو تخيل أن هذه المادة الجميلة مفيدة إلى حد ما، شيء ذو معنى يتعذر استبداله.

على الرغم من ذلك فهناك العديد من الناس — إن لم يكن كلهم تقريباً ذو أفكار متحمسة للاتجاه المحافظ — ترفض هذا الدرس أو هذه العظة. فعندما كان جاك كيمب وستيف فوربس وروبرت بارتلي رئيس تحرير صحيفة وول ستريت مشهورون بترويجهم لاقتصاديات "تخفيض الضرائب" فقد كانوا يكرسون تفكيرهم بنفس القدر لمعتقد ما وهو أن الطريق إلى الرخاء يكمن

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 22 نوفمبر 1996.

في الرجوع إلى قاعدة الذهب والتي أكد جون ماينارد كينيز منذ ستون عاماً أنها "تذكار همجي".

وبغض النظر عن الحظ، فإن أفكار ميداس لن يكون لها أي تأثير على السياسة النقدية الفعلية. على الرغم من ذلك فإن هؤلاء الناس ذوي التأثير هم أحد الأجزاء التي تتصارع على قيادة الحزب الجمهوري، كما أن المجادلات المثيرة التي يطرحونها بخصوص قاعدة الذهب هي نافذة مفيدة على ما يدور بأذهانهم.

الآن هناك قضية يمكن طرحها لأجل عودة قاعدة الذهب، وهي ليست فكرة جيدة، ويرفضها معظم علماء الاقتصاد ذوي الوعي، لكن هذه الفكرة ليست حمقاء في مجملها. أما على الجانب الآخر فالأفكار المعاصرة المتعلقة بالذهب هي أفكار حمقاء تماماً حيث إن معتقدهم عن الذهب قد اتضح أنه غامض ومبهم وليس عملي. أما النظام النقدي العالمي الحالي فلم يحدد أي دور للذهب فالمجلس الاحتياطي الفيدرالي بالطبع ليس مضطراً إلى أن يقيد الدولار بأي شيء فبإمكانه أن يطبع الكثير أو القليل من المال بالقدر الذي يراه ملائم، وهذا النظام الغير مقيد بشيء له مميزاته الكثيرة. علاوة على كل ذلك فالمجلس الفيدرالي له الحرية في الاستجابة للكساد الفعلي أو حتى الكساد المحتمل عن طريق ضخ الأموال. الآن دعونا نأخذ مثال واحد، وهو أن تلك المرونة كانت السبب في انهيار سوق الأسهم المالية في عام 1987 ــ والتي بدأت إلى حد ما كشيء مخيف يشبه ما حدث في عام 1929 ــ لم يتسبب في سقوط الاقتصاد الحقيقي

في الوقت الذي يكون فيه تعويم النقد المحلي له مميزات لكنه أيضاً ينطوي على بعض المخاطر إحداها، هو أنه سيؤدي إلى حالة من الريبة بالنسبة للتجار والمستثمرين الدوليين. وخلال الخمس سنوات الماضية، كانت قيمة الدولار تساوي 120 ين على الأكثر أو 80 ين على الأقل وتكاليف تلك القابلية للتغير من الصعب قياسها (ذلك بسبب أن أسواق المال المحنكة تسمح للأعمال أن تتقي الكثير من تلك المخاطر لكن تلك الأخطار يجب أن تكون ذات أهمية. بالإضافة إلى ذلك فإن النظام الذي يترك للمتحكمين في النقد حرية فعل الأشياء الجيدة هو نفسه الذي يترك لهم الحرية كي يصبحون غير مسئولين وفي بعض البلاد يجعلهم يسارعون لاقتناص الفرصة. لهذا فإن البلاد ذات الباع الطويل في التضخم مثل الأرجنتين يصبح لديها الاستقلال النقدي وهو الكأس المليء بالسم (حيث إن قانون الأرجنتين الحالي يتطلب أن يكون الـ بيزو مساويًا لواحد دولار أمريكي بالإضافة إلى أن كل بيزو في دورة رأس المال يستند إلى واحد دولار في الاحتياطي النقدي).

بناء على ذلك، لا توجد إجابة واضحة للسؤال عن صحة الربط بين عملة دولة ما وأي مقياس خارجي أما إقامة سعراً ثابتاً للصرف بين العملات ــ أو حتى اختيار عملة موحدة ــ فيمكن الدولة من التخلص من الشكوك التي تصاحب تقلب أسعار الصرف والدولة التي عانت من السياسات الغير مسئولة يمكنها أن تتمتع بالمصداقية من خلال الارتباط بعملة أخرى. (بالنسبة للحكومة الإيطالية فترغب إلى حد كبير في أن تصبح عضواً في

اتحاد النقد الأوروبي وذلك لأنها تأمل في إعادة تمويل ديونها الهائلة حسب معدلات الفائدة الألمانية). على نحو آخر، ما الذي يحدث إذا قامت دولتان بالربط بين عملتيهما ووجدت إحداهما أنها تمر بحالة من التضخم بينما الأخرى تمر بحالة من الكساد وعدم التضخم؟ (هذا بالضبط ما حدث لأوروبا في أوائل التسعينيات حينما ازدهر الاقتصاد الألماني الغربي بينما كانت باقي الدول الأوروبية تعاني من تضاعف حجم البطالة). في تلك الحالة، تعتبر السياسة النقدية التي تناسب دولة لا تناسب الأخرى، وهذه الأشياء الغامضة توضح السبب في انقسام علماء الاقتصاد حول فكرة محاولة أوروبا لعمل عملة موحدة، أما وجهة نظري الشخصية فهي أن هذه الفكرة سوف تؤدي إلى حد ما إلى ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا، لكن هناك العديد من علماء الاقتصاد الذين لا يؤيدون ذلك.

الآن كيف ظهر الذهب في الصورة؟ بينما كانت بعض الدول المتقدمة قد قررت التخلي عن استقلالها النقدي بناء على بعض الأسباب المنطقية لأجل بعض المقاييس الخارجية، هذا المقياس الذي يقومون باختياره في تلك الأيام هو دائماً عملة دولة أخرى على افتراض أنها دولة أكثر مسئولية. فقد سعت الأرجنتين إلى الخلاص من الدولار أما إيطاليا فمن المارك الألماني.

أما القائمون على مجلس الاحتياطي الفيدرالي وحتى القائمين على البنك المركزي الألماني فهم مجرد أشخاص من الممكن أن يستسلموا لإغراء مطبعة النقود، فلماذا لا تكفل قوة

[illegible] من خلال مقياس موضوعي وليس من خلال الثقة في [illegible] بعض الرجال؟ لماذا لا نحاكي أجدادنا العظماء ونقوم بالربط بين العملة والذهب؟ يرى القليل من علماء الاقتصاد أن هذه فكرة صائبة وأن عدم تأييدها مجرد واقعية وليس مبدأ.

أولاً: إن مقياس الذهب سوف يكون له جميع المساوئ التي يتصف بها أي نظام جامد ذو معدلات صرف ثابتة، فحتى علماء الاقتصاد الذين يتحمسون لفكرة العملة الأوروبية الموحدة يرون أن تثبيت العملة الموحدة بالنسبة للدولار أو الين هو شيء بعيد جداً.

ثانياً: وبشكل حاسم، فإن مقياس الذهب ليس مستقراً إذا ما قيس من خلال البضائع والخدمات. بل على العكس، فالذهب سلعة يتأرجح سعرها بسبب التغييرات في العرض والطلب التي ليس لها علاقة بحاجة الاقتصاد العالمي أو التغيرات على سبيل المثال بالتغيرات في طب الأسنان.

أما الولايات المتحدة فقد تخلت عن سياسة تثبيت سعر الذهب في عام 1971 ومنذ ذلك الحين قد ازداد سعر الذهب لما يقرب من العشر أضعاف بينما زادت أسعار السلع الاستهلاكية حوالي 250 % فإذا حاولنا الحفاظ على سعر الذهب دون الارتفاع فإن هذا يتطلب انخفاض رهيب في أسعار جميع السلع وانكماش بمقياس لم يُشهد منذ حالة الكساد، في الثلاثينيات هذه الفكرة على الأخص لا تبدو فكرة جيدة.

الآن لماذا يركز جاك كيمب وصحيفة وول ستريت وما إلى ذلك بثبات على الذهب؟ أنا لم أفهم بالضبط حقيقة موقفهم

إلى أن قرأت خطاباً في إحدى المجلات ذات النزعة اليسارية والتي تسمى "مازر جونس" من جون فانيسكي وهو أحد مؤسسي نظرية "سابلاي سايد" بل والمرشد الروحي لها. وقد كان اهتمامه الأساسي هو رفض فكرة أن الأثرياء قد أصبحوا أكثر ثراءً في العقود الأخيرة، ولكن اشتمل الخطاب أيضاً على بعض القطع التالية الجديرة بالملاحظة:

في البداية دعونا نضع وحدة الحساب الخاصة بنا جانباً فإذا قمنا بقياس أي شيء بالدولار الغير ثابت لن نصل إلى شيء حيث علينا تحويل كل الثروة إلى المقياس المستخدم بواسطة الجميع منذ 6000 عام بمعنى تحويله إلى أوقيات من الذهب. طبقاً لهذا المقياس، فإن متوسط دون جونز الصناعي المساوي 6000 يعادل اليوم % 60 من الـ DJIA منذ 30 عاماً عندما وصل إلى 1000 عند العودة إلى ذلك الحين نجد أن أوقية الذهب كانت تساوي 35 دولار بينما تساوي الآن 380 دولار أو أكثر. ويعني ذلك أنه في خلال الثلاثين سنة الأخيرة فقد الناس الذين كانوا يمتلكون في أمريكا 40% من ثروتهم التي احتفظوا بها في شكل أسهم. فإذا لم يكن لديك ما تملكه من ثلاثين عام لأنك كنت فقيراً فلن تخسر شيئاً أما إذا كان لديك الكثير فقد فقدت حتى قميصك في ظل التضخم العام.

بغض النظر عن السؤال عما إذا كان المعدل الصناعي لـ دوجونس هو المقياس المناسب للحالة التي عليها الأثرياء. فالشيء المدهش في هذا المقال هو أن فاينسكي يعتبر الذهب هو المقياس المناسب للثروة بغض النظر عن كم البضائع والخدمات

الأخرى التي يمكن شراؤها بواسطته. لكن لأن الدولار قد بدأ فك الارتباط بالذهب في عام 1971 فقد ارتفع مؤشر دوجونز حوالي 700% بينما ازداد سعر البضائع التي تساهم في سعادة الإنسان مثل الطعام والسكن والملابس والسيارات وما إلى ذلك حوالي 250%. أما بالنسبة للقدرة على شراء معظم الأشياء فيما عدا الذهب فإن القوة الشرائية للأثرياء قد ازدادت لدرجة كبيرة، ولكن فاينسكي يصر على عدم أهمية ذلك لأن الذهب والذهب فقط هو المقياس الحقيقي للقيمة. بمعنى آخر قد ارتكب فاينسكي خطيئة الملك ميداس، فقد نسى أن الذهب هو مجرد معدن فقط وأنه يكتسب قيمته من البضائع المفيدة حقاً والتي يمكن استبداله بها.

كل ما أتمناه هو أن تفحص الآلهة الأعمدة التي كتبتها فإذا كان ذلك سوف يعلمون ماذا سيفعلون.

الجزء الثالث

العولمة والعالم الواحد

إن مصطلح العالم الواحد لا يمكن ربطه بأي شخص سوى كلير بوث لوس فما كان يدور برأسها كان حديث حماسي عن علم السياسة الطبيعية[1]، لكن هذا المصطلح مطابق تماماً لطريقة العديد من العلماء الذين ينسبون كل شيء يحدث في العالم إلى الآثار الغامضة للاقتصاد العالمي. أما العولمة فهي بالفعل ظاهرة حقيقية، فالتجارة الدولية والاستثمارات قد ازدادت بثبات أكثر وأسرع من الاقتصاد العالمي ككل، لذلك أصبحت النظم الاقتصادية القومية أكثر اتكالاً على بعضها البعض على نحو ثابت. لكن مدى هذا التوافق وتأثيراته غالباً ما تكون مبالغ فيها. كما أن هناك نزعة بين المثقفين على الأقل إلى تصوير هذه الظاهرة وكأنها الشيطان حيث ينسبون إليها أي شرور أو مساوئ في العالم، كما ينكرون أن نمو التجارة والاستثمار يعود بالنفع على أي شخص سوى عمالقة الرأسمالية.

أما المقال الأول هنا فهو بعنوان "نحن لا نمثل العالم كله" وهو محاولة للتصحيح أو هو بعض الجهد المبذول لتوضيح أن أمريكا ليست بأي حال قريبة من أن تصبح مجرد رهينة للقوى الاقتصادية العالمية. عندما نشرت النسخة الأصلية من تلك المقالة أصابتني الدهشة بسبب بعض الردود العنيفة، كما دهشت أيضاً لأن الكثير من الانتقادات اللاذعة لم تركز على الموضوع الأساسي للنقاش وإنما على ملحوظة جانبية كتبتها عن العديد من

---

(1) دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة.

الفقراء في العالم الثالث الذين قد أفادتهم العولمة وقد كنت أعتقد أن هذا واضحاً جلياً، لكنه اتضح أنه يحتاج إلى نقاش أكثر وهو ما حاولت أن أفعله في المقال التالي بعنوان "في مدح العمالة المنخفضة الأجور".

أما المقال الأخير فهو بعنوان "الشرق المصاب بالخسارة" وهو يناقش وجهة نظر حظيت بشهرة بين بعض العلماء والسياسيين، وهي أن ظهور بعض الاقتصاديات الصناعية الجديدة سوف تؤدي إلى إغراق الأسواق العالمية؛ فهناك بعض النظم الاقتصادية — الصين على الأخص — سوق تنتج دون أن تستهلك وتصدر دون أن تستورد. لذلك قد حاولت في هذا المقال أن أستخدم إعادة الوحدة بين هونج كونج والصين كمناسبة للتحدث عن تلك الفكرة محاولاً أن أوضح أنها تمثل سوء فهم لكلاً من الحقيقة ونظرية الموضوع لعلي أقدم للقراء درس سريع وغير مؤلم في علوم الاقتصاد الخاصة بتوازن التجارة.

نحن لا نمثل العالم [1]

إنها لحقيقة معروفة أن ازدياد الحركة الدولية للبضائع ورأس المال والتكنولوجيا قد غيرت اللعبة الاقتصادية كلية، والحكمة الموروثة تحدثنا بأن الأمم لم تعد تمتلك القدرة على السيطرة على مصائرهم حيث إن الحكومات أصبحت تحت رحمة الأسواق الدولية. هناك البعض الذين يحتفلون بهذه التنمية فيقولون أن كلاً من الأمم الغنية والفقيرة تنتفع منها في نفس الوقت الذي ينكر فيه عدد كبير من الصحفيين والقيادات الاتحادية والسياسيين حتى رجال الأعمال من كلا الحزبين ذلك كما ينسبون عدم الاستقرار والبطالة وانخفاض الأجور إلى العولمة لكن كلاً من الجانبين قد أخطأ فهم الفكرة، حيث إنهم يأخذون القدرة الكلية للأسواق العالمية كشيء مسلم به دون الوعي بأن التقارير التي تتحدث عن فناء الاستقلالية القومية مبالغ فيها لدرجة كبيرة.

هناك شيء ساحر متعلق بزحف العولمة، فقد شهدت التجارة العالمية نمواً على مدى نصف قرن بدرجة أسرع من الإنتاج العالمي، كما يتحرك الرأسمال الدولي الآن بصورة أكثر سرعة مما كان عليه. أما سرعة نمو الصادرات في النظم الاقتصادية الصناعية الحديثة قد ضغطت كثيراً على العمال ذوي المهارات القليلة في الدول المتقدمة حتى مع تقديمها لفرص غير

(1) نشرت في مجلة "نيويورك تايمز" في 13 فبراير 1997.

مسبوقة لعشرات الملايين في دول العالم الثالث. كما أوضحت في المقال التالي، فإن أجور تلك العمال منخفضة لدرجة كبيرة ولكنها بالرغم من ذلك تمثل تحسن كبير عما سبقها من الفقر الريفي.

على الرغم من ازدياد تكامل الاقتصاد العالمي فإن نموه قد أصبح متزايداً بسبب فصاحة الاقتصاد العالمي. فقد كان كتاب ويليام جريدر الحديث وعنوانه " عالم واحد جاهز أم لا" عبارة عن نحيب بسبب شرور عولمة الاقتصاد الغير مكبوحة الجماح، كما أن هناك بعض السياسيين مثل بات باتشانان وروس بيروت قد صنعوا مهنة عن طريق مهاجمة فكرة الأسواق المفتوحة. وحتى الخبير المالي جورج سوروس قد حذر في جريدة "أتلانتيك مانثلي" من أن الرأسمالية العالمية قد أصبحت الآن تشكل تهديداً كبيراً أكبر من هذا الذي تشكله الديكتاتورية على "المجتمع المفتوح".

أما تلك الخطب فقد انتشرت لدرجة أن العديد من المتخصصين يلقون اللوم على الأسواق العالمية لأنها تتسبب في الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في بلادهم، حتى حينما تشير الحقيقة بطريقة لا تحتمل الخطأ إلى أسباب سياسية وداخلية.

على سبيل المثال نجد أن نقاد العولمة أحياناً ما يشيدوا بفرنسا التي لم تخطو حكومتها خطوة جادة في اتجاه تقليل المعدل المرتفع لبطالتها كمثال لتوضيح كيف أصبحت الدول غير قادرة على مواجهة الأسواق العالمية المجهولة. أما فرنسا

غير قادرة على الحركة تبعاً لما ورد حديثاً في إحدى مقالات "نيويورك تايمز" بسبب الطلب على اتحاد الاقتصاد الأوروبي وهو في ذاته استجابة بصفة جزئية للطلب المتلاحق والمتزايد للأسواق العالمية.

أما سياسة فرنسا فقد أصيبت بالفعل بعجز، ليس بسبب قوة السوق المجهولة، ولكن بسبب تصميم رجال السياسة ذوي الوعي القوي على عدم ترك سعر الفرنك ينخفض أمام سعر المارك الألماني. أما بريطانيا التي كانت على استعداد لترك الجنيه الاسترليني يغرق أمام المارك فقد خفضت معدلاتها البطالة بنسبة ثابتة دون عواقب مضادة ملحوظة، أما سبب عجز فرنسا فهو سياسي أكثر منه اقتصادي، وأنه لشيء حقيقي أن الدولة عليها أن تواجه الظروف التي طرحتها معاهدة ماستريكت عام 1991 والتي من المفترض أن ينتج عنها مشروع توحيد العملة الأوروبية، ولكن خلق هذه العملة هو شيء سياسي أكثر من كونه مشروع اقتصادي. حيث إن الهدف الأساسي له هو أن يعمل كرمز للوحدة الأوروبية، وهناك العديد من علماء الاقتصاد يرون أن تكلفة ذلك سوف تفوق فائدته. على نحو أدق علينا القول بأن السياسة الفرنسية قد سحقت الأسواق وليس العكس.

الآن ماذا عن الولايات المتحدة حيث القوة المستمرة الحكومة أو هيئة الاحتياطي الفيدرالي الذي يدفع الاقتصاد من حوله تحت أي ظروف والذي من الصعب مناقشته. أما نقاد

الاقتصاد العالمي فيجيبون بنفس الطريقة بأن أمريكا ربما تخلق كثير من فرص العمل إلا أن تلك الفرص غير ملحوظة بسبب انتشار فكرة تخفيض العمالة والتي تعتبر رد فعل للمنافسة الدولية (وهو طريقة للتبرير أو إيجاد عذر مقبول للشركات التي تقوم بتسريح العمال).

مرة أخرى نرى أن "جريدة نيوزويك" في أوائل عام 1996 قد نشرت قصة بعنوان "رجال الصدمة" وهي تتحدث عن المسئول الفعلي لتلك الأعداد الكبيرة التي يتم تسريحها من الموظفين. أما المديرون التنفيذيون للـ إيه تي آند تي، نينيكس، سيرز، فيليب موريس وخطوط الدلتا الجوية كانوا على رأس تلك القائمة صحيح أن المنافسة الدولية قد لعبت دوراً في عملية تخفيض العمالة لكن قائمة "نيوزويك" قد جعلت ذلك أبعد ما يكون عن أسباب تلك الظاهرة. على حد علمي أنه لا يوجد شركة يابانية تتنافس على خدمة المكالمات بعيدة المسافات أو شركات متعددة الأنشطة من جنوب كوريا يقدمون لي خدمة اتصالات محلية ولا حتى يوجد بعض الأمريكيين الذين قاموا بالبدء في شراء الأجهزة المنزلية من متاجر مكسيكية أو يدخنون سجائر فرنسية. أما أنا فلا أستطيع أن أسافر عن طريق كاثاي باسيفيك من بوسطن إلى نيويورك.

الآن ما هو الشيء الذي يفسر هذه النزعة للمبالغة في أهمية الأسواق العالمية؟

إنها تبدو معقدة إلى حد ما فالوعظ الخاص بموضوع العولمة وسيلة سهلة لجذب الأنظار في مناسبات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا ورنيسانس ويك إند في

ميلتون وجنوب كارولينا. لكن يظل هناك سبب أكثر عمقاً، هناك نوع غريب من الإنفاق الخفي بين اليمين واليسار للتظاهر بأن القوى العالمية الغربية في عمل مستمر حتى إذا كانت الحركة الحقيقية داخلية.

هناك الكثير في جانب اليسار لا يؤيدون السوق العالمي لأنه يلخص ما لا يحبونه بشأن الأسواق عامة وهو أنه لا يوجد شخص مسئول. ففي الواقع اليد الخفية تتحكم في معظم الأسواق الأهلية. وهي حقيقة يبدو أن معظم الأمريكيين يقبلونها كواقع حياتي لكن هؤلاء الذين يودون العودة إلى مجتمع أكثر تنظيماً بأي طريقة يأملون أن تستخدم حالة عدم الطمأنينة المنتشرة بسبب التأثير الاقتصادي للأشخاص ذوي الأسماء الرنانة والذين يعيشون في مناطق بعيدة كنهاية بسيطة للتدخل الأيديولوجي في نفس الوقت هناك العديد من الناس في جانب اليمين يستخدمون الأحاديث المنمقة عن العولمة لتوضيح أنه لا يمكن أن ننتظر من المؤسسات أن توفي أي واجبات اجتماعية. على سبيل المثال، قد أصبح من القواعد المتبعة لخصوم التنظيمات البيئية هي أن يرفعوا راية "التنافس" ويحذرون من أن أي شيء يزيد من تكلفة الإنتاج في سوق العمل الأمريكي سوف يبعد البضائع الأمريكية عن السوق العالمية. لكن حتى ولو كانت درجة أهمية الاقتصاد العالمي أقل من التوكيدات القوية التي تدفعنا إلى أن نؤمن بها، فهل تأثير هذا العالم الواحد كما يطلق عليه الرأي العام يسبب أي ضرر حقيقي؟ الإجابة هي نعم إلى حد ما فالتصور العام الخاطئ بأن الاقتصاد العالمي هو مصدر جميع المشكلات قد يحول العامة إلى فكرة حماية الإنتاج الوطني ويشوه الصورة

الجيدة الحقيقية التي قدمتها العولمة لمعظم الناس هنا وبالخارج لكن الخطب الشديدة الحماسة تطرح خطراً أكبر، فهي تشجع الإيمان بالقضاء والقدر وهو الإحساس بأننا لا نستطيع التحكم في مشكلاتنا لأنها أكبر من حجمنا. تلك القدرية قد تقدمت في غرب أوروبا حيث يتكلم الناس بطريقة غامضة عن "الرعب الاقتصادي" الذي نشأ بسبب الأسواق العالمية بدلاً من النظر بعين ناقدة للقادة الأهليين الذين فشلت سياساتهم.

أما الاقتصاد الأمريكي أو السياسات الاجتماعية فلا يوجد أي ضغوط خارجية عليها ونحن لدينا الموارد لكي نهتم أكثر بالفقراء والغير محظوظين، فإذا أصبحت سياساتنا ذات طابع وضيع أكثر مما هي عليه فذلك هو الخيار السياسي الذي لا يفرض علينا من خلال قوى مجهولة.

فنحن لا نستطيع التهرب من مسئولية ونتيجة أفعالنا عن طريق ادعاء أن الأسواق العالمية هي التي جعلتنا نفعل ذلك.

في مدح العمالة ذات الأجور المنخفضة [1]

وظائف سيئة بأجور منخفضة أفضل من عدم وجود وظائف

كانت كومات النفايات الورقية الضخمة المعروفة بجبل الدخان في مانيلا عاصمة الفلبين هي الرمز الإعلامي المفضل للتعبير عن فقر العالم الثالث لعدة سنوات. فهناك عدة آلاف من الرجال والسيدات والأطفال الذين يعيشون على تلك النفايات حيث يتحملون الروائح الكريهة والذباب والنفايات السامة حتى يكسبون قوت يومهم عن طريق البحث في النفايات عن قطع المعادن الصغيرة والمواد الأخرى القابلة لإعادة التصنيع فهم يعيشون هناك طواعية، وذلك لأن العشرة دولارات أو ما يقرب من ذلك التي تحصل عليها الأسر التي تحتل تلك الأماكن أفضل من البدائل الأخرى.

أما هؤلاء الملاك للأرض فليس لهم أثر الآن حيث طردتهم الشرطة الفليبينية في عام 1996 كخطوة على طريق التجميل لأجل مؤتمر الـ "باسيفيك ريم". لكنني منذ وقت قريب وجدت نفسي أفكر في "جبال الدخان" بعد أن قرأت الدفعة الأخيرة من رسائل الكراهية الخاصة بي.

تلك المناسبة كانت مقالة قمت بكتابتها في "نيويورك تايمز" بعنوان "نحن لا نمثل العالم كله" وهي التي قد أوضحت فيها أنه في الوقت الذي تكون فيه مرتبات وحالة العمال في

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 20 مارس 1997.

صناعات التصدير الجديدة في العالم الثالث شيء مروع إلا أنها تعتبر تقدم كبير للفقر المتفشي في المناطق الريفية من قبل. لذلك كان عليّ أن أتوقع أن هذا التعليق سوف ينتج عنه خطابات عديدة تحمل المعنى التالي" حسناً إذا فقدت مركزك المريح كأستاذ أمريكي فبإمكانك أن تجد وظيفة أخرى طالما أنك قد بلغت الثانية عشر من عمرك وقادر على العمل لأجل اثنين من الدولارات يومياً".

أما هذا الغضب المعنوي فهو شائع بين خصوم العولمة، وهو الغضب من انتقال التكنولوجيا ورأس المال من الدول ذات الأجور العالية إلى ذات الأجور المنخفضة والتزايد الناتج في صادرات العالم الثالث ذو الكثافة العمالية. هؤلاء النقاد يعتقدون أن أي شخص يمدح تلك العملية هو شخص ساذج وفاسد وفي كل الحالات هو عميل فعلي لرأس المال العالمي الذي يظلم العمال هنا وبالخارج.

لكن الأمور ليست بهذه البساطة والأمور الأخلاقية ليست بهذا الوضوح حقيقة دعوني أوضح الاتهام المضاد لذلك، فالنغمة الأخلاقية النبيلة لخصوم العولمة هو شيء جائز فقط لأنهم قد اختاروا التفكير في أوضاعهم في الوقت الذي يمكن أن يستفيد فيه عمالقة رأس المال من العولمة يكون المستفيد الأكبر نعم هو عمال العالم الثالث.

على كل حال، الفقر العالمي ليس بالشيء المخترع حديثاً من أجل منفعة الشركات متعددة الجنسيات، الآن دعونا نعود للوراء فنرى العالم الثالث كما كان منذ عقدين ماضيين فقط

(وما زال كما هو في بعض الدول). على الرغم من أن النمو الاقتصادي السريع في تلك الأيام ولو بقدر ضئيل في بعض الأمم الآسيوية قد بدأ في جذب الانتباه إليه إلا أن بعض الدول النامية مثل أندونيسيا وبنجلاديش كانت ما تزال كما كانت من قبل، تصدر المواد الخام وتستورد الأشياء المصنعة. كما أن القطاعات الصناعية الغير مؤثرة قد خدمت الأسواق المحلية الخاصة بها، وكانت تحتمي وراء حصة الواردات ولكنها قد نتج عنها القليل من الوظائف.

في نفس الوقت فإن ضغط السكان قد دفع الفلاحين اليائسين إلى زراعة الأراضي الهامشية أو السعي وراء قوتهم بأي طريقة ممكنة مثل السكن فوق جبال القمامة.

وفي ظل تلك الظروف من الممكن أن تستأجر عمال في جاكرتا أو مانيلا مقابل أجر زهيد. لكن في منتصف السبعينيات لم تكن العمالة المنخفضة الأجر وحدها كافية لإتاحة الفرصة للبلاد النامية كي تتنافس في سوق البضائع الصناعية العالمية. أما المميزات التي تدعم الأمم المتقدمة وتقويها مثل البنية التحتية والمعرفة التقنية، والحجم الكبير لأسواقهم، وجوارهم للعناصر الأساسية من أصحاب العناصر والمكونات، والاستقرار السياسي والتكيف الاجتماعي البارع الحاسم اللازم لتكوين اقتصاد مؤثر، كل تلك العناصر تتفوق على عشرة أضعاف أو عشرين ضعفاً من التفاوت في معدلات الأجور.

وحينذاك، تغير شيء ما. بعض العوامل المترابطة التي ما نزال لا ندركها- مثل عوائق تعريفات أقل واتصالات متطورة وتكلفة أقل للنقل الجوي- أدت إلى تقليل مساوئ عملية الإنتاج

في الدول النامية. (هناك شيء آخر مماثل وهو أن الإنتاج في دول العالم الأول مازال أفضل فالحكايات كثيرة وشائعة عن الشركات التي قامت بنقل الإنتاج إلى المكسيك أو شرق آسيا ثم عادت بعد أن رأت مساوئ بيئة العالم الثالث).

وهناك عدد حقيقي من الصناعات ذات الأجور المنخفضة التي أتاحت الفرصة للدول النامية كي تغزو السوق العالمية ولذلك فإن البلاد التي كانت تكسب قوتها عن طريق بيع القنب والقهوة قد بدأت في إنتاج القمصان والأحذية الرياضية أما العمال الذين يعملون في مصانع القمصان والأحذية الرياضية فيأخذون أجوراً منخفضة، وهو أمر يتعذر اجتنابه، بل ويتحملوا ظروف عمل أصعب. أما أنا فأقول "يتعذر اجتنابه" لأن من يوظفونهم لا يهتمون بصحتهم ولا بصحة عمالهم،فهم يدفعون أقل أجر ممكن وهذا الحد الأدنى يتحدد بحجم الفرص الأخرى المتاحة للعمال. أما تلك البلاد فما تزال فقيرة جداً حيث الحياة فوق كومات القمامة أفضل بكثير من بدائل أخرى.

وحتى الآن حيثما كان هناك زيادة في صادرات الصناعات الجديدة، كان هناك تحسن يمكننا قياسه في أحوال الناس العاديين. وهذا لأن الصناعة النامية يجب أن تقدم أجوراً أعلى للعمال إلى حد ما من تلك التي يمكن الحصول عليها في مكان آخر حتى تستطيع أن تحفزهم. الشيء الأكثر أهمية هو أنه في الوقت الذي تنمو فيه الصناعة والوظائف المترتبة الأخرى التي يتيحها قطاع التصدير الجديد إلا أن ذلك ذا تأثير متغير على الاقتصاد. فالضغط على الأرض قد أصبح أقل كثافة ولذلك

ارتفعت الأجور الريفية أما منطقة العاطلين الشغوفين للعمل من قاطني المدينة قد تقلصت، ولهذا السبب تتنافس المصانع مع بعضها البعض على العمال.

وعلى ذلك تبدأ أجور العمال المدنيين في الازدياد، أما في المناطق التي ازداد فيها النمو وليكن جنوب كوريا أو تايوان فقد بدأ متوسط الأجور في الاقتراب مما يتقاضاه أحد المراهقين الأمريكيين ممن يعملون في ماكدونالز. في نهاية الأمر لم يعد الناس متلهفين للعيش فوق قمة النفايات (أما جبال الدخان فمازالت تثابر لأن الفلبين حتى الآن لم تشارك في برنامج نمو الصادرات الذي شاركت فيه جيرانها فالوظائف التي يكون عائدها أعلى من أعمال النظافة وإزالة القمامة مازالت قليلة).

بالنسبة لفوائد النمو الاقتصادي الناتج عن التصدير والتي عادت على عدد كبير من الناس في النظم الاقتصادية الصناعية الجديدة فهي ليست محل تخمين فعلى سبيل المثال، بلد مثل أندونيسيا مازالت فقيرة جداً لدرجة أن حجم التقدم يمكن قياسه من خلال معرفة متوسط ما يأكله الشخص، فمنذ عام 1970 قد ازداد عدد السعرات التي يحصل عليها الفرد يومياً من 2.100 إلى 2.800 سعر. الآن فالشيء الذي يسبب صدمة هو أن ثلث عدد الأطفال الصغار مازال يعاني من سوء التغذية ولكن في عام 1975 كانت هذه النسبة تقترب إلى النصف. نفس درجة التحسن يمكن ملاحظتها في الـ باسيفيك ريم[1] وحتى بعض المناطق الأخرى مثل بنجلاديش، ولكن هذه التحسينات لم تتحقق

(1) وهي البلاد المجاورة للمحيط الهادي.

لأن هناك أشخاص في الغرب لديهم نوايا حسنة قد يفعلون أي شيء للمساعدة:

كالمساعدات الخارجية والتي انتهت في الواقع مؤخراً إلى لاشيء ولا تعتبر تلك التحسينات نتيجة للسياسات الكريهة للحكومات القومية والتي لازالت قاسية وفاسدة كما كانت من قبل، وإنما هي نتيجة غير مقصودة لما تفعله الشركات متعددة الجنسية اللاإنسانية والمستثمرين المحليين الجشعين والذين يهتمون فقط بالانتفاع بمزايا الأرباح المتاحة من خلال العمالة المنخفضة الأجور أما هذا فليس مشهد للتهذيب أو لفت النظر، إنما هو لتوضيح أسس ودوافع هؤلاء الناس ولكن كانت النتيجة هي انتقال مئات الملايين من الناس من الفقر المدقع إلى شيء مازال مروع إلى حد ما ولكنه أفضل بكثير عن ذي قبل. إذن لماذا ثار من يراسلونني؟ لماذا يستفز مشهد الأندونيسي الذي يكسب 60 سنتاً مقابل حياكة بعض الأحذية الرياضية مشاعر أكثر من تلك التي يثيرها مشهد لأندونيسي آخر يكسب ما يعادل ثلاثين سنتاً في الساعة ويحاول أن يطعم أسرته على مكان صغير من الأرض أو شخص فلبيني فوق كومة من القمامة.

أعتقد أن الإجابة الأساسية هي شيء ذو حساسية عالية، فعلى العكس من ذلك نجد أن الفلاح الذي يتضور جوعاً والسيدة والأطفال الذين يعملون للحصول على أجور العبيد في مصنع الأحذية الرياضية، يعملون من أجل "فائدتنا نحن"، وهو الشيء الذي يجعلنا نشعر بعدم النظافة. ولذلك هناك مطالب مبررة من أجل مستوى دولي للعمالة، فخصوم العولمة عليهم ألا يصروا ويقبلوا على شراء تلك الأحذية والقمصان إذا لم يحصل

عمالها على أجور معقولة ويعملون في ظروف لائقة أما هذا فيبدو عادلاً فعلاً ــ ولكن أهو كذلك بالفعل؟ الآن دعونا نفكر في العواقب.

أولاً: إذا استطعنا تحسين أحوال العمال في الصناعات التصديرية من خلال الأجور العالية وظروف العمل الأفضل، فهذا لن يعود بشيء على الفلاحين، والعمالة اليومية الأجر، ورافعي القمامة وما إلى ذلك ممن يشكلون العدد الأكبر من سكان تلك البلاد، ففي أفضل حال، يكون إجبار الدول النامية على الالتزام بمستوانا في العمالة سينتج عنه زيادة في العمال الأرستوقراطيين وترك غالبية الفقراء دون أي تحسن.

ربما لا تستطيع حتى أن تفعل ذلك أما مميزات قيام صناعات العالم الأول فما تزال هائلة. أما السبب الوحيد الذي استطاعت الدول المتقدمة من خلاله أن تتنافس مع تلك الصناعات فهو قدرتهم على إتاحة عمالة قليلة الأجور فإذا حرمناهم من تلك القدرة فسوف نحرمهم من استمرار النمو الصناعي بل سوف نبطل ما تم تحقيقه من نمو. وبما أن نمو صادرات الشرق بكل ما فيه من ظلم قد أصبح هبة للعمال في تلك البلاد، فإن أي شيء يقلل هذا النمو يكون ضد مصلحتهم. فمبدأ الوظائف الجيدة وحده دون وجود وظائف بالفعل شيء ربما يهدئ وخز ضمائرنا ولكنه شيء غير مجدي بالنسبة لمنتفعيه المزعومين.

بالنسبة لك فربما ترى أن البائسين في الأرض لا يجب إجبارهم على العمل كقاطعي أخشاب أو ساحبي مياه أو حائكي أحذية من أجل الأغنياء. ولكن ما هو البديل؟ هل يجب

مساعدتهم بالمعونات الخارجية؟ ربما. فعلى الرغم من أن الأرقام المسجلة تاريخياً لأقاليم مثل جنوب إيطاليا والتي توضح أن مثل تلك المساعدات تساعد على الاتكال الأبدي. على كل حال لا يوجد أي أمل لتفعيل مساعدات ذات أهمية. ولكن هل من اللازم أن تتيح حكوماتهم بعض من العدالة الاجتماعية؟ نعم بالطبع، ولكنهم لن يفعلوا ذلك أو على الأقل لن يحققوا ذلك لمجرد أننا طلبنا ذلك، وبما أنه لا يوجد أي بديل حقيقي لتلك الصناعات القائمة على الأجور المنخفضة فيعني رفضها أننا نُقْدم على رفض أفضل فرصة لتحسين مستوى الفقراء اليائسين كي يصبحوا أكثر تقدماً من أجل مقياس جمالي: ألا وهو فكرة أن هؤلاء العمال يحصلون على أجور زهيدة كي يقوموا بإمداد أثرياء الغرب بعناصر الموضة.

باختصار، فإن من يراسلونني غير مؤهلين لافتراض صحة وجهات نظرهم، فهم لم يفكروا في هذا الموضوع محل النقاش ولكن عندما تكون ملايين الآمال موضع رهان يصبح التفكير الجيد في الأشياء ليس فقط مهمة فكرية وإنما واجب أخلاقي.

ملحوظة على العولمة: إن مثالي الحي المفضل للقوى الدافعة خلف العولمة هو ارتفاع نسبة صادرات زيمبابوي الحديث والسريع من الخضراوات. ففي فترة وجيزة، أصبحت مزارع الخضراوات التي تباع في الأسواق بالقرب من هاراري تمد أسواق لندن بالخضراوات الطازجة، فبمجرد أن يتم جني محاصيل الخضراوات يتم تحميلها على العربات في الحال على

المطار فتنتقل ليلاً إلى هيثرو ثم توضع على الأرفف في "تيسكو" في الصباح التالي.

هذا العمل الخاص بالتصدير يعتمد على ثلاث أشياء على الأقل. أولها اعتمادها على انخفاض سعر النقل الجوي حيث أصبحت البوينج القديمة باخرة النقل للتجارة الحديثة. ثانيها هو اعتمادها على الوسائل الحديثة في الاتصال عن بعد حيث ترسل طلبات الخضراوات، بمعنى أن الرسائل يجب إرسالها للمزارعين بطريقة ممكنة في الدول المتقدمة التي تمتلك نظام اتصال جيد. أخيراً وهو بالطبع أن التجارة تعتمد على السوق البريطانية المفتوحة. أما هذا فليس من الممكن إذا كانت حصة الواردات أو التعريفات العالية مانع للمبيعات.

الآن بماذا تشعر بعد كل ذلك؟ إليك الآن بعض الحقائق: فالخضراوات يتم إنتاجها باستخدام التكنولوجيا المناسبة، وهي العمالة المكثفة باستخدام القليل من المعدات. نتيجة لذلك، فالمزارع التي يتم زراعتها بمحاصيل للبيع تتيح فرص عمل قليلة في مجتمع يحتاج لذلك بشدة.

على ذلك فهي تمتلك القدرة التنافسية لأنها لا تتكلف الكثير فالأجور التي تُدفع للعمال منخفضة وهم سعداء للحصول عليها بسبب عدم وجود فرص عمل أخرى. أما هؤلاء العمال نعم هم من الجنس الأسود وليس فقط مستهلكي منتجاتهم من الجنس الأبيض وإنما من يستأجرهم أيضاً من المستعمرين البيض الذين اختاروا الحياة في ظل النظام الحديث.

الشرق في حالة دين (إصابة بالخسارة) [1]
نظرة متوازنة عن التجارة الصينية

هل تريد طريقة يسيرة كي تتخلص من العجز التجاري في الولايات المتحدة؟

عليك فقط أن تعلن أن مدينة نيويورك كيان مستقل بإحصائيات ميزان المدفوعات الخاص بها، وعليّ أن أكفل لك أن العجز في التجارة بالنسبة لباقي البلاد ولنطلق عليها "الجزء الرئيسي من أمريكا" سوف يختفي.

على كل حال إذا نظرت إلى حساب نيويورك كحساب منفصل فلن نتعامل بعد مع أية بضاعة مستوردة إلى نيويورك كعناصر مدينة في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة. إنه لشيء صحيح أن البضائع التي تنقلها نيويورك إلى باقي أنحاء العالم سوف تخصم من حساب الصادرات، بينما تجد أن البضائع التي تنقلها المدينة إلى باقي أنحاء الولايات المتحدة سوف تعتبر كواردات للولايات المتحدة من الآن فصاعداً. لكن هذا سوف يكون تعديل ثانوي، فمدينة نيويورك على سبيل المثال ليست منتجة لأشياء مادية بناءاً على ذلك يمكننا التأكد من أن المدينة تعاني من عجز تجاري شديد وربما يكون أشد من هذا الذي تعاني منه الولايات المتحدة ككل، ولهذا السبب يكون فصل المدينة عن باقي البلاد قد أتاح فائض للجزء الرئيسي من البلاد.

---

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 7 يوليو 1997.

بالطبع، إن معظم العجز الذي تعاني منه نيويورك في تجارة البضائع إن لم يكن كله قد تم تعويضه بواسطة الصادرات الجزء الرئيسي من أمريكا وللعالم ككل وهي أشياء غير ملموسة مثل الخدمات المالية وتذاكر مشاهدة عروض "القطط".

فالمدينة أيضاً بها عدد غير متناسب من السكان الأثرياء الذين يحصلون على دخل كبير من ممتلكاتهم الخاصة في أماكن أخرى. لذلك لن يكون وجود فائض في الحساب الجاري للمدينة كمقياس يتضمن التجارة في الخدمات ودخل الاستثمارات بجانب ميزان تجارة البضائع شيء مثير للدهشة. لكن إذا كان ما يثير القلق هو العجز التجاري، ففصل نيويورك عن الجزء الرئيسي من أمريكا سوف يعتني بالمشكلة. ما من شيء حقيقي قد تغير ولكن ربما ذلك يجعل بعض الناس يشعرون بتحسن. الشيء الذي يوحي بتلك الفكرة هو افتراض الصين للسيطرة السياسية على هونج كونج وهو الشيء الذي يمحو العذر الأخير الضعيف بالنظر إلى الصين وهونج كونج كأنظمة اقتصادية منفصلة وهو الشيء الذي يتيح لبعض الناس أن تشعر بتحسن في موضوع تجاري آخر وهو التهديد المفترض الذي يشكله الفائض في التجارة الصينية. في السنوات الأخيرة كانت الصين منفصلة عن هونج كونج- "وهو ما أطلقنا عليه الجزء الرئيسي من الصين" وقد شهدت ازدياد في فائض بضائعها التجارية (على الرغم من أن توازنها بالنسبة للحساب الجاري يتأرجح حول رقم صفر). لكن الصين مع هونج كونج لم تشهد فائض تجاري كبير. بحلول

إبريل عام 1997 حققت الصين فائضاً في التجارة يقدر بحوالي 24 بليون دولار في حين أن هونج كونج كبلد منتجة للخدمات حققت عجز موازنة يقدر بـ 19 بليون دولار وهو ما يقلل الإجمالي إلى شيء غير مؤثر يقدر بحوالي 4.6 بليون دولار بمعنى آخر نجد أن الفائض في تجارة الصين هو وهم إحصائي كبير نتيجة إلى أن قدر كبير من الإدارة والملكية الخاصة بصناعة البلد تقع على الجانب الآخر من خط تعسفي.

بالنسبة لتوضيح ذلك فهو لا يغير شيئاً من الحقيقة، لكنه ربما يساعد في تهدئة بعض المخاوف التي نشأت عن اليابانيين العاطلين جزئياً الذين يشبهون المحاربون القدامى الذين يمضوا في البحث عن أعداء جدد مؤخراً.

أما آلان تونيلسون وهو أحد متخصصي إثارة المخاوف من التجارة، فقد أعطى بيان واضح عن المخاوف الحديثة وذلك من خلال استعراضه لكتاب "العشرة الكبار" في "نيويورك تايمز" وقد تناول الكتاب الأسواق العشرة الناشئة الكبرى وكيفية تغييرها لحياتنا وهو كتاب لـ جيفري جارتن وكيل وزارة التجارة السابق.

(أما استعراض الكتاب فقد لفت نظري إلى أن بعض منها تتطابق بالكلمة مع حديث ألقاه زعيم حزب الأقلية والذي يأمل في الرئاسة ريتشارد جيفارت) بعد مدح جارتن لاعتقاده بجدية إمكانية "قدرة العشرة على إنتاج سلع وخدمات معقدة بأسعار منخفضة وهو الشيء الذي من الممكن أن يقلل مستوى معيشة

الأثرياء والطبقة المتعلمة من الأمريكيين" قام تونيلسون بتعنيفه بأنه تخيل أن الدول النامية بما فيها الصين سوف تفتح الأسواق الحديثة لصادرات الدول المتقدمة: "أما أسواق المستهلكين في تلك الدول الناشئة فسوف تظل صغيرة لعشرات السنوات، فإذا لم تستمر تلك الدول على نظام تقليل الأجور والقوى الشرائية، سوف تواجه مشكلات في جذب الاستثمارات الخارجية التي يحتاجون إليها من أجل الحد من الديون وزيادة النمو". أما أنا فأشعر بالعرفان بالجميل عندما يعرض أحد العلماء المؤثرين مثل تلك البيانات، خاصة في الأماكن الشهيرة (المعروفة) لأنهم بذلك يقومون بحمايتنا من الإغراءات الحالية المستمرة لاعتقاد الجد في الناس ببساطة لأنهم ذوي تأثير، والتخيل بأن دائماً ما تكون وجهات النظر المعروضة على الأقل ذات معنى. يرى تونيلسون أنه كلما نمت الاقتصاديات الناشئة بمعنى أن تبيع وتشتري كميات كبيرة من البضائع، فلن ينمو الإنفاق بنسبة مقارنة ولذلك فإن تلك الدول سوف تحقق فائض تجاري هائل. لكن عندما تشهد بلد ما نمواً فإن إجمالي الدخل الخاص بها يجب أن ينمو خطوة بخطوة مع قيمة الإنتاج. ربما أنك لا تعتقد أن الدخل سوف ينعكس على دفع الأجور لكنه بالتأكيد سوف يظهر في مكان ما. إذن لماذا يكون علينا تخيل الناس في الدول الناشئة التي ليس لديها ما تنفق فيه أموالها مثل الناس في الدول المتقدمة؟

في الواقع يجب أن يتوقع الشخص جيداً أن النظم الاقتصادية الناشئة سوف تشهد عجزاً تجارياً أوعلى الأقل عجزاً

في الحسابات الجارية: فتلك البلاد من المفترض أن تجتذب الكثير من الاستثمارات الخارجية وتتيح لهم الفرصة للاستثمار أكثر من الادخار بمعنى أن تنفق أكثر مما تكسب. إذا تم طرح الموضوع بطريقة أخرى نجد أن الدولة التي تجتذب استثمارات خارجية كافية لكل من "خدمة الدين وتمويل النمو" من اللازم أن تشتري بضائع وخدمات أكثر من تلك التي تبيعها وهذا يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري. مرة أخرى تلك الأموال سوف تظهر بوضوح في مكان ما.

لكن كيف لدولة أن تعاني من عجز تجاري في الوقت الذي تمتلك فيه مميزات تكاليف ضخمة ناتجة عن الجمع بين إنتاجية العالم الأول وأجور العالم الثالث؟ والإجابة هي أن الافتراض الأساسي من اللازم أن يكون غير صحيح، فعندما تزداد الإنتاجية في تلك الدول الناشئة يجب أن تزداد كذلك الأجور، فالموقف المفترض الذي تكون فيه هذه البلاد قادرة على إنتاج بضائع معقدة وعمل خدمات مماثلة بأسعار زهيدة لن يتحقق.

على الرغم من أن موقفي منطقياً إلا أنه يبدو غير حقيقي للعديد من القراء. على كل فإن دول العالم الثالث في الواقع تحقق فائض تجاري هائل بينما لا تزداد الأجور مع زيادة الإنتاج ــ أليس هذا صحيح؟

حسناً، دعونا نستخدم بعض الإحصائيات العميقة وليكن عن طريق شراء نسخة من مجلة الأيكونوميست والاطلاع عليها

على آخر صفحة، وهو ما يقدم أسبوعياً جداول تلخص المعلومات الاقتصادية عن عدد من البلاد الناشئة بطريقة ملائمة في الحال سوف تتعلم شيء مثير، فهناك ستة دول من العشرة الكبار والتي ذكرها جارتن تعاني من عجز تجاري، بالنسبة المجموعة ككل هناك تسعة دول تعاني من عجز في الحساب الجاري. أما الدول الــ 25 الموضوعة في الإحصائيات فهناك 17 دولة تعاني من عجز تجاري و 20 دولة تعاني من عجز في الحساب الجاري. أما فيما يخص الأرقام الخاصة بالأجور فالحصول عليها يعد أكثر صعوبة، ولكن مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمالة يتيح تلك المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص بإحصائيات العمالة الخارجية أو الأجنبية. قد وجدنا على الموقع أنه في عام 1975 قد حصل العمال في تايوان وجنوب كوريا على 6 % مما حصل عليه نظرائهم في الولايات المتحدة لكل ساعة وبحلول عام 1995 كانت النسبة 34% ثم تلاها 43%.

المفاجأة هي أن الحقائق تتناسب مع رؤية عالم الاقتصاد البانجلوسيني[1] بطريقة جيدة فالنظم الاقتصادية الناشئة تعاني من عجز تجاري والأجور تزداد بزيادة الإنتاج والتجارب الفعلية لا تقوم بأي دعم لوجهات النظر المتجهمة.

لكن بالرغم من كل ذلك، تستمر تلك الرؤى المتجهمة. فبالنسبة لأشخاص أذكياء مثل تونيلسون أو جيفارت فهذا شيء لا يمكن تجاهله ببساطة وإنما يجب أن يتم تجاهله عن قصد.

(1) بمعنى المتفائل إلى حد شديد.

على كل حال فمن اللازم أن يتطلب ذلك جهد حقيقي لمعلق على التجارة بشكل دائم وهو الذي لا يكتب فقط عن ما يهدد العالم الثالث بصفة متكررة ولكنه يُطَعِّم كناياته ببعض الإحصائيات حتى لا يلاحظ أن أغلب تلك البلاد تعاني من عجز وليس فائض تجاري أو أن الأجور قد ارتفعت بشكل مفاجئ في الدول التي اعتادت استخدام العمالة المنخفضة الأجر. لكن في تصوري أن الاستمرار في تلك المهنة هو شيء صعب بدون إدراك الأهمية الحسابية حيث إن البلاد التي تجتذب حجم كبير من رءوس الأموال من الضروري أن تعاني من عجز تجاري.

لكن ربما تكون القدرة الحذرة على عدم ملاحظة تلك الأشياء مكتسبة من خلال التركيز بشكل خاص على الصين وهي التي ظهرت لتشهد فائض تجاري هائل حتى في الوقت الذي تجتذب فيه الكثير من رأس المال الأجنبي، فمعظم هذا الفائض في التجارة كما رأينا هو وهم إحصائي. ولكن مازال من الصعب للنظرة الأولى إدراك كيفية اجتذاب الصين للكثير من الاستثمارات الأجنبية دون المعاناة من عجز كبير في الحساب الجاري. إذن أين ذهب المال؟

هناك مفتاح هام للغز سوف نحصل عليه إذا ما ألقينا نظرة على الصفحة الأخيرة من مجلة "إيكونوميست" أو "الاقتصادي" ثم نسأل عن الدولة التي تشهد أكبر فائض في التجارة من كل الدول. الإجابة هي "روسيا". هذا بوضوح ليس لأن الاقتصاد الروسي هو الأكثر منافسة ولكن ما يعكسه هذا الفائض في التجارة هو حالة روسيا السيئة حيث يختلس رجال

الأعمال العصبيون والموظفون الحكوميون الفاسدون جزء كبير من ربح الصرف الأجنبي الخاص بالدولة ويضعونه في خزائن آمنة بالخارج بدلاً من جعله متاح لأجل الواردات.

وإذا فكرت بشأن الصين تجد أنها تعاني من نفس العلة ولكن بمقدار أقل. فالسبب الذي يجعل هذا التدفق من رأس المال الأجنبي لا ينفق على العجز التجاري هو معادلتها بالهروب الشديد لرأس المال الداخلي. هناك مبالغ هائلة على الأخص تستثمر بالخارج حتى تؤسس مكاناً خارجياً لرجال الأعمال الأمناء من هونج كونج في حالة واحدة فقط وهي أن تنتهي المال بهونج كونج مثل باقي الصين، ومما لا شك فيه أن هذا يحدث أيضاً لتأسيس مكان خارجي لرجال الحكومة الفاسدين وهذا في حالة واحدة وهي أن ينتهي الحال بباقي الصين مثل هونج كونج. بمعنى آخر أن هذا الفائض يدل على الضعف أكثر من القوة. لا شيء من هذا يجب أن يُنْظَر له على أنه اعتذار لحكومة الصين البغيضة. أما أنا فأشعر بخوف شديد بشأن هونج كونج، كما أشعر بقلق مماثل بشأن تأثير قوة الصين المتزايدة على الاستقرار السياسي والعسكري لآسيا. هناك شيء واحد لا أقلق بشأنه ولا يجب أن تقلق أنت أيضاً بشأنه وهو الفائض في التجارة في الصين.

ملحوظة: على الشرق المدين (المصاب بالخسارة):

أما معظم ما تم التحدث عن الصين بشأنه في هذا البلد لم يركز فقط على الفائض التجاري الخاص بالصين دون هونج كونج ككل، ولكن ركز على الفائض التجاري الظاهر مع

الولايات المتحدة وأقول "الظاهر" لأن هناك جدال حول الأرقام فالمشكلة – وهي ليست بالشيء المثير للدهشة – هي صعوبة الفصل بين اقتصاديات الصين وهونج كونج. فهناك العديد من الصادرات من أمريكا إلى الصين تذهب عن طريق هونج كونج، ومعظم الخبراء يرون أن نتيجة ذلك هي أن إحصائيات الولايات المتحدة تبالغ في حجم الصادرات إلى هونج كونج وتقلل في تلك التي تصدر إلى الصين، حيث إن رقم 50 بليون دولار حسب ما نسميه دائماً هو رقم ضخم جداً والأغلب أنه 30 بليون دولار بالطبع حتى إن لم يكن ذلك صحيح يصبح التركيز على التوازن بين الصين والولايات المتحدة فقط في السذاجة مثلها مثل تقييم تجارة الولايات المتحدة وليكن مع كندا مع تجاهل واردات وصادرات مدينة نيويورك. أما ما أشار إليه بعض المحللين بصفة خاصة فهو أن ارتفاع نسبة واردات أمريكا من الصين قد عكست إعادة وضع للإنتاج الذي حدث من قبل في هونج كونج وتايوان وأنه في نفس الوقت الذي تعاني فيه أمريكا من عجز في ميزانها مع الصين بقوة سقط العجز التجاري مع الاثنين الآخرتين. أما العجز التجاري ككل في حالة الصين العظمى (الثلاثة معاً) قد ازداد مع الوقت، ولكن ليس كثيراً كما هو الحال مع التوازن الثنائي البسيط.

أما أنا فسوف أجادل لأجل نظرة أكثر عمقاً في ظهور حالة عدم توازن هائلة ثنائية بالنسبة للصين والولايات المتحدة، وهذه الحالة من عدم التوازن تعكس بالطبع عدم التماثل بين الأسواق المفتوحة في الولايات المتحدة والأسواق المغلقة في

بلدان أخرى، الواقع أن المشكلة تكمن في دول متقدمة أخرى وأكثرها وضوحاً هو اليابان.

أما الآن فيجب أن تأخذ في الاعتبار أن التوازن التجاري الكلي يتم تحديده من خلال الاتزان بين المدخرات والاستثمارات. وبالنسبة لأول تقدير تقريبي نجد أن ذلك ليس له علاقة بسياسات التجارة. ولكن عليك أن تتخيل ظهور مُنْتج جديد، وهو شغوف بتصدير منتجات كثيفة العمالة وهو مهيأ لاستيراد قيمة مكافئة لها تقريباً من المهارات أو المنتجات ذات الكثافة الرأسمالية. لكن في الوقت الذي يكون فيه بعض الدول (مثل الولايات المتحدة) لديها أسواق مفتوحة لصادرات هذا المنتج، فهناك دول أخرى (مثل اليابان أو فرنسا) لديها موانع ضمنية تجعل بيع منتجات الاقتصاد الناشئ صعبة هناك.

أما ما سيحدث فهو يوضح أن المنتج الجديد سوف يبيع الجزء الأكبر من صادراته إلى الأسواق المفتوحة أكثر، بينما لن يشتري جزء كبير بنفس المقدار من وارداته من هذه البلاد، ولهذا السبب يظهر الفائض التجاري الثنائي الذي تحققه الصين مع الولايات المتحدة.

لكن عليك أن تتذكر أن التوازن التجاري الكلي مرتبط باتزان المدخرات والاستثمارات لذلك فإن السوق المفتوح الذي سوف تصنعه الولايات المتحدة سوف يقوم بتعويض العجز الخاص بها مع الصين عن طريق تحقيق فائض أكبر أو عجز أقل مع بلاد أخرى (ربما يصحب تلك الحركة وهذا التغيير

بعض الضعف في قيمة الدولار بالنسبة لعملات دول أخرى متقدمة) وفي نفس الوقت سوف تعادل الصين فائضها التجاري مع الولايات المتحدة بعجز مع دول أخرى. كذلك يتأثر الاقتصاد العالمي ويرتبط بلعبة المقص والورق والأحجار بمعنى أن تأخذ الصين أسواق من الولايات المتحدة والتي بدورها تأخذ أسواقاً من بلاد أخرى متقدمة وتعوض تلك البلاد الفرق عن طريق البيع للصين.

ربما يبدو لك أن أمريكا تتحمل عبء كبير لكونها يجب أن تقبل نصيب الأسد أو لنقل (التنين!) من الصادرات الصينية دون أن تربح نصيب قابل للمقارنة من السوق الصيني، ولكن هذه ليست الطريقة الصحيحة في النظر لهذا الأمر، فالولايات المتحدة بكل المقاييس سوف تحصل على الصفقة الأكثر ربحاً.

في بادئ الأمر عندما نقترح أن الولايات المتحدة حالها أكثر سوءاً من بلاد أخرى لأنها تسمح بدخول الواردات دون الآخرين، فسوف يخطر ببالنا تعليق فريدريك باستيات عالم الاقتصاد في القرن التاسع عشر: يجب علينا أن نقوم بسد الموانى الخاصة بنا لأنه هناك دول أخرى لها سواحل صخرية أما الولايات المتحدة فعندما تقبل بالواردات الصينية كثيفة العمالة فهي تستفيد بمزايا وقف إنتاج البضائع التي كانت تصنعها بطريقة سيئة وتركز على الأشياء التي تصنعها بطريقة جيدة إلى حد ما. ففي الوقت الذي تضيع بعض البلاد هذه الفرصة على نفسها تكون أنواع البضائع التي سوف تأخذ تلك البلاد في بيعها للصين مشابهة لتلك التي تم إيقاف بيعها أو تُشْتَرى من الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك نجد أنه إلى الحد الذي ترى فيه أن بعض الصناعات أكثر أهمية من غيرها على سبيل المثال لأنها تدفع بعض الركائز التكنولوجية. فالوظائف التي تربحها الولايات المتحدة خلال العودة إلى نصيب الأسواق اليابانية والأوروبية في الكمبيوتر أو أشباه الموصلات والأكثر قدرة على إنتاج تلك الأشياء النافعة أكثر من الوظائف التي تفقدها من خلال إتاحة الفرصة لدخول القمصان والأحذية الصينية. أما الجانب الأسفل والأكثر أهمية فهو بالتحديد لأن أسواقنا المفتوحة قد أدت إلى كسب وظائف ذات أجور عالية، وفقدان الوظائف المنخفضة الأجور. أما دورنا المناسب كسوق للصادرات الصينية فربما يزيد مشكلة الدخل الغير متكافئ.

لكن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار فهو أن عدم الاتزان الثنائي بين الولايات المتحدة والصين لا يعني أن الصين تستفيد من ميزة سذاجتنا (هذا لا يعني أنهم لن يفعلوا ذلك إذا استطاعوا) بل هو نتيجة للقيود المفروضة على صادرات الصين وليست القيود الصينية المفروضة على صادراتنا فنحن غير مستغلين في الواقع وهذه الحالة من عدم الاتزان هي بالفعل دليل على أن أمريكا تستفيد من الفرص التي تتخلى عنها دول متقدمة أخرى.

الجزء الرابع

أوهام النمو

هناك موضوعات قليلة في علوم الاقتصاد دائمة مثل الدورة الاقتصادية وهي تأرجح الإنتاج والبطالة حول الاتجاهات المتصاعدة طويلة الأجل. أما علماء الاقتصاد في الجيل الماضي فقد اتفقوا على دورات رأس المال ولكن بسبب التضخم الذي يصحبه ركود اقتصادي وهو خليط غير متوقع ومؤسف من التضخم والبطالة والذي نشأ أو ظهر في فترة السبعينيات وأيضاً نتيجة الاختلاف في الطرق المنهجية على الأخص قد انقسم علماء الاقتصاد المهتمون بالدورة الاقتصادية إلى (أحزاب) متنافسة فالبعض يجادل لأجل نسخة عصرية لاقتصاديات الماضي خاصة الطريقة الكينيزية، بينما يري آخرون إبعادها كلية. أما حروب نظرية الدورة الاقتصادية العظيمة فقد أثرت سلباً على قيمة علم الاقتصاد كمهنة، كما نتج عنها شعور بأنه ما من شخص يعرف أي شيء مما أعطي الفرصة لظهور مذاهب ملتوية متنوعة وأكثر ما لوحظ منها كان اقتصاديات "تخفيض الضرائب" أما الآن فقد انتهت تلك الحروب، فمثلاً آلان بليندر الأستاذ بجامعة برنستون يطلق على ذلك "السر النظيف الصغير للاقتصاد الكلي" بينما تميل الأحزاب إلى استخدام أساليب مختلفة إلا أن وجهات النظر الفعلية تميل إلى الالتقاء عند نقطة واحدة لا تختلف كثيراً عن وجهات النظر الجماعية للجيل الماضي. لكن ذلك الأذى قد أثبت أنه من الصعب إصلاحه، فهناك العديد من الناس الذين، يرون حتى الآن أن علم الاقتصاد ليس لديه ما يفيد بشأن الدورة الاقتصادية أما المذاهب الملتوية فتأخذ في الازدهار.

أما المذاهب الملتوية الموجودة هذه الأيام فهي معروفة جيداً باسم "النموذج الجديد" والتي تسعى لتأكيد أن القوى الجديدة مثل العولمة والتغييرات التكنولوجية قد قامت بإلغاء كل القواعد القديمة لدرجة قضت على حدود سرعة النمو وربما ألغيت أيضاً الدورات الاقتصادية.

هناك الكثير من الأخطاء في تلك القصة، تلك الأخطاء تتضمن الشك في التقدم الدرامي المزعوم للعولمة والتكنولوجيا.

وقد طرحت في مقالتي "نحن لسنا العالم" كل شكوكي حول العولمة، أما مقالتي الأولى في هذا الجزء، فتطرح بعض الشكوك المماثلة حول التكنولوجيا.

ولكن ما يبدو أكثر أهمية هو أن هذا النموذج الجديد يتضمن نوعاً من الحيرة حول الفرق ما بين الدورة الاقتصادية والنمو طويل المدى، بالإضافة إلى سوء فهم الأشياء التي تستطيع أو لا تستطيع السياسة النقدية فعلها. ولقد حاولت أن أشرح تلك الفروق في مقالتي الثانية بعنوان "غباءات الأربعة في المائة".

أما إذا تشككت في آفاق النمو السريع فيبدو أنك سوف تجازف بأن تقترن بمعسكر آخر لا يقل عن المعسكر الأول في التضليل. حيث يؤمن ذلك المعسكر بأن التحكم في التضخم لابد أن يكون أولى أولويات السياسات وأنه من غير الممكن فعل أي شيء لمحاربة الكساد والبطالة. أما تلك الأفكار الحادة والمنتشرة بين رجال المال فهي تطرح الكثير في الآلام الاقتصادية حول العالم. ولهذا تركز مقالتي الثالثة "عالم جيد للتضخم" على أوروبا

وإلهام ذلك التركيز الوحيد على استقرار الأسعار في حين توضح مقالتي الرابعة كيف أن السلبية النقدية هي المسئولة عن جميع أو كل المشاكل الاقتصادية اليابانية.

وأخيراً، استخدمت في مقالتي "البحث عن حكم الأمواج" ما طرح في الكتاب حتى أقول ما أردت أن أقول عن علم الاقتصاد والتاريخ والأسباب التي أدت إلى قرب نهاية الدورة الاقتصادية الآن.

عجائب التكنولوجيا: ليست عجيبة جداً [1]

لقد انشغل الكثير من كبار رجال الأعمال والمفكرين في الفترة الأخيرة بشيء ما يطلق عليه "تناقض تكنولوجيا المعلومات". هذا الأمر يسير على النحو التالي، فنحن نعيش في عصر تقدم تكنولوجي لم يسبق له مثيل والذي يجعل كل شخص أكثر كفاءة من قبل ـــ الآن أين هي الاستفادة؟ فمستوى معيشة الرجل العادي في أمريكا لن يرتفع على ما يبدو، ويجد كثير من الناس أي شيء أصعب وليس أيسر كي يتحقق، فبما أننا نتمتع بقدر من الذكاء إذن لماذا لم نُصبح أكثر ثراءً؟

هناك العديد من الأقوال الذكية التي قيلت عن أسباب التناقض، ولكن هناك توضيح من الصعب أن يستطيع أي شخص أن يشير إليه، فربما تكون كل عجائب التكنولوجيا التي تسمع عنها ليست مثيرة للعجب لهذه الدرجة.

لكي يتضح لك ما أقوله عليك أن تفكر في 2001، ولكن ليس عام 2001 وإنما فيلم "2001: جولة في الفضاء" الذي ظهر في عام 1968. وفي الأغلب أن يكون معظم القراء قد شاهدوه فقد قدم منتصف الفيلم الصورة التي من المفترض أن تكون عليها الحياة في خلال ثلاثة وثلاثين عام من مستقبل الفيلم، ولكنها بالكاد أربع سنوات من الآن.

---

(1) تم نشر المقالة لأول مرة في مجلة "يو . إس . إيه . توداي" أو "الولايات المتحدة اليوم" 12 ديسمبر 1996.

لقد كان هناك في هذا العالم رحلات تجارية منتظمة الأوقات إلى محطات فضاء مصممة على غرار ردهات الشيراتون. هذا بالإضافة إلى أجهزة كمبيوتر ذكية بما يكفي كي تقوم بثورة على طريقة عمال البريد إذا كان هناك عدم تقييم أو تقدير لجهودها.

لكن خطوط الطيران لا تتيح إجازات مدارية لطياريها الدائمين، أما شانون ليو سيد فلم تستطع الاتصال بخدمة الغرف، أما فكرة جهاز الكمبيوتر الخاص بي عن الانتقام القاتل فهي إخباري بأن "هناك خطأ حدث في التطبيقات الخاصة بي.. إبهاء/ تجاهل؟" فإذا كان عام 2001 بالفعل سوف يشهد أي شيء مثل ما حدث في الفيلم إذن فمن الأفضل أن تأخذ التكنولوجيا خطوة للأمام.

النقطة الهامة هي أنه إذا لم يكن مقياس التقدم التكنولوجي بالنسبة لك من خلال البايت أو ما إلى ذلك، وإنما من خلال تأثيرها على حياة الناس ومقدرتهم في الحصول على الأشياء في صورة أفضل إذن فسوف تدرك أن السنوات الخمس والثلاثون الأخيرة لم تكن زمناً لإنجازات غير متوقعة وإنما لخيبة أمل مستمرة.

بالتأكيد، على سبيل المثال، أن الشيء الملفت عن أجهزة الكمبيوتر ليس بمدى السرعة أو صغر الحجم وإنما بكم الغباء الذي ظلت عليه تلك الأجهزة بالعودة إلى عام 1958 نجد رائد علم الكمبيوتر العالم هربرت سيمون قد تنبأ بثقة بأن الكمبيوتر

سوف يصبح بطل العالم في الشطرنج بحلول عام 1970، وقد
يضفي ذلك على فوز ديب بلو التابع لـــ آي .بـــي . إم علـى
جاري كاسباروف شيء من الفتور. أما تصنيع جهاز كمبيوتر
يلعب مستويات متقدمة من الشطرنج فقد أصبح مشكلة سهلة
وليست في قرب صعوبة صنع روبوت بإمكانه تنظيف حجرة
معيشتك والذي من المحتمل أن يكون إنجاز في خلال العقود
القادمة.

حتى عندما أصبحت أجهزة الكمبيوتر شديدة الانتشار في
كل آن ومكان مثل المكاتب الحديثة، فالشيء الذي يجب السؤال
عنه هو مدى قدرتها على زيادة الإنتاجية بالفعل فقد أدركت في
الفترة الأخيرة بعض الشركات أن الإكثار من أجهزة الكمبيوتر
في المكاتب يفرض عليهم تكاليف خفية، ذلك لأن الكمبيوتر
يحتاج إلى دعم فني ومشتريات متكررة من الـ سوفت وير
الحديث وإعادة التدريب للموظفين، وما إلى ذلك. فإذا كان هناك
كمبيوتر بمبلغ 2000 دولار على مكتب أحد الموظفين فسوف
يفرض 8000 دولار كتكلفة خفية، هذا إذا لم يقض العامل جزء
كبير من ساعات العمل في اللعب على الجهاز أو التواصل عبر
شبكة الإنترنت.

الآن ماذا عن التكنولوجيا التي لا تتضمن التأثير في
المعلومات الرقمية، على سبيل المثال تكنولوجيا الحياة اليومية؟
لنفكر مثلاً في حياة أسرة تقليدية من الطبقة المتوسطة في أيامنا
هذه مقارنة بها منذ أربعون عاماً، ولنقارن تلك التغييرات بهذا
التقدم الذي حدث على مدى الأربعين سنة السابقة.

قد أكن أحياناً على دراية ببعض تلك التغييرات لأنني أحيا
في منزل به مطبخ كلاسيكي يعود طرازه لأواخر الخمسينيات،
ولم يعاد تصميمه أبداً وثلاجة غير ذاتية في طرد الثلج وموقد
الغاز ذات الشعلات الكئيبة (هل من شخص يعرف أي متعهد
بناء؟) لكنه لا يزال مطبخ عملي بعد كل ما قيل ففي عام 1957
لم يكن هناك ميكروويف، وقد انتقلنا من الإرسال الأبيض
والأسود في أخبار سيد سيزر إلى الألوان على قناة الكوميديا،
إلا أنهم قد عاشوا حياة مثل تلك التي نحياها. الآن سوف نعود
بالزمن للوراء أربعون سنة أخرى حتى عام 1917، ستجد
نفسك في عالم ليس فقط بدون تلفاز وإنما بدون أي وسائل إعلام
من أي نوع (قد بدأت في عام 1920 برامج التسلية ذات أوقات
محدودة في الإذاعة). وبالطبع في عام 1917 كان نصف
الأمريكيين ما يزال يعيش في المزارع، بدون كهرباء بل
والعديد بدون مياه جارية.

إذن بأي مقياس منطقي، نجد أن التغيير في الحياة في
أمريكا بين عام 1917 وعام 1957 تغيير كبير جداً بالنسبة
لذلك الذي حدث منذ عام 1957 وحتى الوقت الحاضر.

باختصار فكرة أننا نحيا في عصر التقدم التكنولوجي
السريع هو نوع من الخداع، فالحقيقة هي أننا نحيا في زمن
حيث الأشياء الأساسية لا تتغير بسرعة بالمرة.

أنا لا ألقي باللوم على أي شخص. فإذا اتضح أن بيل
جيتس ليس هنري فورد فهذا لا يعكس قدراته. صحيح أن

الأفكار المنتجة مثل الاحتراق الداخلي أو نظام التجميع من الصعب إيجادها، لكن الأمر لن يكون مأساة إذا كان علينا التعامل مع اختراقات الدرجة الثانية مثل الكمبيوتر الشخصي حتى يأتي موديل (تي) [1] القادم لكن حالة إدمان التكنولوجيا (مثل إعطاء جهاز لاب توب لكل طفل) في حين أنه يجب عليهم العودة إلى الأساسيات (مثل تعليم كل طفل كيفية القراءة) أما الحقيقة التي قد تصيب بالكآبة إلى حد ما هي أن التكنولوجيا قد أصابتنا بخيبة الأمل في الفترة الأخيرة، إذن علينا أن نواجه تلك الحقيقة وأن نستمر في حياتنا.

(1) وهو أول طراز للسيارات ذات محرك يعتمد على البنزين من إنتاج فورد في 1908 وحتى 1927.

حمقى بنسبة الـ 4% [1]

قد شهدت الفترة الأخيرة الكثير من الناس ذوي التأثير الذين يوبخون آلان جرينسبان ورفقاءه في مجلس الاحتياطي الفيدرالي بسبب عدم سماحهم بنمو أسرع للاقتصاد. أكثر هؤلاء النقاد شهرة كان فيليكسي رواتين الذي تقدم على الرغم من عدم اختياره كي يصبح نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي. الشيء الهام هو ملاحظة أن رواتين لم يجادل في سبيل تغيير متواضع في السياسة وهي وجهة النظر التي يؤيدها العديد من علماء الاقتصاد، فما يجادل من أجله رواتين هو توسع كبير في إصدار العملة بدلاً من 2 أو 2.5 % كنسبة للنمو وهو على ما يبدو ما تنشده الحكومة، حيث عليها أن تسعى لما لا يقل عن 3.5 -4% خلال العقد القادم الآن دعوني أطلق على رواتين وحلفاءه "أصحاب نسبة الـ 4%" على سبيل الاختصار.

هذا النقاش حول سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي هو شيء هام وحاسم ولكنني اكتشفت أنه توضيح للكيفية والأسباب التي لأجلها يفصح أشخاص أذكياء عن أفكار حمقاء خاصة بالاقتصاد.

في النهاية سوف يتمحور كلامي حول أشياء معينة عما يجب أن يقوله "أصحاب نسبة الـ 4%" أما الآن فأريد الفرصة

(1) خطبة ألقيت في نادي واشنطن الاقتصادي، أبريل 1996.

للتحدث عن بعض الموضوعات المبدئية العامة. إليك الآن سؤال ربما لا تطرحه على نفسك كثيراً، ولكن يجب عليك طرحه، وهو ما الذي يمنح آلان جرينسبان كل تلك القوة؟ أنا لا أعني بذلك لماذا يكون هو المسيطر على مجلس الاحتياطي الفيدرالي ولكنني أعني لماذا تكون قرارات لجنة السوق المالية المفتوحة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي- وهي تتكون من مجموعة من علماء الاقتصاد ورجال البنوك ممن يفتقدوا القدرة على التأثير يجتمعون حول مائدة الاجتماعات كل ستة أسابيع- شيء مهم لهذه الدرجة؟

للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى نوع من النموذج لتوضيح دور السياسة النقدية. ولذلك دعني أقضي بضع دقائق في وضع ذلك النموذج.

لعلك في هذه اللحظة تفكر كالآتي: "إلهي، إنه سيبدأ في سرد المعادلات الاقتصادية المضطربة!" ولكن لا تقلق، إن النموذج الخاص بي ليس من ذلك النوع. في الحقيقة، أتمنى أن يكون ما سأقوله فيه شيء من المرح. ولكن انتبه جيداً فسوف أطرح عليك نوع من الاختبار في النهاية.

لعلك قد رأيت النموذج المفيد لفهم ما يستطيع (وما لا يستطيع) أن يفعل الاحتياطي الفيدرالي من قبل في كتابي "الرخاء المتجول". وقد وصفه في الأصل جوان وريتشارد سوين في مقالة بعنوان" النظرية النقدية والجدال الخاص بحضانة الكونجرس".

لقد كان جوان وريتشارد سوين خلال السبعينيات أعضاء في شركة لاستضافة الأطفال، وهي مجموعة من الأزواج الشباب وأغلبهم يعملون في مبنى الكونجرس. وقد اتفقت تلك المجموعة على تناوب مجالسة أطفال بعضهم البعض، ولما كانت هذه الشركة تحتاج إلى نوع من النظام حتى يأخذ كل زوج نصيبه العادل في العمل، فقد استقرت تلك الشركة إلى نظام سلوي:

قد قام الأعضاء بعمل كوبونات كل منها يعادل ساعة لمجالسة الأطفال، عندما يقوم أحد الأزواج بالخروج في إحدى الأمسيات يعطي الآباء العدد الملائم من الكوبونات لجليسي الأطفال الذين يمكنهم استخدامهم في بعض المناسبات الأخرى. كما ترى فإن هذا النظام كان يقوم على سياسة ذاتية، فعلى مر الوقت يجب على كل زوج[1] أن يقوم بمجالسة الأطفال لعدد ساعات مكافئة لما حصل أطفاله عليها.

الآن إذا قمت بالتفكير في هذه الفكرة فإنك سوف تجد أن نظام مثل هذا يتطلب وجود قليل من السندات المتداولة، فمن الممكن أن يرغب زوج وزوجة في الخروج لعدة مرات متتالية على فترات متقاربة، أيضاً ربما لا يكن لديهم القدرة على ذلك أو إيجاد الفرصة كي يقوم بمجالسة بعض الأطفال للحصول على عدد أكثر من الكوبونات بين تلك الفترات. بالإضافة إلى ذلك ربما يكون هناك زوج غير متأكد من جدوله مما يحفز على

(1) زوج = Couple "زوج وزوجة".

الاحتفاظ بعدد احتياطي من السندات في يده، لذلك تكون مجالسة الأطفال من خلال هذا التعاون تتطلب عدد قليل من الكوبونات المتداولة لكل زوج.

أما أنا فلا أريد الدخول في تفاصيل معقدة عن كيفية إصدار السندات. فقط أقول أنه بعد مضي الوقت سوف تجد الجمعية نفسها في موقف حيث لا يوجد هناك عدد كافي من الكوبونات مما يجعل هناك آثار غريبة على الأزواج حيث يمانع الأزواج في الخروج في المساء لأنهم لا يملكون احتياطي كبير من الكوبونات لمجالسة الأطفال أو أن كل زوج سوف يكون قلقاً بشأن ادخار هذا الاحتياطي لمناسبات أكثر أهمية. كما حاول الأزواج العمل لساعات أطول في مجالسة الأطفال بحيث يرتفع رصيدهم الاحتياطي، ولكن قرار أحد الأزواج بالخروج كان يتيح فرصة لمجالسة الأطفال أي يتيح فرصة للحصول على عدد من الكوبونات التي أصبح من الصعب الحصول عليها مما أدى إلى عدم إقبال الأزواج على فقد كوبونات من خلال الخروج في نهاية الأمر قد أصبحت الجمعية تتكون من عدد كبير من الأزواج الذين يجلسون في البيت في حالة كآبة حيث لا يستطيعون الإقدام على الخروج حتى يحصلوا على عدد أكبر من الكوبونات، ولكنهم لا يستطيعون الحصول على عدد أكبر من الكوبونات لأنه لا يوجد آخرون ممن يقبلون على الخروج.

باختصار فإن هذا الاتحاد التعاوني قد وضع نفسه في حالة من الركود. معظم أعضاء تلك الجمعية كان من المحامين لذلك كان من الصعب على علماء الاقتصاد الموجودين في المجموعة

إقناعهم بأن المشكلة في الأساس نقدية لذا كان رد الفعل الأول لمسئولي تلك الجمعية التعاونية هو معاملة المشكلة على أنها شيء يجب حله عن طريق التنظيم فعلى سبيل المثال قد حاول المسئولون فرض حكم يقضي بأن كل زوج يجب عليه الخروج مرتين شهرياً على الأقل، في النهاية انتصر علماء الاقتصاد وتم توزيع عدد أكبر من الكوبونات.

أما النتائج فكانت مذهلة، فبوجود احتياطي أكبر من السندات أصبح الأزواج أكثر إقبالاً على الخروج مما يجعل وجود فرص لمجالسة الأطفال أكثر سهولة والذي أدى بدوره إلى ازدياد إقبال الناس على الخروج وهكذا. أما الـ GBP (جي. بي. بي) أو ناتج مجالسة الأطفال الإجمالي والذي يقاس بعدد الأطفال، فقد ارتفع بالطبع وهذا الاتحاد التعاوني قد بالغ واستمر في زيادة إصدار المزيد من الكوبونات مما أدى إلى ظهور مشكلة جديدة إلى جانب بعض علامات التضخم الأولية.

لقد قمت بالتحذير من وجود اختبار وها هو يطرح من خلال سؤال واحد "ما هو شعورك بشأن تلك القصة؟ إذا كانت إجابتك حسناً، لقد كانت قصة جذابة لكنني لا أعرف ما العلاقة بينها وبين الاقتصاد الأمريكي" فسوف تحصل على درجة "دي" أو مقبول لأنك ستكون قد فشلت في إدراك مدى أهمية الأمثلة والنماذج المبسطة لفهم الأشياء المعقدة في الواقع.

أما إذا كانت إجابتك هي "ما وجه الاستفادة في تلك القصة؟ فأنا أريد التحدث عن العولمة واقتصاديات المعلومات الحديثة في حين أنه يحدثني عن مجالسة الأطفال" فسوف تحصل

على "إف" أو راسب لأنك لم تتعثر في فهم استخدامات النموذج فقط ولكنك وقعت في خطأ ساذج لافتراضك أن التحدث عن علم الاقتصاد يكون من خلال طريقة معقدة وكلمات جذلة ضخمة أو التحدث عن أشياء مماثلة لها.

في الواقع أن محاولة تأمل مثالنا هذا عن الاتحاد التعاوني لمجالسة الأطفال- والذي هو بمثابة ترجمة مصغرة لاقتصاد الولايات المتحدة الحقيقي الذي يتحكم في إمداد الكوبونات فيه آلان جرينسبان- توضح لنا أن العديد من الناس الذين يرون أنهم ملمون بتلك الأمور يبدو أنهم لا يفهمون أي شيء عنها. الآن دعني أشرح لك نقطتين على الأخص بشأن ما اتضح لنا.

في البداية نجد أن هناك فرق أساسي بين نوع النمو المرتبط بالزيادة في المعروض من النقود ومصدر النمو الطويل الأجل في الاقتصاد. فعندما ازداد معدل الـ GBP بعد إصدار كوبونات جديدة. لم يكن ذلك لأن الأزواج الأعضاء في الاتحاد التعاوني قد قاموا باستخدام تقنية عالية التكنولوجيا لمجالسة الأطفال أو لأنه قد تم إعادة تدريبهم كي يصبحوا أكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي لمجالسة الأطفال أو لأنهم قد تحرروا من الضرائب والقواعد الحكومية التي تقلل من عزم القطاع الخاص لمجالسة الأطفال. لكن حل المشكلة جاء نتيجة أن عدم الكفاية في السيولة قد تم معالجته من خلال زيادة العرض النقدي، وهذه هي نهاية القصة.

أما الأمر الثاني فهو أنه بمجرد التفكير في قصة مجالسة الأطفال سوف ندرك أن هناك حدود للسياسة النقدية. نجد أن

المال القليل لدرجة كبيرة يكون شيء سيئ جداً. ولكن إصدار كوبونات أكثر مما يجب سوف يسبب أذى للاتحاد التعاوني، فالزيادة الشديدة في السياسة التوسعية النقدية هو شيء مضاد للإنتاج.

الآن فإن هذين الأمرين بالتأكيد يمكن تطبيقهم بالمثل على نطاق أوسع على الاقتصاد الحقيقي. فطرق علاج الدورة الاقتصادية مثل ما حدث في الفترة من عام 1982 وحتى 1989 والفترة من 1992 وحتى عام 1994 — حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بضخ النقود في نظام اقتصادي يعاني من الكساد كما أعاد استخدام القدرات المتعطلة عن العمل — يوضح لنا ولو إلى حد ما نوع النمو الذي يمكن أن يحققه النظام الاقتصادي من خلال أسس مدعمة. أما أي شخص يرى أن التحسن الذي شهدته فترة حكم ريجان هو مؤشر للنمو الطويل الأجل الذي يمكن أن يحققه نظامنا الاقتصادي إذا تم فرض ضرائب ثابتة يكون هذا الشخص قد فشل في تعلم درس واحد من مثال الاتحاد التعاوني لمجالسة الأطفال أما أي شخص يعتقد أن الحكومة يمكن أن تتعسف باختيار معدل نمو كهدف وتقوم بتحقيقه بطريقة غير محددة فإن هذا الشخص قد فشل في استيعاب الدرس الآخر.

دعونا نكون أكثر دقة حيث إنه من السهل جداً أن تقوم بفصل التقلب الدوري للإنتاج في اقتصاد الولايات المتحدة عن النمو الاقتصادي المحتمل الطويل الأجل أما في العشرين سنة الماضية فكان حقيقياً أن نمو الاقتصاد بنسبة أكثر من 2.5 %

يعنى هبوطاً في معدل البطالة (بواقع نصف نقطة لكل نقطة إضافية في النمو) بينما النمو البطيء بأقل من نفس النسبة ينتج عنه العكس. أما هذا فيعكس أن نسبة نمو الإنتاج المحتمل تكون حوالي % 2.5 سنوياً كما لا توجد أي دلالات في البيانات الحديثة بشأن زيادة معدل النمو.

بل على العكس فقد انزلق قليلاً بسبب النمو البطيء للقوى العاملة.

من الصعب أن نحدد حدود التوسع ولكننا نعلم أنه يجب أن يكون هناك حدود في مكان ما، فهذا ما أوضحته لنا جمعية مجالسة الأطفال. بعد ثلاثون عاماً في الجدال الحاد ومئات من الدراسات الإحصائية، اتفق معظم علماء الاقتصاد على أن التضخم سوف يرتفع بشدة إذ ما حاول المجلس الفيدرالي أن يخفض من البطالة. ولكن، ما هو الحد الأدنى لتخفيف البطالة؟ لقد اقترحت الخبرات السابقة خطأً أحمر يعرف بـ Nairu (معدل للبطالة لا يسبب تزايد التضخم) وهو يقدر بـ 5.5% إلى 6%. ولكن، كما سأشرح لكم بعد ثانية واحدة، هذا الرقم المحدد ليس حاسم بالنسبة إلى أصحاب نسبة الـ 4%.

أما الآن، ونحن مُسلِّمُون بالنموذج الخاص بنا، دعونا نتكلم عما يقوله منتقدوا سياسة المجلس الاحتياطي الفيدرالي وعلى الأخص، ماذا نفعل عندما يؤيد أحدهم نسبة نمو مستهدفة تصل إلى 4% سنوياً للخمس سنوات القادمة؟

حسناً، يجب أن نضع في أذهاننا أن نسبة النمو للناتج الإجمالي المحتمل أو الكامن قدرت بحوالي % 2.5 سنوياً، كما أن كل نقطة إضافية للنمو تقلل معدل البطالة بمقدار نصف نقطة مئوية. ولذلك، سوف تعني تلك النسبة 4% كنسبة للنمو استهداف نسبة للبطالة تقدر بـ 1.5%.

أما أنا فلا أعرف أحداً يعتقد أنه من المعقول تحقيق تلك النسبة. من الممكن أن نعتقد أن Nairu هي 5% بدلاً من 5.5% أو حتى تصل إلى 4.5% ولو أن تلك النسبة لا تتوافق مع الدلائل الإحصائية ولكن أن تظن أنها 1.5%......؟! والآن كيف يعتقدوا هؤلاء الناس الأذكياء أن استهداف معدل نمو مرتفع مثل 4% هو شيء معقول؟ أما عن نفسي فقد تحاورت كثيراً مع مؤيدي النمو كما اطلعت على تقارير لعلماء اقتصاد آخرين حاولوا الدخول في تلك المناقشات والمناظرات وإليك الخطوط العريضة لتلك المناقشات.

أما أول شيء يقال فهو أن القوانين القديمة ليس من الممكن تطبيقها الآن بسبب ما حققناه في "ثورة الإنتاجية". فالقوة الإنتاجية الكامنة للاقتصاد- كما قالوا لنا- تنمو الآن أسرع من الزمن الماضي.

إذن ما الخطأ بشأن هذا الادعاء؟ حسناً فالأرقام التي خرجت من خلال مكتب التحليلات الاقتصادية الذي يقوم بتقييم الإنتاج لا توضح أي شيء يشبه ثورة في الإنتاجية. على وجه التأكيد، هناك العديد من رجال الأعمال يدعون عدم صحة تلك الأرقام (على الرغم من وجود بعض الأسباب المستقلة للشك في

أن نمو الإنتاج يبقى مترجل إلى حد ما). لكن تلك الادعاءات على أي حال لا تسهم في المناقشات المؤيدة للنمو، ذلك لأن نفس الأرقام تستخدم لتقييم نمو الإنتاجية ونمو الـ (GDP)[1]. فإذا كنت ترى أن الإنتاج بالفعل ينمو بمعدل 3% وليس بمعدل 1% كما أعلن مكتب الـ (بي . إي . إيه) أو مكتب التحليلات الاقتصادية إذن عليك أن تؤمن بأن الـ (GDP) ينمو بمعدل 4% وليس 2% بمعنى آخر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقدم لنا نمو بمعدل 4%، إذن ما هي مشكلتك؟. (لقد سمعت أن هناك إشاعة تقول بأن علماء الاقتصاد داخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد حاولوا شرح هذه النقطة إلى أشخاص بارزين من أصحاب نسبة الـ 4% لكنهم لم يجدوا منهم أي استيعاب).

أما الشيء الآخر الذي ينشده النمو فدائماً ينتج عنه الادعاء بأن العولمة التي تفتح اقتصاد الولايات المتحدة للواردات تمنع أي بواعث للتضخم. ربما يبدو هذا مقبولاً في ظاهره إن لم تكن تعلم شيئاً عن تاريخ الاقتصاد الحديث ولا تفكر ملياً فيه.

فكيف لشخص أن يعتقد بأن الاقتصاد المفتوح للتجارة سوف يوفر له الحماية من التضخم في وجود مثال يمكن التفكير فيه وهو بريطانيا؟ ففي نهاية عام 1980 كانت بريطانيا دولة ذات نصيب من الواردات في الـ (GDP) يعادل ثلاث أمثال ذلك

(1) GDP = إجمالي الإنتاج المحلي.

الخاص بالولايات المتحدة حيث سمحت لسياستها النقدية أن تسير وراء تفكير مليء بالآمال عن مدى التوسع في الاقتصاد.

كانت نتيجة ذلك تبعاً للكتب الوثائقية هي انفجار من التضخم والذي تمت السيطرة عليه فقط من خلال العودة إلى معدلات البطالة المرتفعة.

بالإضافة إلى ذلك، كيف يتسنى لنا مناقشة موضوع العولمة دون ملاحظة أن الولايات المتحدة بها نظام تعويم لسعر الصرف؟ فإذا اتبع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية أساسية أكثر توسعاً فإن الشيء المؤكد سيكون انخفاض في قيمة الدولار. أما إذا كنت ترى بالفعل أن معدل الأسعار في الولايات المتحدة مقيد أساساً بالتنافس الخارجي، إذن فعليك أيضاً أن تعتقد بأن الانخفاض في سعر الدولار سوف يؤدي مباشرة إلى تضخم أكبر. الحقيقة أن السياسة النقدية التوسعية لها تأثير على التضخم في دولة ذات نصيب كبير من الواردات وأسعار صرف معوقة أكبر من تأثيرها على نظام اقتصادي ذاتي الاكتفاء نسبياً.

بناء على ذلك فإنه ليس لنمو الإنتاجية ولا العولمة معنى كحجة لسياسة نقدية أكثر حرية ربما يكون هناك حجج أخرى، ولكن أناس مثل فيليكس رواتين لم توضحهم أو تفصح عنهم باختصار هذا ليس نقاش جاد، فعلى الرغم من أن أصحاب نسبة 4% يسيطرون على الكثير من الدعم في مجال السياسة والعمل، فمن الناحية الثقافية نجدهم قد فشلوا في صنع ولو شبح لوجهات نظرهم.

الآن ربما تعتقد أني أرى أن هؤلاء الرجال أغبياء، فكما يوضح بوب دول أن بول كروجمان يرى أنه أكثر ذكاء من فيليكس رواتين. لكنني لست كذلك أو على كل حال فإذا كنت أكثر ذكاء فلماذا أنا لست ثري؟ لا، فاللغز هو لماذا يقول ناس أذكياء أشياء حمقاء؟، لماذا لم يتمكن أصحاب نسبة الـ 4% من طرح قضية أفضل؟ فما هو النموذج الخاص بهم؟

الإجابة بالطبع هي أنهم ليس لديهم أي نموذج. أما الشيء الخطأ فيما يخص نوع الاقتصاد الذي يتبعه رواتين والبعض الآخر هو أنهم فشلوا في إدراك المبدأ، فهم يرون أنك تتعامل مع علم الاقتصاد تماماً كما يعد محامي مذكرة لأحد الزبائن، فتبدأ بتقرير رأيك ثم تنظم حجج مقبولة لتدعمك بالقدر المستطاع. كما يتخيلون أن معتقدات علم الاقتصاد- مثل الاعتقاد بأن معدل النمو المحتمل لاقتصاد الولايات المتحدة يساوي 2.5% أو بأن التجارة الحرة هي شيء جيد- قد ظهرت بنفس الطريقة.

لكن ذلك ليس هو السبيل لصنع علم الاقتصاد الجاد، حيث إن عالم الاقتصاد الحقيقي لا يبدأ برؤية عن السياسة، ولكن بقصة عن كيفية سير الأمور في العالم تلك القصة تأخذ شكل النموذج أو رؤية مبسطة للعالم والتي تساعدك على فهم الأشياء المعقدة، فإذا وُجِدَ النموذج يمكنك التساؤل عن مدى ملائمته للواقع. إذا تلائم النموذج مع الواقع بطريقة منطقية إذن يمكنك أن تسأل عما تتضمنه من أهمية وخيارات. ثم تنبثق آرائك عن تلك السياسة من خلال النموذج. وليس العكس فالسبب الذي لأجله يرى علماء الاقتصاد في مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن

الاقتصاد لا يستطيع تحقيق النمو بمعدل 4 % هو نموذج اقتصاد الولايات المتحدة يتلائم مع الحقائق بطريقة جيدة وينبئ بأن نسبة الـ 4% للنمو هي هدف غير واقعي وليس لأنهم يفضلون النمو البطيء أو لأنهم مقيدون بمعتقدات خالية من المنطق. وربما يكونوا مخطئين ولكن لكي تطرح قضية موثوق بها تؤيد النمو الأكثر سرعة عليك استبدال النموذج القديم بنموذج أفضل أو تكون منشغل بتدريب في فن الخطابة بدلاً من علم الاقتصاد.

الآن أريد الفرصة لقول شيء آخر، فأي شخص قد بذل جهداً في استيعاب نموذج اقتصادي مفيد بالفعل (مثل النماذج التي يبنى عليها علماء الاقتصاد وجهات نظرهم حول التجارة الحرة) سوف يتعلم شيء هام، فالمثال غالباً ما يكون أكثر ذكاءً منك. أعني بذلك أن تجميع أفكارك من خلال نموذج مترابط يجبرك على ترك المعتقدات التي تتعلق بها والنتيجة هي أن الناس الذين استوعبوا أبسط النماذج والتي تبدو أكثر النماذج تفاهة هم أكثر حنكة من هؤلاء الذين يعرفون آلاف الحقائق ومئات الحكايات ولديهم القدرة على استخدام الكلمات الرنانة بكثرة لكنهم لا يمتلكون الهيكل المترابط لتنظيم الأفكار الخاصة بهم. إذا كنت قد استوعبت قصتي عن الاتحاد التعاوني لمجالسة الأطفال، فإليك تهانئي، حيث إنك الآن تعرف الكثير عن طبيعة السياسة النقدية والدورة الاقتصادية أكثر من 99% ممن يقومون بحضور "رينسانس ويك إند" أو جلسات النهضة[1] في نهاية كل

(1) وهي اجتماعات لصفوة رجال المال والتعليم والدين وجميع العلوم.

أسبوع أما إذا كنت قد أخذت وقتاً لاستيعاب القصة المتعلقة بتجارة إنجلترا للأقمشة من أجل الحصول على الخمر البرتغالي والتي تدرس لكل طلاب السنة الأولى في علم الاقتصاد فأنا أضمن لك أنك تعرف عن طبيعة الاقتصاد العالمي أكثر مما يعرفه الممثل الحالي لتجارة الولايات المتحدة (أو معظم خلفاءه).

ربما أثير نقطة أخرى، فهناك شيئاً واحداً دائماً ما يحدث عندما أحاول التحدث عن الفرق بين علم الاقتصاد الجاد والعبارات الجمالية السطحية التي تميل إلى التعقيد، وهو اتهام الناس لي بالغرور لاعتقادهم بأنني أرى أني أعرف كل شيء، ولكنني لا أستطيع أن أتخيل لماذا؟ لا فعليك أن تفكر بطريقة جادة بشأن ما يقوله شخص مثل فيليكس رواتين وهو يقول على سبيل المثال "إنني لا أحتاج إلى بذل جهد كي أفهم من أين تأتي وجهات النظر التقليدية لعلماء الاقتصاد، فأنا لا أحتاج لفهم كل ما تشتمل عليه الكتب الدراسية الخاصة بالطلبة، فأنا شخص ذكي وأستطيع تكوين أفكاري الخاصة عن الاقتصاد الكلي باستخدام عقلي، وذلك سوف يكون أفضل من أي شيء قاموا باستنتاجه". ثم يأتي هذا العالم المثير للضيق الذي يوضح بعض الثغرات في الموضوع الذي قام بتقديمه إلى جانب بعض الأخطاء الأساسية التي لا يمكن أن يفعلها الطلبة إذا ذاكروا جيداً كتابهم الدراسي أما رد فعل الناس فهو "أن كروجمان متكبر جداً".

حسناً ما الذي نستطيع أن نفعله تجاه هذا النوع من الأمور؟ دعني أكون أول من يعترف بأن علماء الاقتصاد لم

يجعلوا الأمر سهلاً بالنسبة للأشخاص الأذكياء الذين يرغبون في التعمق في التقنيات كي يصبحوا قادرين على استيعاب الأساسيات. فعلم الرياضيات أداة رائعة لكن هناك بعض المحاولات القليلة جداً لشرح الأمثلة الخاصة بعلم الاقتصاد باستخدام قدر قليل من الحساب، إذن فعلينا بذل جهد حقيقي الكتابة بالإنجليزية وترك علم التفاضل الهندسي بالنسبة لي فأنا أحاول ولكن الطريق طويل للوصول.

لكن هناك شيء مهم أيضاً بالنسبة لغير المتخصصين، والذين يريدون أن يصبحوا ذوي خبرة في السياسات الاقتصادية دون الحصول على شهادة الدكتوراه وهو بذل بعض الجهد.

كما قلت من قبل إنها ليست مسألة وقت ولكنها مسألة سلوك وفعل. أما المشكلة الكبرى بالنسبة لكثير من رجال الأعمال والقادة السياسيين وآخرين هي أنه في الوقت الذي يكون لديهم استعداد للتحدث عن الاقتصاد والقراءة عنه حتى الغثيان فهم ليس لديهم الاستعداد لعمل أي شيء يشبه العودة إلى المدرسة. فهم يفضلون قراءة خمس كتب لـ دافيد ها لبرستام عن فصل واحد في كتاب جامعي لأحد دارسي الاقتصاد كما يكرهون بالتأكيد فكرة أنهم بحاجة إلى فهم الأمور من خلال قصص غريبة عن الأقمشة والخمور ومجالسة الأطفال ولكن يفضلون الإشارة المباشرة عن العولمة والاقتصاد الجديد.

لكن ليس هناك حل آخر، فإذا كنت حقاً تريد معرفة أكثر عن علم الاقتصاد (أو أي شيء آخر) فعليك العودة إلى المدرسة

والاستمرار في ذلك مرات ومرات. لأنك يجب أن تعد نفسك للعمل من خلال نماذج بسيطة قبل أن تستخدم الكلمات الرنانة. في الواقع أن فكرة اجتناب الكلمات الرنانة هي فكرة جيدة. أما إذا توقفت عن هذا الأمر، وإذا اعتقدت أنك كبير بما فيه الكفاية على الرجوع إلى الدراسة فمن الممكن أن تبدو مؤثر ذا حنكة، ولكنك لن يكون لديك أي فكرة عما تتحدث عنه.

كلمة جيدة في حق التضخم [1]

لقد حذر بول ساموليسون منذ عدة سنوات من وضع أسس السياسة الاقتصادية بناءً على الـ "شيبوليزس" بمعنى "شعارات" وقد كان يعني بذلك أن تحل الشعارات محل التفكير العميق. إذا نظرنا في تلك الكلمة سنجد أن ذلك كان استخدام غير صحيح لها، حيث يُعرف قاموس أوكسفورد الإنجليزي كلمة "شيبوليزس" كما يلي "هي شعار أو صيغة يتبناها حزب أو طائفة حتى يُميز مؤيديه من خلالها، ويستبعد الغير مؤيدين". لكن ربما يكون ساموليسون قد استخدمها بطريقة صحيحة وأكثر عمقاً، فالأفكار البسيطة في علم الاقتصاد غالباً ما تصبح علامة مميزة لمجموعة من الأشخاص ذوي الآراء المتشابهة الذين يكررون عبارات معينة لبعضهم البعض، وفي نهاية الأمر يخطئون في تكرار الحقائق البينة.

أما النقاش العام بشأن السياسة النقدية فقد سيطر عليه قطاعان. شعار القطاع الأول هو "النمو" أما القطاع الثاني فشعاره "استقرار الأسعار" أما هؤلاء الذين لا ينتمون لأي من القطاعين فيجدون صعوبة في الاستماع إليهم. فالصحفيون والسياسيون بالطبع تصيبهم الحيرة بسبب علماء الاقتصاد الذين لا يتلائمون مع تلك القطاعات أو الفئات إنك مؤكداً تعتقد بأن

---

(1) مقتطفات من النمو السريع والأسعار المستقرة: فقط قل لا "مجلة الإيكونوميست" أغسطس 1996.

البنوك المركزية يجب أن تسعى وراء أحد الخيارين. إما منع التضخم واستبعاد أي أهداف أخرى (أن الأسعار المستقرة سوف تعود بمنافع اقتصادية هائلة) أو أن تلك البنوك يجب أن تتوقف عن القلق بشأن التضخم ككل وأن تسعى للنمو (وبتلك الطريقة يمكنهم إعادة معدلات النمو لما كانت عليه في فترة الستينيات)

لكننا لسنا بحاجة إلى هذا الاختيار، فعلينا أن نرفض كلا من الوعود السخيفة بالنمو السهل والمصير الغامض لاستقرار الأسعار.

لقد قام مقال "حمقى نسبة الـ 4%" بتكوين قضية ضد النمو، لذلك دعوني أجعل من نفسي شخص غير محبوب بصورة أكبر بعمل قضية ضد استقرار الأسعار.

أما حركة النمو الاقتصادي والاستقرار التي تم عرضها في عام 1995 من خلال سيناتور كوني ماك فتصرح بأن استقرار الأسعار "هو المفتاح للحصول على أعلى المستويات الممكنة من الإنتاجية، الدخل الحقيقي، مستوى المعيشة، التوظيف والتنافس الدولي" كما أنها تلزم الاحتياطي الفيدرالي بأن يكون هذا الاستقرار أولى أهدافه. وهو تصريح جرئ جدا ولكنك لن ترى بالكاد أي سبب يجعلك تعتقد في صحته.

في الحقيقة فإن تأثيرات التضخم ذو المعدلات المنخفضة المفردة رقمياً والتي تنتشر الآن في الدول المتقدمة قد ثبت من الناحية النظرية والعملية أنها مجرد أوهام.

فالتضخم الشديد والذي يتطلب من الناس جهود مكلفة لتجنب حيازة النقد هو أحدها، ولكننا بعيدين عن هذا الموقف.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من المؤكد أن تكاليف التضخم هي غير عملية بمعنى أن معدل 3% من التضخم تأثيره أقل كثيراً من ذلك الضرر الناجم عن التضخم بمقدار 9%.

وحتى لو أن المكاسب التي تعود من استقرار الأسعار ليست كبيرة كما تخيلها سيناتور ماك، فلماذا لا نحصل على تلك المكاسب؟ الإجابة هي لأن ذلك يتكلف كثيراً، أما حالة عدم التضخم التي شهدتها فترة الثمانينيات والتي خفضت معدلات التضخم من حوالي 10% إلى 4% فقد تم تحقيقها من خلال فترة طويلة من معدلات البطالة والطاقة الزائدة. ففي الولايات المتحدة لم تعد معدلات البطالة إلى المعدلات التي كانت عليها في عام 1979 حتى عام 1988، وقد كانت الخسارة المتراكمة في الإنتاج أكثر من تريليون دولار. هناك أسباب كثيرة تجعلنا نتوقع أن القضاء على التضخم سوف ينطوي على "نسبة من التضحية" بمعنى أنه سوف يتكلف التضحية بما يقرب من نصف تريليون دولار من الإنتاج كي ينتزع الثلاث نقاط المتبقية أو ما إلى ذلك من التضخم خارج النظام. أما هذا فهو ألم كبير قصير الأمد من أجل مكسب وهمي صغير طويل الأجل.

ربما لا تكون هذه أيضاً القصة كلها، فهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن القضاء على التضخم ربما يؤدي إلى معدلات عالية ودائمة من البطالة، وليس فقط إلى تضحية وقتية من الإنتاج. أما هذا الموضوع فمازال موضع خلاف، حيث إن المعيار القياسي والمتجسد في مفهوم الـ Nairu أو (معدل بطالة

غير تضخمي) ويعني أنه لا يوجد مفاضلة طويلة الأجل بين التضخم والبطالة. لكن الأعمال الحديثة لـ جورج أكرلوف وويليام ديكنز وجورج بيري تفرض نفسها بقوة وتقول إن عدم وجود المفاضلة تتحطم عند انخفاض معدلات التضخم.

أما فرضية Nairu فمبنية على أسباب منطقية وهي أن الناس يستطيعون فهم آثار التضخم حيث يدرك كلاً من العمال وأصحاب العمل أن زيادة الأجور بمعدل 11% مقابل معدل 10% من التضخم هو تماماً مثل التزايد بمعدل 6% أمام نسبة 5% من التضخم لهذا فإن أي معدل ثابت للتضخم سوف يؤدي إلى قرارات خاصة بالأجور والأسعار. هناك أيضاً دلائل قوية تؤكد صحة تلك النظرية حيث إن معدل تضخم بنسبة 10% لا يقابله معدل بطالة طويل الأجل أقل من ذلك الذي سوف يتواجد من خلال تضخم نسبته 5%.

ولكن لنفترض أن معدل التضخم منخفض جداً وأن قوى السوق تحاول تخفيض الأجور الفعلية لبعض العمال (حتى إذا كان متوسط الأجور الفعلية في حالة ارتفاع فإنه سيبقى هناك بعض الصناعات والقطاعات التي يجب عليها تخفيض الأجور الفعلية حتى تحافظ على معدل العمالة الكاملة). السؤال هو هل الزيادة بمقدار 2% في الأجور في مقابل نسبة 5% للتضخم تعتبر نفس الشيء كانخفاض في الأجور بمقدار 3% مقابل أسعار مستقرة؟ ربما يكون ذلك صحيح بالنسبة للعمال المفرطين في المنطقية، لكن الحس العام يرى أن هناك اختلاف نفسي كبير

من الناحية العملية بين ارتفاع الأجور الذي يفشل في مجاراة التضخم والانخفاض الواضح في الأجور. أما أكرلوف وديكنز وبيري قد برهنوا على أن العمال يمانعون بشدة بشأن قبول تخفيض الأجور الاسمية. أما توزيع التغييرات في الأجور الاسمية فيوضح انخفاضات فعلية قليلة جداً ولكنه يعكس تمركز كبير عند الصفر بالتحديد، وهو مؤشر واضح على أنه هناك عدد كبير من العمال الذين من المفترض أن تنخفض أجورهم الفعلية بسرعة أكبر من معدل التضخم ولكن ذلك لا يمكن فعله لأن ذلك سوف يتطلب تخفيض غير مقبول للأجور الاسمية.

أما صلابة تلك الأجور الاسمية فتعني أن محاولة تخفيض معدلات التضخم تتطلب مرونة في الأجور الفعلية وبالتالي زيادة في معدل البطالة حتى على المدى البعيد. على سبيل المثال لنأخذ في الاعتبار حالة كندا كدولة ذات بنك مركزي يسعى بشدة وراء هدف استقرار الأسعار (معدل التضخم الحالي أقل من 1%). ففي عام 1960 اعتادت كندا على وجود نفس معدل البطالة الذي يوجد في الولايات المتحدة تقريباً، وعندما بدأت تشهد معدلات أعلى في السبعينيات والثمانينيات أرجع العديد من علماء الاقتصاد هذا الاختلاف إلى تأمين البطالة الأكثر كرماً، ولكن حتى عندما أصبح النظام أقل كرماً فإن فجوة البطالة ازداد اتساعها حتى ازداد المعدل الحالي في كندا إلى 10%. لماذا؟ لقد أوضح عالم الاقتصاد الكندي (بيير فورتين) أنه في الفترة منذ عام 1992 وحتى عام 1994 كانت نسبة 47% من اتفاقيات

الصفقات الشاملة قد تضمنت تجمد في الأجور بمعنى أنه لم يكن هناك تغيير في الأجور الاسمية. معظم علماء الاقتصاد سوف يوافقون على أن الاقتصاديات ذات معدلات البطالة المرتفعة مثل كندا تعاني من عدم المرونة الكافية للأجور الفعلية، ولكن يرى فورتين أن سبب تلك الحالة من عدم المرونة لا يرجع إلى المشكلات الاقتصادية الجزئية الهيكلية ولكن إلى الحماسة الزائدة ضد التضخم في بنك كندا.

باختصار. إن الاعتقاد بأن الاستقرار المطلق للأسعار هو شيء جيد للغاية وأنه يجلب فوائد كثيرة مع قلة التكلفة إن لم تكن منعدمة، يستند على عقيدة وليس على الدلائل. فالدلائل توضح العكس بقوة، ففوائد ثبات الأسعار خادعة، وخسائر الحصول عليها كبيرة وربما يكون عدم التضخم ليس بالشيء الجيد حتى على المدى الطويل.

بفرض أنك رفضت كلاً من حلول قطاع النمو ومبدأ قطاع استقرار الأسعار القديمة، إذن لأي نوع من السياسات سوف تنتمي؟

ربما تبدو سياسة الشعارات الحرة كالآتي: أولاً عليك أن تتبنى هدف غايته انخفاض التضخم وليس انعدامه، قل مثلاً 3% أو 4% وهو معدل مرتفع بدرجة كافية كي يلائم الانخفاض في الأجور الفعلية التي يفرضها السوق بينما تظهر آثار التضخم نفسها قليلة جداً ولكن تؤثر السياسة النقدية على التضخم بعد فارق في الزمن، لذلك فمن الضروري وجود هدف على المدى

المتوسط. جاهز للعمل. أيضاً السياسة المنطقية هي محاولة الحفاظ على معدلات البطالة عند مستوى متناغم مع المعدل المرغوب للتضخم وحتى إذا أدركت أن هذه التقديرات غير دقيقة وأن شكل الاقتصاد سوف يتغير على مدار الوقت في أي حال، فعليك أن تكون مستعداً لضبط معدل البطالة الذي تسعى إليه تدريجياً لأعلى أو لأسفل حسب أداء التضخم مقارنة بما توقعته. وبالطبع إذا كان سوء التقدير السابق قد جعل التضخم ينخفض أو يرتفع عن المعدل المنشود، فإن السياسة يجب أن تبذل ما في وسعها كي تعيده إلى مساره.

ربما ينشأ عن عرض تلك السياسة بعض الاعتراضات من كلا الجانبين، فقطاع النمو ربما يعتبر ذلك قبولاً للهزيمة ويصر على أننا بحاجة إلى نمو أكثر لرفع مستوى المعيشة والتغلب على مشاكل الميزانية. ولكن لسوء الحظ أن علم الاقتصاد لا يعكس فقط ما تريده أن يحدث لكنه أيضاً يعرض ما نستطيع الحصول عليه. فربما يكون النمو شيء جيد ولكن تحقيقه يتطلب أكثر من مجرد الإعلان عن القضاء على التضخم.

في نفس الوقت سوف يرى قطاع الأسعار المستقرة أن تلك السياسة غير مسئولة، أو أنها بمثابة العودة إلى طرق التضخم القديمة السيئة في فترة السبعينيات. ولكن تلك الاستراتيجية ليست دخيلة بل على العكس، فهي تصف السياسات الحقيقية التي يتبعها العديد من البنوك المركزية الدولية الهامة. على الأخص، ما قمت أنا بوصفه هو شديد الشبه بالسلوك الذي

تنبأت به "قاعدة تايلور" والذي تتبع مسار سياسات الاحتياطي الفيدرالي بنجاح (الشيء المثير للسخرية هو أن الاحتياطي الفيدرالي الذي تتجه سياساته إلى محاولة تحقيق معدلات نمو وتوظيف أكثر من أي بنك مركزي في الغرب هو محط معظم هجمات قطاع النمو).

لكن الاستراتيجية التي تم وصفها هي إلى حد ما وصف جيد لسلوك بنوك مركزية أخرى، بما فيهم بنك انجلترا والبنك المركزي الألماني ولكن هل نجرؤ على قول ذلك؟ فالبنك المركزي الألماني يعلن عن سياسات نقدية ولكنها نادراً ما تحقق أهدافها المعلنة.

بالطبع إن تلك البنوك المركزية ذات الحساسية سوف تنكر اتباعها لتلك الاستراتيجية، وهذا شيء مفهوم. حيث إن أي شخص قد شاهد هجوم الصحافة على رجل بنك مركزي مبتدئ وساذج بما فيه الكفاية كي يتكلم بوضوح عن سياسات البنك المركزي سوف يدرك لماذا هناك أيادي ذات خبرة وأيضاً عقول صافية ذكية تفضل أن تخفي أفعالها من خلال الظلام والنفاق. لكن في الوقت الذي يكون هناك منافع للنفاق إلا أن له أيضاً أخطاره، فالخطر هو أنك ربما تبدأ في أن تصدق ما تقوله بنفسك، وهذا ليس مجرد احتمال مُفترض.

فحتى الآن هناك بنوك مركزية هامة- مثل بنوك كندا وفرنسا وهي تعد أمثلة واضحة- يبدو أنها تصدق ما تقوله من رغبتها في أسعار مستقرة وتلك الأمانة تكلف بلادهم مئات الآلاف من الوظائف.

إنه من السهل ولكن بطريقة مزعجة أن تتخيل مستقبل يكون فيه كل من شعارات السياسات النقدية أساساً للسياسة في جزء رئيسي من العالم المتقدم، ففي الولايات المتحدة هناك مجموعات قوية في كل من اليمين واليسار تقوم بعمل دعاية إعلانية مستمرة للمبدأ القائل بأننا نستطيع التغلب على مشاكلنا، فبجانب احتمال أننا قد نكتشف متعة التضخم المصحوب بركود اقتصادي، هذه الحملة سوف تسبب ضعف عزمنا المتداعي فعلياً على ترتيب (تنظيم) وزارة المالية، ولكن المخاطرة الأكبر تكمن في أوروبا.

حيث الأداء الأكثر سوءاً للتوظيف عنه في الولايات المتحدة إلا أن الكلمات الرنانة المنمقة عن استقرار الأسعار لا يمكن التصدي لها كما أنها ذات تأثير متزايد على السياسة الفعلية.

الآن ما الذي سيحدث إذا تحقق الـ (إي . إم. يو) [1] على الأخص؟ فسوف يعمل البنك المركزي الأوروبي الجديد تحت رعاية قانون يضع الاستقرار في الأسعار فوق أي شيء، والشيء الأكثر أهمية هو أنه سوف يحاول إثبات نفسه كخلف صالح للبنك المركزي الألماني، وهذا يعني أنه سوف يحاول وضع السياسات النظرية لهذا البنك محلاً للتنفيذ، أما النتيجة فهي أن مشكلة البطالة التي تعاني منها أوروبا والتي سوف تحتد تحت أي ظروف سوف تتفاقم بخطورة.

---

(1) EMU وتعني الوحدة الاقتصادية والنقدية.

أما الشعارات فهي تجعل الناس يشعرون بشعور طيب ليس فقط لأن الشعارات هي البديل عن العناء في التفكير وإنما لأن هناك الكثير من الناس يقومون بترديد تلك الشعارات مما يعطي إحساس مطمئن بالحياة الجماعية. لكن علينا أن نتخطى تلك الشعارات، فالبرغم من أنها تعطي إحساس بالراحة إلا أن السياسة النقدية عملاً لا يجب إدارته على أساس شعارات ساذجة.

ما الذي حدث لليابان؟[1]

عندما يصاب ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم بحالة من الركود لمدة ست سنوات دون أن يلوح في الأفق أي تحسن حقيقي، وذلك بعد أربعين سنة من النمو الاقتصادي المثير للإعجاب فإنه على الشخص أن يعتقد بأن الناس سوف ينظرون إلى أسباب هذا الركود على أنه موضوع متوهج. ولكن هناك حتى الآن حالة غريبة من العرضية في الطريقة التي يناقش بها معظم الناس، مشاكل أوطانهم بما فيهم لسوء الحظ اليابانيون، فبدلاً من التحليل الجاد والموضوعي نجد أن كل ما يسمعه الفرد غالباً هو قائمة بمشاكل لدى اليابان. فكما أفادونا تعاني اليابان من قطاع مالي ضعيف يخضع للتنظيم والتحكم بدرجة مفرطة ولا يوجد منافسة كافية، فقد حولت المؤسسات اليابانية إنتاجها إلى جنوب شرق آسيا وما إلى ذلك. كل تلك الأشياء صحيحة لكن القائمة لا تتمتع بالتحليل الفعلي. الحقيقة أن الميل إلى توضيح مشكلة اليابان من خلال قائمة طويلة من العوامل يسبب ضرر حقيقي لأنه يدعم شيئاً من الجبرية والاستسلام للركود الاقتصادي. فعلى أي حال إذا كان هناك هذا الكم من المشاكل فنحن لا نستطيع توقع حل سريع.

(1) نشرت لأول مرة في "نيهون كيازاي شيمبون" أو Nihon keizai shimbun

لكن الحقيقة هي أن الأمور ليست بهذا القدر من التعقيد، فاليابان لديها الكثير من المشاكل ولكن أي البلاد تخلو من المشاكل؟ فالعقبة الرئيسية أمام تحسن الأحوال في اليابان الآن لا تكمن في القائمة الطويلة من الصعوبات الهيكلية ولكنها عبارة عن قصور بسيط في التفكير وفي الشجاعة.

على سبيل المثال، فإن معظم العناصر الموجودة في قائمة الجميع عن مشاكل اليابان هي أشياء تجعل الاقتصاد غير كفء، كل ما في الأمر أن تلك الأشياء تقلل من قدرة الاقتصاد على إنتاج البضائع والخدمات حيث تحدد قدرة العرض الخاصة به. ولكن المشكلة المباشرة بالنسبة لاقتصاد اليابان ليست قلة العرض ولكنها قلة الطلب. المشكلة هي أن الاقتصاد لا يستخدم القدرة الإنتاجية التي يمتلكها بالفعل وهي مشكلة ليست لها علاقة بالعديد من العناصر الموجودة بالقائمة.

القاعدة العامة الآن هي أن الاقتصاديات الحديثة ليس من المفترض أن تعاني من عجز في الطلب لفترات طويلة، فغالباً لا يوجد شيء أكثر سهولة من زيادة الطلب، فقط يستطيع البنك المركزي (أعني بنك اليابان) أن يزيد في عرض النقود أو يجعل الحكومة تنفق أكثر إذن لماذا تعاني اليابان من عجز في الطلب لما يزيد عن خمس سنوات؟

حسناً هناك بعض الأسباب الهيكلية، فالمستهلكون في اليابان مازالوا يدخرون على غير العادة جزء كبير من دخلهم، وهذا يعني أن الشركات يجب أن تحث على الحفاظ على معدل الاستثمار عالي إذا لم يعان الاقتصاد من عجز في حجم الطلب.

وقد تفاقمت المشكلة لأن مشاكل النظام المصرفي قد وضعت قيوداً على تدفق الائتمان.

بناء على ذلك، فإن رفع معدلات الطلب بما يكفي لإعادة النظام لاستخدام كامل قدرته على الأقل أو الأكثر تتطلب الكثير من التحفيز. مازال هناك سؤال وهو "لماذا لا نمد النظام بتلك الحوافز؟"

أما الإجابة النمطية تكون كالتالي، فمعدلات الفائدة منخفضة جداً بالفعل وعلى ذلك فإن بنك اليابان قد فعل كل ما بوسعه. في نفس الوقت، تواجه الحكومة مشكلات مالية ملحة ولا يمكنها أن تزيد من حجم الإنفاق أو تخفض الضرائب. باختصار لا يوجد شيء يمكن فعله إلا مواصلة الإصلاحات الهيكلية والأمل في تحول نهائي في الأمور.

هذه الإجابة تبدو صعبة ومسئولة، ولكنها في الواقع مبنية على افتراض غير صحيح وهو أن بنك اليابان قد فعل كل ما بوسعه.

هناك حقيقة بسيطة وهي أنه لا يوجد حدود معينة لمقدرة أي بنك مركزي على زيادة عرض النقود، فعلى سبيل المثال هل يستطيع بنك اليابان أن يضاعف مقدار القاعدة النقدية التي يمتلكها البنك كاحتياطي بالإضافة إلى الأموال المتداولة في خلال السنة القادمة؟ بالتأكيد، إن ذلك يكون عن طريق شراء دين الحكومة اليابانية. وحتى هذا الارتفاع في عرض النقود من الممكن ألا يؤدي إلى تخفيض معدلات الفائدة كثيراً. بما أن المعدل منخفض بالفعل. ربما يكون ضخ مزيد من النقود

المتداولة يساعد على تحفيز الإنفاق مباشرة لدرجة أن المال الإضافي سوف "يحدث ثقوباً في جيوب الأشخاص" أو أن يغمر الاحتياطي النقدي البنوك فتصبح أكثر استعداداً للتسليف، أو أن يتجاهل من لديهم نقدية البنوك بإيجاد طرق أخرى للاستثمار.

حتى إذا لم يحدث أي من تلك الأشياء فإذا قام بنك اليابان بزيادة القاعدة النقدية بشراء دين الحكومة ربما يفتح الطريق لزيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب.

إذن لا تبالي بكل تلك القوائم الطويلة التي تحتوي على أسباب الهبوط المفاجئ الذي تعاني منه اليابان، أما الحل لمشكلة البلد الحالية فهو بسيط وهو أن تقوم بإصدار (طباعة) الكثير من النقود لكن ألن يؤدي ذلك إلى التضخم؟ حسناً تذكر أن بنك اليابان من المفترض أن يكون ضعيفاً. فإذا قام بطباعة المزيد من النقود سوف يقوم الناس بادخارها وليس إنفاقها.

وسوف يؤدي طباعة المزيد من النقود إلى التضخم في حال قيام الناس بإنفاق تلك النقود أو إذا ازداد حجم هذا الإنفاق عن مقدرة الاقتصاد على الإنتاج. فأنت لا تستطيع أن تجادل بأن السياسة النقدية هي طريقة غير مؤثرة لزيادة معدل الطلب ومن ثم تقوم برفض فكرة طباعة المزيد من النقود بحجة أن ذلك سوف يؤدي إلى التضخم.

إذن، فلماذا لا يقوم بنك اليابان بطباعة الكثير من النقود؟

كانت أفضل النظريات التي سمعتها هي أن البيروقراطيين في بنك اليابان بالإضافة إلى وزارة المالية ما يزالوا مغَيَّبُون عن الوعي على أثر ذكريات "اقتصاد الفقاعة" حيث التوقعات

الجامحة في نهاية الثمانينيات والتي قامت بزيادة أسعار الأسهم المالية والأملاك العقارية إلى مستويات لا معقولة (تذكر عندما كانت أراضي القصر الملكي تقدر بأكثر من كاليفورنيا كلها) قد كان هناك اعتقاد بأن السياسة النقدية الأكثر تحرراً هي التي صنعت هذا الوهم- وقد يكون ذلك صحيحاً- إن انفجار تلك الفقاعة قد أدى إلى كساد التسعينيات والذي ربما يكون صحيحاً أيضاً. لذلك فهم يخشون من زيادة عرض النقود الآن خوفاً من تكرار نفس التجربة.

هناك طرفة قديمة ربما تكون نافعة في هذه الحالة: كان هناك سائق صدم أحد المشاة، كان هذا الرجل مطروح أرضاً خلف سيارته فنظر السائق خلفه وقال "أنا آسف جداً دعني أبطل الضرر" ثم يعود بسيارته للخلف ويواصل دهس المار مرة أخرى. إن قادة الاقتصاد الياباني يسيرون بنفس الطريقة التي ينتهجها السائق، فهم لا يدركون أن 1997 ليست 1987 وأن عمل عكس ما فعلوه سوف يزيد من تعقيد مشكلة البلاد.

السعي وراء حكم الأمواج[1]

إن الكتب التي تقدم نظريات تاريخية تسعى لإيجاد نماذج أو أشياء مشتركة في أحداث منفصلة تماماً في الزمان والمكان قد حظيت بسمعة جيدة بين المتخصصين، فعندما تكون تلك جيدة يكون بإمكانها تحقيق النفع. فكتاب كلاسيكي مثل "الأوبئة والناس" لـ ويليام ماكنيل يمكنه تغيير الطريقة التي يُنْظَر بها إلى الأمور الإنسانية. غير أن معظم الكتب الفكرية الكبرى عن التاريخ تقدم أكثر قليلاً من مجرد تشابهات ممزوجة بصياغات رنانة لأشياء واضحة، والقليل منها يعتبر ضاراً بمعنى الكلمة.

مازال هناك لدى الكثير من الناس ميل قوي ومفهوم إلى النظريات التي توضح الكثير ولذلك فهي مازالت آخذة في الظهور. هناك بعض مؤلفات ديفيد هيكيت فيشر مثل "الموجة الكبيرة، ثورة الأسعار، وإيقاع التاريخ" والتي نشأ عنها ضجة كبيرة.

والملفت للنظر هو أن هذا الكتاب الذي يتحدث في معظم صفحاته والتي يتجاوز عددها الخمسمائة صفحة عن أحداث القرون (وأحياناً عن الألفية) الماضية، قد أثير حوله قدر جيد من الضجة في مجتمع رجال الأعمال والتي يلاحظ في أغلب الأحيان عدم اهتمامها بالتاريخ. أما فيشر فيحظى بالطبع

---

(1) تم نشر هذا لأول مرة في جريدة "فورين أفيرز" في مايو، يونيو 1997.

بالتفضيل من الناس الذين يقولون إننا نحيا في عصر الاقتصاد الجديد الذي لا مكان فيه لتطبيق القواعد القديمة.

هناك أسباب لهذه الصلة المميزة بين عالم تاريخ ذا فكر ينتمي إلى القرن الثامن عشر والمعلقين على الأعمال الشغوفين بكل جديد، فما الذي يريده فعلياً هؤلاء النقاد؟

قد اتضح أن ما يريدونه هو استخدام حساباته للنماذج المزعومة في الماضي البعيد كحجة لتجاهل دروس التاريخ الأكثر حداثة.

يعد كتاب فيشر كتاب مبشر في ظاهره، فالتضخم هو المرشح المعقول في البحث عن مبادئ مشتركة ومتماثلة. يبدأ الكتاب أيضاً بدفاع بليغ وحيوي عن الدور الذي يلعبه تحديد الكميات والقياس في التاريخ (ولكن تظل السطور المفضلة بالنسبة لي هي المقدمة التي كتبتها كولين إيفيدي لكتاب "التاريخ القديم" التابع لمطبوعات " بنجوين أتلاس" والتي تحتوي على الجملة الخالدة التي تقول: "إن التاريخ هو أحد فروع العلوم الحيوية ويجب أن يكون أسلوبه في التعبير حسابياً أو رياضياً").

أما أنا فأخطط للاحتفاظ بكتاب "الموجة الكبيرة" على أحد أرفف مكتبتي كمصدر مفيد للحقائق أو كمصدر للمعلومات، حيث بذل المؤلف مجهود كبير به. أما الشيء المخجل فهو اكتشاف أن الكتاب في النهاية خاطئ فكرياً تماماً، ولكن دعونا لا نحكم على الكتاب بقسوة فهو غير صحيح بطرق مثيرة للاهتمام ويمكننا تعلم الكثير منه عن طريق معرفة أين وكيف ضل فيشر الطريق الصحيح.

يبدأ فيشر بملاحظات عملية، فإذا تتبعت تاريخ الأسعار في العالم الغربي منذ القرن الثاني عشر فيمكنك تقسيم هذا التاريخ إلى فترات متبادلة من ارتفاع عام في الأسعار واستقرار طفيف في الأسعار. يعرف الجميع أن القرن العشرين كان عصر التضخم كما يعرف الجميع جيداً أيضاً أن فترة ارتفاع الأسعار كانت منذ 1500 – 1700. غير أن فيشر قد طرح قضية جيدة تفيد بأنه كان هناك فترات لارتفاع الأسعار موضحة بطريقة منطقية مثل الفترة ما قبل الطاعون في وسط أوروبا وأيضاً في القرن الثامن عشر.

السؤال هو "ما الذي يجب على التاريخ الاقتصادي التقليدي قوله عن ثورة الأسعار؟" حسناً فكلا الحالتين ترجع إلى زيادة عرض النقود ولكن تلك الزيادات نفسها ناشئة عن عوامل مختلفة. هناك مثلاً فترة التضخم الطويلة منذ عام 1500 وحتى 1700 والتي ترجع الزيادة فيها إلى فيضان الفضة القادم عن طريق فتوحات أسبانيا للعالم الجديد، ففي العالم الحديث تستطيع الحكومة طباعة النقود بدلاً من التنقيب عنها وقد قامت بعمل ذلك مراراً لدفع الفواتير الخاصة بها ولإضفاء المصداقية كمحاولة للتخلص من ارتفاع الأسعار لأجل تخفيض البطالة.

يعتبر فيشر هذا التوضيح أو الشرح غير كاف حيث يصر على أن التضخم هو مجرد أحد أعراض عملية أكثر عمقاً حيث ينشأ عنه ارتفاع في نسبة السكان وارتفاع في عدم المساواة بالإضافة إلى انخفاض في الأجور الفعلية وأخيراً كارثة. وحيث إن تلك العملية متكررة إذن فمن الناحية النوعية تكون كل

ثورات الأسعار متماثلة فيما يخص آلام الغرب في العقود الأخيرة ولكن في نهاية لعبة ثورة الأسعار يمكننا الاطمئنان لأن تلك الفترات العسيرة سوف تتبع حتماً بفترة اتزان طويلة.

تعتبر هذه الفرضية شيء ممتع عند التأمل فيه ومطمئن في نفس الوقت حيث يعطي انطباع بأن الفترة الأكثر سوءاً ربما تكون قد مرت. لكن ما الخطأ بشأن هذا الكتاب؟ هناك مشكلة واحدة بشأن كتاب "الموجة العظيمة" أو "الموجة الكبرى" وهي أن فيشر يشترك في ضعف عام في الأمور الاعتقادية مع كُتاب التاريخ حيث إنه يفضل قضاء سنة للحصول على الحقائق أكثر من قضاء يوم لوضع نظرية حتى لو لتعلُم كيفية رفضها نتيجة لذلك فإن حساباته لم تخل من نظريات تقليدية عن التضخم – نظريات يدعى هو دحضها من خلال دلائله- وهي نظريات غير منطقية وفي بعض الأحيان مضحكة إلى حد كبير.

لقد امتد نفاد صبر فيشر مع التفكير التحليلي إلى أفكاره الشخصية، حيث يحتوي الكتاب على بعض الأكاذيب الكبيرة والتأكيدات التي لا أساس لها من الصحة إذا تم التفكير فيها بعناية ولو لدقيقة واحدة. المثال الواضح يظهر في مناقشته لأساس ارتفاع الأسعار الشديد بعد عام 1500. لقد أوضح فيشر بطريقة صحيحة أن الأسعار قد بدأت في الارتفاع في أوروبا قبل وصول الفضة القادمة من العالم الجديد والذي كما يرى يدحض توضيحات أي متخصص في المال والنقد لكن ليس هناك شيء غامض، فكما اعترف هو كان هناك فيض في إنتاج

الفضة الأوروبية في أواخر القرن الخامس عشر على الأخص من مناجم في بوهيميا وألمانيا الجنوبية (كانت العملات المعدنية تصك في إحدى تلك المناجم في جواكيمستال وقد تم تداولها على نحو واسع لدرجة أن (الثالير) [1] قد أصبح مثل عام لأي عملة فضية وفي نهاية الأمر وبالإضافة إلى بعض التفويت في الهجاء والنطق تحول إلى قطع الورق الأخضر التي تحمل صورة جورج واشنطن). في نفس الوقت يصر فيشر على أن ارتفاع نسبة إنتاج أوروبا من الفضة كان نتيجة للتضخم أكثر من كونه سبباً فيه حيث تم فتح المناجم والتوسع فيها لمواجهة "الحاجة الماسة للسيولة" التي نشأت عن ارتفاع الأسعار.

الآن فكر في هذا الأمر لمدة دقيقة. بإمكاننا التأكد من أنه في القرن الخامس عشر لم يكن أصحاب المناجم الألمان يعرفون أو حتى يهتمون بشأن حاجة أوروبا إلى سيولة، فببساطة كانوا يحاولون الحصول على الربح. إذن فلتسأل نفسك هل التضخم أو ارتفاع سعر البضائع والخدمات بالنسبة للفضة يجعل فتح منجم فضة أكثر أو أقل ربحية؟.

الإجابة الواضحة هي أن هذا الأمر يقلل من ربحية المنجم، فالجنيه المصنوع من الفضة المستخرجة من المنجم سوف يشتري بضائع وخدمات أقل من قبل، ولكن هل أدرك فيشر ذلك؟

(1) (الثالير) هي العملة الفضية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، وقد صكت أول مرة في مدينة جواكيمستال في ألمانيا.

إن فكرته التي تدعى أن ارتفاع الأسعار من الضروري أن يؤدي إلى زيادة إنتاج النقود هي فكرة حاسمة لنظريته ككل. غير أن هناك مشكلة أكبر تتعلق بـ "الموجه الكبيرة".كان فرض فيشر مثل معظم الجهود التي تسعى لاستخراج درس للحاضر من الاطلاع الدقيق على التاريخ (الماضي) حيث اشتمل على أن الثورة الصناعية لم تؤد إلى تغيير أساسي في طريقة عمل العالم لكن الحقيقة هي أنه في بداية القرن الثامن عشر كان هناك تغيير نوعي في طبيعة المجتمع الإنساني بصفة عامة وليس فقط في طبيعة الحياة الاقتصادية، وهو تغيير أكثر عمقاً من أي تغيير حدث منذ بداية الحضارة نفسها. هذا لا يعني أنه لا يوجد ما نتعلمه من القرون الماضية ولكنه يعني أنه يجب علينا الحرص عند رسم الأشياء المتوازية والمتماثلة هناك العديد من الطرق التي توضح أن ما قبل العالم الصناعي كان كوكب آخر غير الذي نسكنه الآن لكنني أريد التركيز على اثنين من التغييرات الحاسمة على الأخص في هذا المقال.

أولاً، كان مالثوس على صواب لمدة 55 قرناً من الـ 57قرن الأخيرة، ما أعنيه بذلك هو أن معظم التقدم التكنولوجي في تاريخ الحضارة لم يؤدِ إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة، ولكن تشتت الزيادة السكانية والضغط على الموارد دفع بمعظم الناس في نهاية الأمر إلى الحالة التي كانوا عليها من قبل. فالأمور في عهد لويس الرابع عشر لم تكن لدرجة ملحوظة أكثر انتعاشاً مما كانت عليه إمارات الدولة السومرية القديمة. ففي الوقت الذي كان لديهم ما يكفي للبقاء على قيد الحياة وتربية

أبنائهم في الأوقات الجيدة فقد عاشوا على الحافة لدرجة أنه من الممكن أن يصيبهم الموت في أي وقت للحفاظ على استقرار عدد السكان على الأقل أو الأكثر. لسوء حظ مالثوس أن قدرة نظريته على شرح ما حدث في معظم التاريخ الإنساني تم إغفالها لأن الـ مائتي عام الوحيدة من هذا التاريخ الذي لم تنطبق عليه هذه النظرية، كانت تلك التي جاءت بعد نشرها. لكن هذا بالطبع لم يكن بالصدفة، حيث كان مالثوس رجل عصره وكانت تأملاته إحدى علامات ظهور وجهة النظر العقلانية العلمية، كما كانت الثورة الصناعية إحدى علامات ذلك.

ولأن مالثوس كان على صواب وبالرغم أن "الأمواج الكبيرة" للأنشطة الاقتصادية في فترة ما قبل العالم الصناعي كانت موجودة إلا أنها كانت مدفوعة بقوى ليست ذات علاقة قوية بالتقلبات الحديثة. على الأخص يعد أهم نظام لفهم الفترات الطويلة من عدم استقرار السكان والأجور الفعلية في فترة ما قبل العالم الصناعي هو اقتصاديات الميكروب وليس الاقتصاديات الكلية. هناك أمراض مدمرة سوف تظهر بين الحين والآخر (كما أوضح ماكنيل في كتابه "الأوبئة والناس" وذلك نتيجة لكل من استيلاء الأوروبيون على أراضي الأمريكيين أو فتح طرق جديدة للتجارة، وكلاهما يميل إلى تجميع سكان قد انفصلوا من قبل بالإضافة إلى الجراثيم التي يخفونها مرة أخرى). مبدئياً سوف يؤدي ذلك إلى إغراق السكان وارتفاع في الأجور وكما نشأ كلاً من الميكروبات والناس في

حالة اتزان جديدة فسوف يزداد ضغط السكان على الموارد مرة أخرى وسوف يزداد عدد المصابين بسوء التغذية كما أنهم سوف يصبحون عرضة للإصابة بالوباء القادم. كل هذا يعد شيء رائع ولكن علاقته بآفاق اقتصاديات القرن الـ 21 مازالت محل تساؤل.

أما التغيير الآخر الكبير فهو اختراع "الدورة الاقتصادية" فلطالما عانينا من عدم الاستقرار الاقتصادي أما الانكماش الاقتصادي الذي حدث في فترة ما قبل 1800 فكان نتيجة لأحداث في جانب العرض ومنها فساد المحاصيل والحروب. وهناك تشابه قليل بين ذلك وبين حالات الكساد الحديثة والتي كانت نتيجة للانخفاض المفاجئ في الطلب النقدي. حتى تحدث حالة من الكساد بالمعنى المفهوم لدينا اليوم يجب أن يكون لديك هيكل لنظام اعتماد مستندي فوق القمة أو بدلاً من تداول الذهب والفضة وإلا يكون تقليص حجم الاعتمادات وهو الشيء الرئيسي في الظاهرة لا يمكن أن يبدأ في المقام الأول. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك جزء حقيقي من الاقتصاد يستطيع الاستجابة للانخفاض المفاجئ في حجم الطلب عن طريق خفض حجم الإنتاج وليس الأسعار وبخلاف ذلك سوف يؤدي تقلص حجم الإنفاق إلى حالة انكماش ولكنه لا يؤدي إلى انخفاض حقيقي في حجم الإنتاج أما الاقتصاديات في فترة ما قبل الصناعة فليس لديها القدرة على مواجهة حالات الكساد المعروفة لنا وذلك بسبب كلاً من بساطة الأنظمة النقدية ولأن معظم تلك الاقتصاديات تتكون من مزارعين يستجيبون إلى

انخفاض حجم الطلب بتخفيض الأسعار وليس بتخفيض حجم الإنتاج.

يعتقد المؤرخون الاقتصاديون بوجه عام في أن أول حالة كساد حقيقية كانت تلك التي عانت منها انجلترا بعد نهاية حروب نابليون الفرنسية بمعنى أن أول حالة كساد ظهرت كما هو متوقع في أول دولة صناعية أما الدول التي أصبحت صناعية فيما بعد فعليها انتظار دورها للمشاركة في تجربة الكساد لقد أخبرني زميلي بيترتيمن المؤرخ الاقتصادي المعروف أن الولايات المتحدة لم تشهد حالة كساد حقيقية حتى شهدت حالة الذعر المالي عام 1873. بالإضافة إلى ذلك قد قدم دليلاً على أن في الفترة ما بين 1820 – 1860 كان هناك اختلاف واضح في سلوك اقتصاديات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حيث كان اقتصاد أمريكا لا يزال كلاسيكياً أي من الممكن أن يحدث انخفاض في الأسعار نتيجة لتقلص حجم الإنفاق، مع تأثير طفيف على النمو بينما كانت انجلترا بالفعل قد بدأت اتباع الاقتصاد الكينيزي بوضوح.

من ذلك يتضح لنا كلاً من الأسباب التي لأجلها يرى الناس في مجتمع الأعمال العلاقة بين كتاب فيشر والأحداث الجارية بالإضافة إلى الأسباب التي يرون لأجلها أن هذا الكتاب غير متناسب على الإطلاق.

أي شخص يقرأ صحافة الأعمال يعلم أن الحالة السائدة هذه الأيام هي نوع من التفاؤل فبعد 6 سنوات من النمو المنتظم

والتضخم الهادئ المدهش أشارت كل الجرائد الرئيسية والمجلات أو أعلنت بصراحة أن الدورة الاقتصادية قد انتهت وأن حالة الكساد التي ظهرت في فترة 1990 – 1991 كانت آخر فترة في الكساد نراها على مدى السنين القادمة.

أما المعارضون أمثالي، فيحاولون أن يخترقوا هذا الهدوء من خلال الإصرار على أن ذلك يتجاهل الدروس التاريخية. فلم تكن الإطاحة بجورج بوش بسبب الاقتصاد بعيدة فقد كان هناك حالة حقيقية من الكساد الآثم في أوائل الثمانينيات ولهذا السبب كانت المكسيك واليابان وحتى كندا (هل تتذكرهم؟ هم البلاد التي تجاورنا بإمكانهم الشهادة بأن فترة التسعينيات لم تكن دائماً وفي أي مكان فترة هادئة بأي حال من الأحوال مثل السنوات القلائل الأخيرة في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك أننا قد تعرضنا لذلك من قبل، فبالقرب من نهاية فترة انتعاش طويلة في نهاية عام 1960 كان هناك تصريحات بأن الدورة الاقتصادية قد انتهت وكانت تلك الأقاويل منتشرة وسائدة مثل الآن.

إذن لماذا استمرت الدورة الاقتصادية؟ لأن العالم يرفض أن يبقى في نفس الوضع كما أن السياسة دائماً في حالة لحاق بالأمور فعندما تبحث عن أسباب الانتعاش والكساد منذ التصريح بنهاية الدورة الاقتصادية في آخر مرة تجد نفسك قد هلعت لشدة التنوع في المنحنيات التي يقذفنا بها التاريخ. فمن هذا الذي يتخيل في عام 1969 أن الكساد يمكن أن يتفجر بسبب الحرب في الشرق الأوسط وبعدها ثورة دينية متعصبة في إيران؟ ومن

الذي يعتقد بأن الاقتصاد الياباني المنضبط من الممكن أن يقع في خسارة بسبب فقاعة مالية خادعة تؤدي إلى وصول أسعار الأسهم والأراضي إلى مستوى مضحك ثم إلى الانفجار؟ من كان يستطيع التنبؤ بأن اثنين من المشروعات الجيدة: الوحدة السياسية لألمانيا والوحدة النقدية الأوروبية سوف يتفاعلا ويتداخلا حتى ينتج عنهما هذا الكساد المروع؟

إنه صحيح أننا نتعلم من التجربة فانهيار سوق الأسهم في عام 1987 لم يجرِ مثلما جرى في عام 1929 لأن آلان جرينسبان في هذه المرة تعلم ماذا يفعل. لكن هناك مصادر جديدة تظهر بنفس السرعة التي نتعلم بها كيفية التعامل مع المصادر القديمة من حالات الازدهار وحالات الكساد.

هناك أيضاً بعض الناس الذين يرون أن القوى التي اعتادت على إحداث الكثير من حالات الكساد قد اختفت فاقتصادنا لم يعد اقتصاد صناعي إلى حد كبير حيث أصبح المخزون من الأشياء الأقل تأثيراً في الإسراع بحدوث الهبوط، وما إلى ذلك. هؤلاء الناس على صواب بالتأكيد لأننا لا نواجه في المستقبل نفس مشاكل الماضي، لكن سوف يكون هناك مشاكل جديدة، ولأن تلك المشاكل جديدة فسوف نتعامل معها بطريقة غير جيدة وسوف تستمر الدورة الاقتصادية.

لكن هذه ليست الرسالة التي يريد جماعات خبراء الأعمال سماعها فبالنسبة لهم يعد كتاب فيشر هو الإجابة النموذجية. الآن

يمكنهم بالطبع القول أن الدورة الاقتصادية قد استمرت معنا على مدار المائة وخمسون عام الماضية. لكن وجهة النظر البعيدة المدى ترى أن الوقت الذي يكون فيه عدم الاستقرار قاعدة أثناء ثورات الأسعار إلا أن الطريق سيكون ممهداً بعد ذلك ما دمت قد واجهت الخطر ووصلت إلى حالة "الاتزان من جديد" أما الآن فنحن قد وصلنا إلى هذه المرحلة.

أما الدورة الاقتصادية الحديثة فلا يوجد أي تشابه بينها وبين التغلب الاقتصادي الذي سبب الكثير من الألم لأوروبا في فترة ما قبل الصناعة مثلما لا يوجد أي تشابه بين حلف الناتو والإمبراطورية الرومانية المقدسة. فربما يكون من الإغراء أن نتجاهل بعض التماثلات المزعومة في الماضي البعيد. لكن عمل هذا من ناحية ثانية يعني استخدام التاريخ ليس كمرشد للحاضر وإنما كحجة لبعض الأفكار الغير تاريخية المليئة بالأماني.

الجـزء الخامـس

كرة المضاربين

تعد فترة التسعينيات هي أعظم عصور المضاربات المالية حيث تم التلاعب بأسواق وأسقطت عملات ومبالغ طائلة جُنيت وفقدت بطريقة لم ترِ منذ أجيال أما المقالات في هــذا الجــزء تحاول أن تعطي معنى لكل ذلك. فالمقال الأول هنــا بعنــوان" كيف أصبح النحاس سبب للإخفاق؟" وهو يناقش القصة المدهشة لنجاح سوميتومو[1] في احتكار النحاس. أما المقال الثاني فهــو بعنوان "تأثير التكيلا" حيث ينتقل إلى حالة أكثر مأساوية حيــث البركان الذي حدث في المكسيك ومدن أخــرى مــن أمريكــا اللاتينية بسبب أزمة العملة التي تفجرت في نهاية عــام 1994 أما مع "الباهتوليزم" فنحن نتحرك باتجاه أزمة العملة الآســيوية التي حدثت عام 1997، بعد ذلك يأتي آخر مقال يحاول العودة إلى وجهة نظر أشمل ولو بتركيز أوروبي خاص.

---

(1) سوميتومو هي شركة يابانية عملاقة لها نشاطات عديدة خاصة فــي مجــال المعادن.

كيف كان النحاس سبب الانهيار [1]

أصيب العالم في عام 1995 بحالة من الدهشة عند سماع أن موظف صغير من بنك "بارينجز"، البريطاني العتيق قد فقد أكثر من بليون دولار في عمليات مضاربة مما أدى إلى انهيار البنك. ولكن عندما تظهر كارثة أكبر بعد سنة مثل خسارة ما يزيد على 3 بليون دولار في سوق العملة على يد موظف من مؤسسة سوميتومو فإن القصة سريعاً ما تتبخر من الصفحات الأمامية. كان رد الفعل العام "حسناً إنه مجرد تاجر فاسد آخر" لقد اتضح في نهاية الأمر أن ياسوها ماناكا لم يكن مثل نك نلسون من "بارينجز" مجرد موظف كانت الرقابة عليه قليلة ويستخدم أموال الشركة للمراهنة على أسواق مجهولة، على العكس من ذلك، فهناك شكوك بأن ياسوهاماناكا كان ينفذ استراتيجية لشركته عن عمد وهي "احتكار" السوق العالمي للنحاس. وهي سياسة قد عملت على إثمار أرباح كثيرة لعدة سنوات، ولقد قضت عليه المغامرة، أما الجزء المزعج من القصة فهو نجاحه في البداية وليس سقوطه الأخير.

ولكي تدرك ما كان سوميتومو منشغلاً به لن تكون بحاجة لمعرفة الكثير من التفاصيل عن سوق النحاس، حيث إن المعلومات الهامة عن النحاس وبعض السلع العديدة الأخرى هي كالتالي:

(1) نشرت لأول مرة في مجلة "سليت" 19 يوليو 1996.

أولاً: أنها قابلة للتقلب بسبب التوازن بين العرض والطلب.

ثانياً: أنها قابلة للتخزين فليس من الضروري أن يستخدم كل الإنتاج مرة واحدة.

هاتان المعلومتان توضحان أن قدر معين من المضاربات يكون جزء طبيعي وأساسي من طريقة عمل السوق، فإن محاولة الناس للشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع هي شيء محتوم ومرغوب وذلك يحدث عن طريق زيادة الكميات المخزونة عند انخفاض الأسعار وتخفيف تلك الكميات عند ارتفاع الأسعار.

حتى الآن، يعتبر الأمر جيد جداً، ولكن منذ زمن بعيد كان هناك شخص ما يفترض أنه كان تاجر صفيح فينيقي في الألفية الأولى قبل الميلاد وقد أدرك أن الرجل الذكي هو الذي لديه القدرة المالية الكافية وبإمكانه أن يسطو على السوق من أجل فدية. وبالرغم من بساطة المبدأ إلا أن التفاصيل غالباً ما تكون معقدة لدرجة تغيب العقل.

فقط قم بشراء كم كبير من أي سلعة تريد احتكارها فلا يهم إذا كنت مهتماً بالسلعة نفسها أو بشراء ذلك للمستقبل لأن تلك ليست إلا وعود لتحرير هذه السلعة في موعد محدد مع إبقاء جزء منها عمداً وليس كل ما قمت بشرائه من السوق لكي تقوم ببيعه فيما بعد. أما إذا نجحت في إنجاز ما تفعله الآن فسوف يؤدي ذلك إلى عجز غير طبيعي يتسبب في ارتفاع

الأسعار مما يتيح لك الفرصة للحصول على فوائد كثيرة من السلعة التي تقوم ببيعها. ربما تكون مجبر على قبول بعض الخسائر بسبب ما حجبته من السلعة أو المادة التي احتكرتها من السوق فتقوم ببيعها فيما بعد بأسعار أقل ولكن إذا تعاملت مع الموقف بطريقة صحيحة فسوف تكون تلك الخسارة أقل بكثير من المكاسب التي سوف تحصل عليها من الأسعار الحالية الأكثر ارتفاعاً.

يا لها من فكرة جيدة، ولكن هناك ثلاث عقبات هامة، عليك أولاً أن تتعامل على نطاق واسع بما يكفي، وثانياً هو أن الاستراتيجية تتحقق فقط إذا لم يكن هناك الكثير ممن يدركون ما حدث، وإلا لن يقوم أي شخص بالبيع لك إذا لم تقدم له في المقام الأول سعر عالي جداً من شأنه أن يجعل اللعبة غير مجزية. ثالثاً، هذا النوع من المعاملات غير قانوني بالمرة والأسباب واضحة (فبالنسبة لأول شخص فينيقي قام بهذه التجربة قد أصبح ثرياً أما الثاني فقد تم التضحية به لأجل مولوك[1]).

أما الشيء المدهش فهو أن سوميتومو قد نجح في حل كل العقد، فسوق النحاس العالمي هو سوق ضخم وبالرغم من ذلك فإن تاجر واحد كان قادراً بدرجة واضحة وعلى استعداد للسيطرة على هذا السوق. وربما يكون قد تبادر إلى ذهنك أن نوع السرية التي يتطلبها التلاعب في هذا السوق الضخم كان مستحيلاً في عصر المعلومات الحديثة، ولكن هاماناكا قد حقق

(1) مولوك هو اسم إله بالعبرية.

ذلك بنجاح رغم الصعوبات من خلال العمل مع الوسطاء البريطانيين بصفة جزئية ومن خلال التحالفات السرية مع المؤسسات الصينية – التي تمتلك الدولة بعض منها – بصفة أساسية.

أما فيما يخص المنظمون .. حسناً ماذا عنهم؟

يعد هذا هو الجزء المزعج من قصة سوميتومو، فإذا كان هاماناكا ليس إلا موظف جمح فلا يستطيع أحد بالفعل أن يلوم المنظمين لعدم تمكنهم من كبح جماحه فقد كانت تلك مهمة من قام بتوظيفه. ولكنه لم يكن كذلك، بل كان مشتركاً في مؤامرة لتثبيت السعر بالنيابة عن صاحب العمل. ربما لم يكن هدف سوميتومو في بداية اللعبة واضحاً إلا أن دور السيد "كوبر"[1] وشركته في التلاعب بالأسعار قد أصبح معرفة عامة لكل من لديه معرفة بسوق النحاس لسنوات. أما مستقبل النحاس فقد كان بالطبع هو الهدف من البيع عن طريق المضاربات الهائلة عن طريق أمثال جورج سوروس، وذلك على وجه الدقة لأن الخبراء من المتعاملين كان لديهم الاعتقاد بأن هاماناكا كان يبقى الأسعار عند مستويات عالية مصطنعة وسوف يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى إغراقها.

(أما سوروس فقد توقف عن ذلك مبكراً بعدة شهور حيث كان مرعوباً بسبب موارد سوميتومو والتي على ما يبدو غير محدودة) إذن لماذا أتيحت الفرصة لهاماناكا للاستمرار؟

(1) السيد كوبر أو MR. Copper اسم الشهرة لياسو هاماناكا.

ربما يكون جزء من الإجابة هو أن طبيعة أنشطته العالمية جعلت أمر تحمل المسئولية غير واضح. هل هي طبعاً اليابان لأن سوميتومو يتمركز هناك؟ هل هي بريطانيا حيث بورصة لندن للمعادن؟ هل هي الولايات المتحدة حيث الكثير من النحاس المملوك لسوميتومو مختزن؟ بغض النظر عن هذه الحيرة بشأن المسئولية، هناك شك من قبل الناس بأن المنظمين قد تم إعاقتهم بسبب الإيديولوجية المؤيدة للسوق والتي لا ينتقدها أحد في عصرنا هذا فكثير من الناس يعتقد أنها مسألة قدرية حيث إن الأسواق الحرة دائماً ما تهتم بنفسها وأننا لسنا في حاجة لرجال أمن لأمثال هاماناكا لأن السوق سوف يعاقب جرأتهم بطريقة آلية.

وبالطبع قد وصلت استراتيجية سوميتومو في نهاية الأمر إلى شيء محزن ولكن ذلك فقط لأن هاماناكا لم يستطع مواجهة حقيقة أن أكثر المضاربين نجاحاً في المضاربة يجب أن يقبل هبوط عرضي على مدى كثير من الارتفاعات وبدلاً من بيع بعض من معدن النحاس الذي يمتلكه بالخسارة، اختار أن يتبع مبدأ "إما كل شيء أو لا شيء" محاولة لتكرار نجاحه الأول من خلال دفع الأسعار لأعلى أكثر من أي وقت. وبما أن احتكار السوق هو شيء وقتي، فقد أدت عدم رغبته في التخلي عن النحاس إلى كارثة. ولكن إذا كان لدى هاماناكا قليلاً من المرونة والواقعية، لكان سوميتومو قد خرج من سوق النحاس بخسارة متواضعة يعوض عنها مكاسب حرام ضخمة.

أما المضحك في مغامرة سوميتومو هو أنك إذا تجاهلت الزركشة الغربية والأسماء اليابانية والعلاقات الصينية، فتلك القصة شبيهة جداً بالقصص في عصر "البارون اللص"(1)، أيام جاي جولد وجيم نيسك، لقد كان هناك صخب عالمي لتحرير الأسواق المالية وإعادة أيام القرن التاسع عشر الخوالي حيث كان المستثمرون أحرار في اتباع أي طريقة ممكنة لجني المال. وربما تذكرنا قضية سوميتومو بأن ليس كل الطرق المربحة التي يسلكها المستثمرون بدون قيود هي فعالة اجتماعياً، وربما تذكرنا حتى لماذا سعينا إلى تنظيم الأسواق المالية في المقام الأول.

(1) يرجع هذا العصر إلى القرن الثاني والثالث عشر حيث كان يستغل الإقطاعيون نفوذهم بقطع الطريق على السفن في نهر الراين وطلب رسوم بدون تفويض من الإمبراطورية الرومانية.

تأثير التيكيلا (1)

لم تعد العلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة مثلما كانت عليه في أوائل التسعينيات فهناك العديد من الأمريكيين الذين يرون أن المكسيك هي أمة فاسدة يحكمها تجار المخدرات ومدمرة بسبب الأزمات الاقتصادية. كما أن هناك العديد من المكسيكيين الذين يرون أن الولايات المتحدة هي أمة طاغية ومنغمسة ذاتياً في آن واحد تفرض اقتصاديات قاسية على جيرانها وتنسبها إلى تجارة المخدرات التي هي خطأنا الحقيقي، أما المرشحون الذين هاجموا الحزب الحاكم في انتخابات المكسيك عام 1997 على الأقل قد عبروا عن استياءهم من حكومة مرتبطة إلى حد كبير بالولايات المتحدة.

كان من الممكن أن تصبح الأمور ببساطة أسوأ مما كانت عليه بكثير على الأخص إذا لم يفعل بيل كلينتون ما هو صواب ففي أوائل عام 1995 كان من الممكن أن يصاب الاقتصاد المكسيكي بحالة انفجار داخلي مما يقضي على أمل تلك الأمة التي ظلت تعاني لفترة طويلة في الإصلاح.

في الفترة بعد حفل الانتصار الجمهوري في الانتخابات الخاصة بالكونجرس عام 1994. كان هناك جزء كبير من الدائرة الداخلية لحكومة كلينتون في حالة غيبوبة.

---

(1) نشرت لأول مرة في "يو إس. إيه. توداي" 5 مايو 1997.

وعلى الرغم من ذلك، وفي تلك الأيام المظلمة قام القليل من المسئولين بإقناع كلينتون بدعم سياسة مبدئية جريئة وخطرة وغير محبوبة لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي المنهار من خلال قرض ضخم. لو كانت تلك السياسة المبدئية قد فشلت لقضت على رئاسة كلينتون وأشياء أخرى كثيرة إلى جانب ذلك ولكنها قد نجحت وربما يسجل التاريخ القرار ببدء تلك الخطة على اعتبار أنها أفضل أيام كلينتون.كانت المكسيك في أوائل التسعينيات هي الأفضل بالنسبة للمستثمرين العالميين حيث كانوا مقتنعون بأن الإصلاحات الاقتصادية لرئيس تلك الفترة كارلوس ساليناس سوف تسفر عن نمو اقتصادي قوي. أما تحذيرات القليل من علماء الاقتصاد المكسيكيين بأن وجهات النظر الخاصة بآفاق الاقتصاد المكسيكي ليست لها علاقة قوية بالأداء الفعلي كان يتم تجاهلها وكان معدل النقود التي تتدفق للداخل تبلغ حوالي 30 بليون دولار سنوياً.

ولكن في خلال عام 1994 حدثت سلسلة من الأحداث المزعجة الجديدة مثل ثورة الفلاحين واغتيال المرشح للرئاسة وبعض الإحصائيات الاقتصادية السيئة التي أدت إلى توتر السوق بدرجة كبيرة ومتزايدة. وأخيراً بلغ عدد المستثمرين الذين يعانون من القلق في ديسمبر عدداً كبيراً وكان هناك حالة من الانتفاخ التام للـ (بيزو) المكسيكي. بالنسبة لتلك القصة فهي ليست غريبة، فأزمات العملة هي شيء شائع بالفعل وأحياناً ما يسبب أذى بسيط لفترات طويلة، لكن ما لبث أن اتضح أن

المكسيك حالة مختلفة حيث أصيب المستثمرون بصدمة كبيرة حين اتضح أن البلد ليست مجموعة مؤتلفة من سنغافورة وسويسرا فبدأ المستثمرون في سحب أموالهم للخارج دون فهم أو تمييز بنفس الطريقة التي وضعوها بها داخل البلاد.

أما تفاصيل ما حدث بعد ذلك فلم يعلن عنها. لكنه من الواضح أن أهم الشخصيات وهو وكيل وزارة المالية (وهو الآن وزير الخزانة) لورانس سمرز الأستاذ السابق بجامعة هارفارد والذي يعد العقل الاقتصادي في حكومة كلينتون قد توصل إلى نتيجتين هامتين بشأن أزمة المكسيك. إن هناك فرصة لكي تُحدِث التدخلات الأمريكية اختلافاً بين حالة التحسن والكارثة وأن تلك الفرصة يجب أن تُستَغَلْ.

كان الشيء الذي أدركه سمرز وآخرون في وزارة المالية هو أن المكسيك كانت تغرق في حالة من الهلاك السياسي الاقتصادي، فالرعب الذي أصاب المستثمرين لا يمكن تبريره بضعف النظام الاقتصادي فقط، فالشيء الذي كان يسحب النقود خارج المكسيك هو الخوف السياسي من أن الانفتاح المكسيكي على رأس المال والبضائع الأجنبية ربما يكون على وشك الانعكاس وأن البلد سوف تتحول إلى مناهضة شعبية للأمركة.

أما الحركة السريعة لرأس المال المستمدة من هذا الخوف فكانت تسبب هبوط اقتصادي يصل إلى حد الكارثة. هذا الهبوط هو الذي كان بدوره أقوى الأسباب في عدم الاستقرار السياسي. باختصار كان هناك أسباب عديدة تدل على أن التشاؤم بشأن مستقبل المكسيك ربما يتحول إلى نبوءة ذاتية التحقق.

كان الرد على ذلك من وجهة نظرهم هو إعطاء المكسيك فرصة لتتنفس الصعداء عن طريق إقراض الحكومة المكسيكية بعض المال الذي يسمح لها بالبقاء ويخفف الكارثة التي حلت على القطاع الخاص. إذا سار الأمر بطريقة جيدة سوف يعطي فرصة لمستثمري القطاع الخاص كي يستعيدوا حالتهم الطبيعية، وسوف تتحول دائرة الهبوط الوحشية إلى دائرة فاضلة من الانتعاش. أما إذا لم تسر الأمور على ما يرام بالطبع فإنه هناك احتمالية لعدم سداد القرض وهذا هو العذاب بعينه. بالنسبة المكسيك فهي ليست دولة صغيرة والقرض لن يجدي إن لم يكن ضخمًا بما فيه الكفاية ليتلائم مع الموقف ففي مثل تلك الأحداث تعطي الولايات المتحدة وبلاد أخرى (ممن عانت من كثرة ما لوينا أذرعها) 50 بليون دولار كحد أقصى للاعتماد. الآن عليك فقط أن تتخيل رد الفعل الشعبي والجماهيري إذا تم فقد جزء مادي من تلك النقود.

لماذا إذن يتم تحمل تلك المخاطرة الكبيرة؟ لأن المكسيك ليست أي دولة فهي ليست فقط تشترك في 2000 ميل من الحدود مع الولايات المتحدة ولكنها كالعادة جار صعب يحكمه في هذه الفترة خبراء فنيون ذوو الثقافة الأمريكية لا تؤمن صداقتهم. فإن تسبب رجالنا في انهيار اقتصادي- كما بدا محتملاً في أوائل عام 1995 - لكان ذلك كارثة أساسية للسياسة الخارجية كما كان هناك وبصراحة حاجة لحماية المبالغ الطائلة من أموال القطاع الخاص المستثمرة بالفعل في المكسيك، ولكن من الجائز أن تكون ساخراً لدرجة كبيرة. ذلك لأنه حسب معلوماتي كانت السياسة الخارجية وليست اهتمامات لأصدقاء روبين في وول ستريت هي الشأن الحاسم.

ولذلك ففي إحدى أيام الشتاء دخل سمرز وروبين المكتب البيضاوي بخطتهم وقد وافق كلينتون على ذلك وهو الأمر الذي لا يصدق. وفكرة إقراض المكسيك من أموال دافعي الضرائب لم تحظ بقبول فقد اتضح بسرعة أن الكونجرس لن يخصص المبالغ الضرورية ولذلك بدأت الخزانة في اتخاذ بعض الخطوات والتحركات الخيالية مثل استغلال ثغرات قانونية لإقراض المكسيك دون موافقة الكونجرس. وقد رفض الثائرون الجمهوريون بقيادة سيناتور ألفونس داماتو هذه الخطة وقد قاموا بالإعداد لإعدام سمرز عندما يفشل الإنقاذ.

لكن الإنقاذ لم يفشل، فقد استعاد الاقتصاد المكسيكي الأساس المفقود بعد أن غرق بمعدل 10% بعد سنة من الأزمة الاقتصادية، وعاد المستثمرون الأجانب، وعاد البيزو إلى حالة الاستقرار وقد قامت الحكومة الاقتصادية بسداد هذا الدين الطارئ قبل سنوات من ميعاد استحقاقه لكن المكسيك لم تبعد عن الخطر حتى الآن أما دافعو الضرائب الأمريكيين فقد زال الخطر عنهم. بناءً على ذلك ما هي الدروس المستفادة من هذه القصة.

أحدها هو أن الاستماع إلى الخبراء له منافع، فهناك العديد من الناس يرون أن الخبراء الفنيون المتغطرسون أمثال لاري سمرز مزعجون ولكنهم أذكياء عندما يسلكون مسلك الأذكياء وقد فعل سمرز ذلك. أما الثاني فهو أن فعل شيء غير شعبي أحياناً ما يكون له ثمن، فإذا أنصت كلينتون إلى الناخبين في هذا اليوم الشتوي فربما أصبحت المكسيك عاجزة كلياً وربما أصبح بوب دول رئيساً.

الباهتوليزم [1]
من الذي قضى على أسواق العملة الآسيوية؟ [2]

إن خبراء أزمة العملة يعتزون بذكرى الخبير جورج براون وزير بريطانيا للشئون الاقتصادية في منتصف الستينيات، هذا الرجل الذي نسب متاعبه ومشاكله إلى "عفاريت زيوريخ"[3] (لكن معلوماته كانت خاطئة فالعفاريت كانت بالفعل في بازل). لكن ربما يكون علينا أن ننزل براون من على القمة حتى نخلي مكاناً لرئيس الوزراء الماليزي ماهاتير محمد.

أما تايلاند الدولة المجاورة لماليزيا فبعد شهور من الوعود بأنها لن تفعل، قد خفضت في الشهر الماضي من قيمة الباهت وأحدثت رعباً للمستثمرين الذين بدأوا في بيع الرينجيت الماليزي والبيزو الفلبيني والروبية الإندونيسية، وما إلى ذلك.

أيضاً قد أثار ذلك الغضب من جانب ماهاتير وهو الشيء الطبيعي. ففي الوقت الذي كان فيه حالة من الغموض بالنسبة لبراون فيما يخص كلاً من شخصية ودوافع الأشراف كان لماهاتير نظرية كاملة للمؤامرة: لقد حثت الولايات المتحدة المضارب المزدوج جورج سوروس كي يضعف أو يشوه سمعة

---

(1) باهتوليزم: مشتقة من كلمة "باهت" والباهت عملة إندونيسية.

(2) نشرت لأول مرة في مجلة "سليت" 14 أغسطس 1997.

(3) يشير الكاتب إلى رجال المال والبنوك في زيورخ، سويسرا ممن يضاربون في العملات.

الاقتصاديات الآسيوية لأنها ترغب في فرض قيم غربية عليهم مثل (الديمقراطية والحقوق المدنية). أما وزراء ماهاتير فتبعا لملحوظاته قد توسعوا في إلقاء الخطب والكلام المنمق وهو الشيء الغير معتاد بالنسبة لحكومة ذات باع طويل في إشعال حماسة المستثمرين العالميين قائلين إن التقلبات التي شهدتها العملات سببها "عناصر معادية أساسها أفعال غير شرعية" والتي تنشئ "حركات آثمة للتدمير" و "زيادة الإجرام على المستوى الدولي".

تلك الملحوظات كانت مسلية لسببين أولهما أننا يمكننا القول بأن سوروس لم يكن له دور رئيسي (حيث يبدو أنه كان في سبات لعدم قدرته على التنبؤ بهذه الأزمة) أما ثانيهما هو أحد أكثر مضاربي العملات تهوراً وطموحاً والذي خرج من العمل بعد خسارة ما يقرب من 6 ملايين دولار.

لقد استفزت أزمة العملة ردود فعل هستيرية لدى مسئولي الحكومة، تخيل أن اقتصاد دولتك في يوم ما كان في أحسن حالاته وعلاقاته حيث تمتلك بلايين الدولارات من احتياطي النقد الأجنبي، وفجأة.تجد كل تلك المبالغ الاحتياطية قد استنفذت، لن يشتري أحد عملتك والطريقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها إبقاء النقود في البلاد هي رفع معدلات الفوائد لمعدلات تولد الكساد. السؤال هو لماذا تسوء الأحوال بتلك السرعة؟

أما رد الفعل المعياري لعلماء الاقتصاد هو إلقاء اللوم على الأسواق المالية في مثل هذا الموقف، ثم القول ببساطة أن

هذه الأزمة هي طريقة إعلان السوق عن عدم قوة واستمرار السياسات التي تتبعها الحكومة، وربما قد تتساءل عن فظاظة الطريقة التي وصلت بها تلك الرسالة لكن ذلك ببساطة كما يقول النموذج المقبول هو جزء من منطقية الموقف. لذلك علينا أن ننسى أمر العملات لدقيقة ونتخيل حكومة ما تحاول عمل استقرار في سعر أحد السلع مثل الذهب، والحكومة قادرة على عمل ذلك ولو لوقت قليل إذا بدأت باحتياطي كبير وكافي من المادة وكل ما عليها فعله هو بيع بعض من هذا المخزون عندما تكون الأسعار على وشك الارتفاع عن المستوى المنشود.

الآن عليك افتراض أن هذا الاحتياطي يتناقص تدريجياً. بمرور الوقت إذن بإمكان المضاربين ذوي الخبرة توقع اليوم الذي ينفذ فيه هذا المخزون حتى إن كان بعد سنوات بعيدة، وسيدركون أن هذا سوف يعطي لهم فرصة. بمجرد أن تستهلك الحكومة هذا المخزون لن يعد بمقدورها عمل حالة الاستقرار في الأسعار التي ستبدأ في الارتفاع وكل ما على المضاربين فعله حينذاك هو شراء بعض من مخزون هذه السلعة أو المادة قبل أن ينفذ الاحتياطي ثم يقومون ببيعه مرة أخرى بمكاسب أكبر.

لكن تلك المضاربات الشرائية ستعجل باستنفاذ الاحتياطي وتقرب من يوم تصفية الحساب. إذن فالمضارب الذكي سوف يحاول أن يسبق الجميع بالشراء مبكراً وبذلك يرهق المخزون في وقت أقرب مما يؤدي إلى استمرار الشراء المبكر أما نتيجة ذلك فهي أنه أثناء انخفاض احتياطي الحكومة تدريجياً على مدى

طويل، يصل الانخفاض لمعدل حرج فجأة وحسب التوقعات مما ينتج عنه خسائر (تماماً كما حدث في سوق الذهب في عام 1996).

تلك القصة يمكن تطبيقها بقليل من التخيل على أزمة العملة، فقط تخيل أن حكومة ما تحاول تدعيم الدولار بالنسبة للرينجيت أو بطريقة مماثلة أن تحافظ على تغطية سعر الدولار قياساً بالرينجيت من خلال التدخل في سوق العملات الأجنبية والذي يعني بيع الدولار للحفاظ على انخفاض سعر عملتهم "رينجيت" ثم بعد ذلك عليك افتراض أن سياسات تلك الحكومة لأي سبب كانت تتضارب مع الحفاظ على ثبات معدل التبادل إذن هناك تماثل تام مع القصة السابقة حيث يلعب احتياطي النقد الأجنبي دور احتياطي الذهب. بنفس الطريقة السابقة يمكننا استنتاج أن المضاربين الماليين لن ينتظروا حتى تأخذ الأحداث طريقها ففي وقت حرج سوف يتحركون جميعاً في آن واحد وربما تختفي بلايين الدولارات الموجودة في الاحتياطي في أيام وربما في ساعات.

لكن مفاجأة أزمة العملة لا تعني أنها تضرب بقوة من سماء زرقاء صافية. لأنه في النموذج الاقتصادي القياسي يكون الشيء السيئ بالفعل هو تضارب سياسات الحكومة نفسها.

هل شكوى ماهاتير لا تعني شيئاً بالمرة؟ لا ليس كما قال أرت باكوالد ذات مرة في إحدى كتاباته أنها لا تعني شيئاً. الحقيقة هي أن المضاربين ربما لا يكون عليهم لوم دائماً مثل النموذج القياسي.

لأن الأسواق لا تكون دائماً على ما يرام، فهناك دلائل كثيرة على أن السوق معرض دائماً لفترات طارئة مما هو معروف تقنياً باسم "Herding" حيث يبيع الجميع لأن الآخرين يبيعون وربما يحدث هذا لأن المستثمرين ليس لديهم منطق وربما يحدث هذا أيضاً لأن قدر كبير من النقد العالمي يتم التحكم فيه عن طريق مديرين للاعتمادات المالية الذين لن يكون هناك لوم عليهم إذا فعلوا كما يفعل الجميع. أما أحد توابع هذا "Herding" من ناحية أخرى هو أن عملة الدولة ربما تكون عرضة لحالة من جنون البيع التي لا سبب لها.

أيضاً يكون من الصواب أن السياسات القوية لدولة ما على مدى طويل تكون إلى حد ما مسألة رأي. وتلك السياسات التي من الممكن أن تؤتي ثمارها إذا أتيح لها الوقت الكافي، يتم الاستغناء عنها في مواجهة ضغوط السوق، وقد يؤدي هذا إلى إمكانية التحقيق الذاتي للنبوءات على سبيل المثال ربما يتعرض وزير مالية كفء للفصل بسبب أزمة نقدية وبسبب سياسات خلفائه الغير مسئولة ينتهي الأمر بإقرار رأي السوق السيئ بشأن الدولة.

كل ذلك بدوره يشكل طريق محتمل لمستثمري القطاع الخاص أصحاب الموارد الكبيرة بما فيه الكفاية لكي يقوموا باللعب في لعبة مالية شنيعة. إليك الآن كيفية سير الأمور من الناحية النظرية: لنفترض أن عملة الدولة في موقف حرج وغامض إلى حد ما، ربما تستمر قيمتها الحالية أو لا تستمر. إذن سيكون لأحد كبار المستثمرين عمل قصير في الأمر

المتعلق بعملة الدولة. حيث يقترض مالاً بالجنيه أو الباهت أو الرينجيت ثم يستثمره في إحدى البلاد الأخرى، وبمجرد أن يصبح لديه عمل كبير بما فيه الكفاية يبدأ ببيع العملة المستهدفة بتفاخر ويُدلي بأحاديث صحفية لـ "فينانشال تايمز" عن اعتقاداته حول هشاشة موقف تلك العملة وما إلى ذلك وببعض الحظ يثير الحديث بصفة مستمرة عن العملة من خلال مستثمرين آخرين حيث يفرض حالة من تخفيض قيمة العملات والتي تخفض قيمة الديون المكتسبة في الحال وليس قيمة الأصول المتماثلة ويصبح بعدها أكثر ثراءً بمئات الملايين من الدولارات.

أما المضاربون المحنكون فباختصار يستطيعون لعب دور في عدم استقرار العملات ولكن ما مدى أهمية هذا الدور في الحقيقة؟

حسناً، فقد نجح جورج سوروس في حيلته في عام 1992. ولكن كما يعرف الجميع أنه فعل ذلك مرة واحدة. قد كانت بالفعل ضربة موفقة مذهلة حيث كان من المفروض أن يكون قد حقق أكثر من بليون دولار. كما أنه لشيء صحيح من ناحية أخرى أنه كان هناك أسباب منطقية لتخفيض قيمة الجنيه، ولكنه غير واضح إذا كان سوروس بالفعل قد تسبب في الأزمة أم أنه كان ذكياً. بما يكفي كي يتنبأ بها فربما يكون قد جلب ذلك عدة أسابيع أقرب من موعده.

أما أزمة العملة الأخرى التي حدثت في التسعينيات (والذي كان عقد عظيم للأزمات) فقد حدثت دون مساعدة أي عقل مدير مالي شرير. هذا ليس بالصدفة فالفرص مثل تلك التي

اقتنصها سوروس في عام 1992 تكون نادرة. حيث يتطلب ذلك أن تكون عملة الدولة قابلة للتأثر بدرجة واضحة ولكن ليست محلاً للهجوم بعد، وبما أن هناك نوعاً من قوانين مورفي في مثل تلك الأشياء: فإذا كان هناك شيئاً ليس على ما يرام في شئون عملة ما فغالباً ما سيحدث ذلك. أما أسواق المال لم تعتاد على إعطاء البلاد فوائد الشك.

هل هذا يعني أنه لا يوجد طريقة لمواجهة هجمات المضاربون؟ على الإطلاق. ففي الحقيقة هناك طريقتان مؤثرتان لحماية عملتك. الأولى تسمى إستراتيجية "التجاهل اللطيف" وهي ببساطة أن لا تمنح المضاربين هدف محدد. فالمضاربون لا يستطيعون الحصول على أي أرباح سهلة من خلال المراهنة على الدولار الأمريكي لأن الحكومة الأمريكية لا تحاول أن تدافع عن سعر صرف معين مما يعني أن أي مخاطرة واضحة سوف تنعكس على السعر، وبالمثل يمكن أن يتعرض الدولار في يوم ما إلى الارتفاع والانخفاض. أما الطريقة الأخرى فتسمى إستراتيجية "زوجة القيصر" وهي تعني التأكيد الشديد من أن كل وعودك بشأن سعر صرف معين هي محل للتصديق، أما الجيلدر الدانمركي فما من أحد يهاجمه لأن الدنمركيين يتمتعون بوضوح بكل من المصداقية والنية للمحافظة على ثبات مستوى سعر الجيلدر بالنسبة للمارك الألماني.

آه لقد تذكرت .. هناك خاصية ثالثة، فبإمكانك أن تنشئ نظم واضحة لكي تمنع الناس من نقل الأموال إلى خارج بلدك.

فإذا علم المستثمرون بذلك فبالطبع سوف يكون من الصعب دخول الأموال في البداية.

هناك شيء يمكن فعله، وهو شيء غير ملائم للعصر (قديم) ولكنه ليس شيء مجنون في مجمله حيث إنه يستحق الامتناع عن فوائد تدفق رأس المال كي يتم اجتناب مخاطر خروج رأس المال. لكن القادة الآسيويين لم يتفوهوا بكلمة شكوى عندما كانوا يحصلون على تدفقات طائلة من المال، يذهب الكثير منها إلى مشاريع عقارية مشكوك فيها، وفقط عندما تحولت الغزارة الغير منطقية إلى انقلاب منطقي، تبدأ الاتهامات.

لذلك فإن ادعاءات ماهاتير بأنه ضحية للتآمر الأمريكي ما هي إلا سخافات، فلا يوجد من يستحق اللوم على مشاكله سوى نفسه، أو على الأقل هذا ما أخبرني به جورج وبوب ومادلين كي أقوله.

ملحوظة على "أزمة العملة":

قد كنت أحياناً أصطدم بالأشخاص الذين يؤكدون بثقة أن هجمات المضاربين الكثيرة على العملة مثل الجنيه الإسترليني في عام 1992 والبيزو المكسيكي في عام 1994 - 1995 والباهت التايلاندي في 1997 تثبت أننا في عالم جديد فيه التجارة التكنولوجية والأقمار الصناعية الميكانيكية وكل ذلك يعني أن القواعد الاقتصادية القديمة والنظرية الاقتصادية التقليدية لم تعد تطبق. (قد أصر أحد علماء الفيزياء على أن

الاقتصاد قد أصبح "غير خطي" ويحكم الآن من خلال نظرية الفوضى). لكن الحقيقة هي أن كوارث العملة موجودة منذ قديم الزمان، فإن متاعب الفرنك الفرنسي كانت حديثة وهجمات المضاربين التي أسقطت نظام "بريتون وودز" لسعر الصرف في أوائل السبعينيات كانت ضخمة مقارنة بحجم الاقتصاديات المعنية مثلها مثل أكبر الانفجاريات الحديثة.

كما كانت أزمات العملة هي الموضوع المفضل لعلماء الاقتصاد والمال الدوليين منذ السبعينيات في الواقع هي إحدى موضوعاتي المفضلة. فقد ساعدت في وضع أساس ذلك المجال.

كانت نشأة النموذج الاقتصادي لأزمات العملة في تحليل معروف وبراق في فترة منتصف السبعينيات عن سوق الذهب لـ "ديل أندرسون وستيف سالانت" وهم من علماء الاقتصاد في مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أوضح كلاً منهم أن هجمات المضاربين الفظة والتي تقضي على الاحتياطي الحكومي هي نتيجة طبيعية لمخطط تثبيت الأسعار.

قد كنت في عام 1977 أعمل كمتدرب في مجلس الاحتياطي الفيدرالي وقد أدركت أن قصة سالانت وأندرسون من الممكن تطبيقها مع بعض التفسيرات على أزمة العملة والتي استنفذت احتياطي الحكومة فجأة. وبعد ذلك بقليل كان روبرت فلود وهو الآن في الـ IMF (آي. إم. إف) وبيتر جاربر أوف براون قد قاما بإخراج نسخة مقبولة لتلك القصة التقليدية.

الدرس الأساسي من ذلك النموذج التقليدي هو أن المسارعة المفاجأة لسحب العملة والذي يؤدي إلى انتقال بلايين

الدولارات في فترة قصيرة ليس من الضروري أن يكون نتيجة لقرار المستثمرين الغير عقلانيين أو التلاعبات المالية السيئة، على العكس من ذلك فتلك هي النتائج الطبيعية عندما يتأمل المستثمرون العقلانيون آثار السياسات الضعيفة.

هناك بعض علماء الاقتصاد من ناحية أخرى مثل بيركلي موريس أوبستلفد وباري إيشنجرين الذين يقولون أن النموذج القياسي ميكانيكياً لدرجة كبيرة في تناولاته لموضوعات السياسة الحكومية، كما أن الدوافع الأكثر تعقيداً للحكومات تجعل المضاربة غير أكيدة بدرجة أكبر وربما تجعلها أكثر ضرراً. أما الأزمة الذاتية التحقيق والتي تصبح فيها العملة القادرة على البقاء منخفضة السعر على الرغم من ذلك تكون هي محل الحوار في هذه الأيام لكن كل شخص يؤيد أن العملة الموثوق بها بما يكفي لن تتعرض أبداً لهجوم أما العملة الغير موثوق بها بما يكفي فسوف تكون دائماً في مرمى النيران.

تأمين العالم لجورج سوروس (1)

كان أول بحث كتبته عن علم الاقتصاد بعنوان "نموذج لأزمة ميزان المدفوعات" في عام 1977 وكانت دراسة تحليلية عن أسباب انتهاء أمر المحاولات لتنظيم سعر صرف ثابت إلى الهجمات المضاربية المفاجئة التي من خلالها تم فقد بلايين الدولارات من احتياطي الصرف الأجنبي في أيام إن لم يكن في ساعات. الشيء الذي كان يهمني في هذا الوقت كانت الهجمات التي أسقطت نظام بريتون وودز في عام 1971، واتفاقية (سميثونيان) التي خلفته ولم تدم طويلاً بعد سنة ونصف. كان يبدو لي أن الاهتمام الرئيسي في ذلك البحث سوف يكون تاريخياً، فلم أتوقع أن أرى أي هجمات بهذا الحجم مرة أخرى.

لحسن الحظ أني كنت مخطئاً، وأنا أقول "لحسن الحظ" لأنني أصبحت الأب المؤسس لنظرية هجمات المضاربة، وكل مرة تتجسد فيها أزمة أخرى للعملة تستشهد التحليلات الاقتصادية بذلك البحث. أما عقد التسعينيات، فقد أسفر عن حصيلة ضخمة من الأزمات والتي تكون متعة لي إن لم تكن للوزراء المعينون أنفسهم، لكن لماذا هناك الكثير من الأزمات، لماذا لم يتعلم وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية وما إلى ذلك كيفية اجتنابها؟ لكي يتسنى لك إدراك مدى قوة مشكلة الهجمات المضاربية سوف تكون بحاجة إلى أن تكون على دراية بمشكلة أساسية في سياسة معدل الصرف، لكي يتم شرح

---

(1) في حديث في "مجموعة الثلاثين" إبريل 1997.

هذه المشكلة. قد وجدت أن التفكير من خلال مصفوفة صغيرة من الآراء ربما يكون مساعداً لي، وهذا يتم التعريف به من خلال الإجابات المختلفة عن اثنين من الأسئلة.

السؤال الأول يسأل عما إذا كانت المرونة في معدل سعر الصرف شيء مفيد أم لا، فالبلد التي تقوم بتثبيت معدل سعر الصرف الخاص بها في عالم يكون فيه لدى المستثمرين الحرية لنقل أموالهم أينما يريدون، من الضروري أن تضحي بفرصة أن يكون لها سياسة نقدية خاصة بها، ذلك لأن معدلات الفائدة يجب أن تكون عند المستوى الذي يجعل المتعاملون في الصرف الأجنبي على استعداد لإبقاء العملة بالقرب من المعدل المنشود.

أما الدولة التي تسمح لمعدل الصرف الخاص بها بالتقلب يمكنها من ناحية أخرى أن تقوم بتخفيض معدلات الفائدة لمواجهة الكساد كما تقوم برفع المعدلات لمواجهة التضخم، فهل هذه الحرية الزائدة في السياسة النقدية مفيدة أم أنها مجرد وهم أو دون جدوى؟ أما السؤال الثاني فهو إذا كان قرارك هو تعويم العملة، فهل أنت واثق من أن سوق الصرف الأجنبي لن يفعل شيء طبيعي أو غير متوقع؟

هل سيحدد سوق العملة قيمة ملائمة لقوة النظام الاقتصادي الأساسية على الأقل أو الأكثر ولسياسات الحكومة؟ أو هل سيكون السوق عرضة لفترات متبادلة من الوفرة الغير منطقية والتشاؤم الذي لا داعي له (كي أقتبس جملة آلان جرينسبان الشهيرة)؟ إن الإجابات المحتملة على تلك الأسئلة تُعرَّف بأربعة صناديق كل منها له مؤيدوه، وإليك المصفوفة:

		هل المرونة في معدل الصرف شيء مفيد؟	
		نعم	لا
هل يمكن الثقة بسوق الصرف الأجنبي؟	نعم	شخص هادئ يؤيد التعويم	شخص في حالة استرخاء
	لا	شخص منهار عصبياً	شخص عقد العزم على سياسة التثبيت

بفرض أنك تعتقد بأن حرية السياسة التي تكسبها الدولة من تعويم معدل الصرف بالفعل تساوي القليل، ولكنك تثق أيضاً بأن سوق الصرف الأجنبي لن يفعل شيئاً سخيفاً.

إذن فسوف تكون شخص هادئ تماماً، فلن تهتم كثيراً بالنظام الذي يتم اختياره لسعر الصرف ربما يكون لديك تفضيل قليل لتثبيت سعر الصرف على أساس أن استقرار معدلات الصرف يخفض من تكاليف الاستثمار، ولكنك لن تعاني من القلق بسبب هذا الاختيار. أما هذا ففي اعتقادي هو وضع ما يسمى بـ "منظرو الدورة الاقتصادية الفعلية" من يعتقدون بفاعلية الأسواق الخاصة كمسألة قدرية ولا يعتقدون أن أي نوع من السياسات النقدية له أي تأثير على عمل تلك الأسواق.

الآن عليك افتراض العكس، وهو أنك تعتقد أن الحرية المكتسبة عن طريق التعويم لها قيمة كبيرة، لكن الأسواق المالية يمكن الثقة بها. إذن أنت شخص هادئ يؤيد التعويم. حيث إنك ترى أن تحرير العملة من قيود معدل سعر صرف معين هو الغاية. وبناءً على ذلك، يمكنك أن تعمل على الوصول إلى

العمالة الكاملة وهو شيء جيد. تلك هي الرؤية التي تبناها العديد من العلماء في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ومازلت أتذكر كطالب يلتقط المعرفة من أساتذتي إحساس معين وهو أنهم كانوا يرون أن نظام بريتون وودز ككل هو تذكار همجي، أو سترة لا حاجة لها لسياسة الاقتصاديات الكلية.

أما أنت فسوف تكون واثقاً من نفسك إذا كنت تعتقد العكس وهو أن أسواق الصرف الأجنبي لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة حيث تتحكم بها فترات غير عقلانية من التفاؤل والتشاؤم بينما تكون الحرية النقدية المنبعثة من سياسة التعويم ذات قيمة قليلة.

إذن فسوف تكون شخص قد عقد العزم على سياسة التثبيت حيث تسعى إلى تثبيت عملتك عند القمة، وأفضل الطرق يكون من خلال عمل عملة موحدة يشترك فيها أكبر عدد ممكن من البلاد. أما هذا فكما فهمت هو وضع معظم أصحاب البنوك المركزية بالقارة الأوروبية. لكن ما هو الحال إذا كنت تعتقد بأن الحرية التي تنتج عن التعويم هي شيء ذات قيمة وأن الأسواق التي سوف تحدد قيمة عملتك في ظل التعويم لا يعتمد عليها؟ إذن فسوف تكون شخص مريض عصبياً ومعرض لضغوط واضطرابات، كما أنك سوف ترى أن أي نظام من أنظمة العملة سوف يتم اختياره هو اختيار سيئ من أشياء سيئة وسوف تعاني دائماً من القلق لأنك قمت باختيار خاطئ.

حسناً فقد قدمت العشر سنوات الأخيرة الكثير من الدلائل الناتجة عن هذين السؤالين إنه شيء صحيح أن العالم نادراً ما

يقدم تجارب طبيعية نقية على الرغم من أنها في بعض الأحوال تكون قريبة جداً (على سبيل المثال عندما قررت أيرلندا في عام 1987 أن توقف تثبيت سعر البونت بالنسبة للجنيه الإسترليني وتبدأ تثبيت سعره بالنسبة للمارك الألماني، فتوقفت أسعار البضائع الأيرلندية عن اتباع مستوى أسعار المملكة المتحدة وبدأت في اتباع المؤشرات الألمانية بدلاً منها، وهذا دليل سريع على أن النقود شيء مهم وبالتالي فالسياسة النقدية أيضاً شيء مهم حتى في دولة صغيرة) أما أنا فمن ناحية أخرى أعتقد أن هناك أسباب كافية لعمل بيان واضح: فإنني أؤيد نظرية المحطمين، عصبياً. نعم فالحرية النقدية لمعدل عائم ذات قيمة ولكن سوق الصرف الأجنبي لا يمكن الثقة بها.

الآن دعني أبدأ بقيمة المعدل العائم فالقضية الكلاسيكية ضده ترى أن أي محاولة لاستغلال الاستقلال النقدي سريعاً ما تأتي بنتائج عكسية. عليك أن تتخيل على الأخص دولة وقد تخلت عن التزامها بمعدل صرف ثابت وتستخدم هذه الحرية لتخصيص معدل الفائدة (الذي سيؤدي بالطبع إلى انخفاض قيمة عملتها). أما مؤيدي أردنت الذين يؤيدون المعدلات الثابتة يصرون على أنه بدلاً من ارتفاع معدل التوظيف فإن ذلك سوف يؤدي إلى اندفاع في معدلات التضخم في فترة قصيرة، حيث يقضي على أي مكاسب في القابلية للمنافسة وجهاً لوجه مع المنتجين الأجانب وعلى أي حافز للطلب المحلي الحقيقي. كان هذا الوضع يبدو مدعماً بدلائل في بعض الحالات مثل التخفيض المتكرر في قيمة الجنيه في السبعينيات أو التقليل من قيمة الكرونا السويدية في عام 1982.

لكنني للأمانة لم أقبل أبداً تلك التفسيرات ولو لتلك الأحداث. لكن على أي حال من الأحوال فإن تتابع الأحداث المتقاربة جعل من الصعب تدعيم تلك الرؤية عن الطريقة التي تسير عليها الأمور في العالم. ففي منتصف الثمانينيات انخفض الدولار الأمريكي من 240 إلى 140 ين، ومن 3 مارك إلى 1.8 مارك ولم يكن هناك أي تلميح عن اندفاع معدلات التضخم كما توقع البعض.

لكن العديد من الأوروبيين لم يأخذوا تلك التجربة في الاعتبار، فبرغم كل شيء فإن أمريكا بكل هذا الاقتصاد الضخم واعتمادها الصغير نسبياً على التجارة الدولية هي حالة خاصة لذا فالأمور سوف تكون مختلفة إذا حاولت دولة أوروبية السير بنفس الطريقة. بعد ذلك ظهرت أزمة عام 1992 وقد أكد لي العديد من علماء الاقتصاد الفرنسيين أن انحراف بريطانيا عن آلية معدل سعر الصرف المتبعة[1] سوف يقابله عقاب، كما أكد لي وزير مالية السويد بنفسه أن تخفيض القيمة الشرائية للكرونا سوف يؤدي إلى كارثة التضخم. ولكن خرجت بريطانيا سالمة من أي أذى، وحتى السويد عندما قامت بتخفيض القيمة الشرائية للعملة بعد أسابيع قليلة من حديثي مع السيدة ويبل لم تعانِ من أي من المشكلات المتوقعة.

لكن ما من شخص نستطيع ادعاء أن تخفيض قيمة عملتك هو شيء جيد دائماً وأبداً ما يستطيع قوله وهو شيء مبني على

(1) تسمى Exchange Rate mechanism وهو نظام اتبع عام 1979 للتحكم في أسعار الصرف من خلال النظام النقدي الأوروبي للوحدة الأوروبية.

الخبرة هو أن الحرية في اتباع سياسة نقدية مستقلة والتي تسفر عن معدل صرف مرن هي سياسة جيدة بالطبع مادمت قد بدأت من وضع منخفض للتضخم، ومادام الارتفاع في السعر الداخلي يحكمه وجود الكثير من القدرة الفائضة. ربما يبدو هذا وضع مُقيّد ولكنه ليس كذلك: إنها بالضبط الشروط التي ترغب في ظلها في الحصول على الحرية لكي تقوم بتخفيض معدلات الفائدة في المقام الأول حتى الآن يبدو كل شيء جيد، ولكن هناك مشكلة سوق الصرف الأجنبي. قد ينجذب علماء الاقتصاد نحو نظرية "الأسواق الفعالة" للأسواق المالية لأسباب معلومة، فتلك النظرية تنسب كل التقلبات في الأسعار المالية إلى أنباء عن الأساسيات الحالية أو المتوقعة في المستقبل. هذه النظرية قد أصبحت مفيدة ومنتجة بدرجة هائلة في تفسير مسلك أسعار الأصول ولا نقول مربحة لأنه هناك قدر كبير من صناعة إدارة المخاطر الحديثة مبني على تلك النظرية، لكن في العديد من الأسواق بما فيها أسواق الصرف الأجنبي أصبحت تلك النظرية مستحيلة التصديق كوضعاً حرفياً أو نظرياً على الأقل أو الأكثر. حيث إن هناك جزء من المناقشات أو الموضوعات يشتمل على اختبارات فنية وتقنية أما الحالات الشاذة مازالت في حالة تراكم والجهود المبذولة لإيجاد أسباب لتلك الأمور الغير طبيعية في إطار سوق فعال قد أصبحت أمراً ميئوساً منه.

لكن بعيداً عن تلك التقييمات التقنية هناك سؤال بسيط عن مدى معقولية ذلك وهذا ما يعرف أحياناً باسم "اختبار الرائحة". هل يستطيع أحد إيجاد السبب الذي يمكن أن تقول عنه أنه أحدث

تغييرات حقيقية فيما يعرفه السوق عن الأساسيات (الأوليـات) والتي تبرر التحول الذي حدث في معدلات صرف ين/ الدولار من + 120 في عام 1993 إلى 80 في عام 1995 ثم عودتـه مرة أخرى إلى +120 في 1997؟ أليس الأمر أكثر منطقية إذا اعتبرنا أن الموضوع ككل عبارة عن حالة لتجار الصرافة الذين يتبعون تياراً هم الذين صنعوه بأنفسهم؟ وبالطبع فإن هذه لم تكن تغييرات بسيطة، فبالنسبة لصناعة اليابان كان الـين ذو القـوة الحمقاء في انتكاسة.

لذلك فنحن كما قلت موضوعون بثبـات فـي صـندوق "المنهار عصبياً" من مصفوفتي وهذا السـبب لأجلـه تزدهـر صناعة الهجمات المضاربية أو ربما أقول صناعات بمـا أنهـا تشتمل على هؤلاء ممن يكتبون عن هذه الهجمات مثلي والأهم من ذلك هؤلاء الذين تربطهم علاقات فعلية بتلك الصناعات مثل جورج سوروس.

على كل إذا كان الوزراء من مؤيدي التعـويم الهـادئين، فإنهم سوف يتعاملون مع سوق الصرف الأجنبي ببسـاطة مـن خلال استراتيجية "التجاهل اللطيف" كما أنهم لن يقدموا أي هدف للهجمات المضاربية. أما إذا كانوا من المصرين على سياسـة التثبيت فإنهم سوف يفعلون ما هو ضروري لمواجهة الهجمات المضاربية والمضاربين الذين هم على علم بذلك نادراً ما سوف يهاجمونهم. أما الشيء الذي يصنع بيئة يستطيع فيها سـوروس أن يصنع أموالاً أو أستطيع أنا الكتابة فيها فهو انتشـار وزراء

المالية الذين قد اتخذوا قراراً بتثبيت عملاتهـم ولكـنهم غيـر موثوق من درجة التزامهم بما وعدوا به من خلال هذه السياسة.

الآن دعوني أتحدث أكثر قليلاً عن الهجمات المضـاربية التي ازدهرت في هذه البيئة حيث كان هناك بعض التطـورات في النظرية منذ أن بدأت أنا وآخرون قلائل في ذلك الحقل منـذ عشرين عاماً.

أما النموذج الأصلي لتلك الهجمات قـد تصـور دولـة مشهورة باتباعها سياسات غير متناسقة مع الإبقاء على معـدل ثابت للصرف، على سبيل المثال طباعة النقود لتغطية العجز في الميزانية. بمعنى آخر، المصير النهائي لمعدل الصرف الثابت لم يكن محل تساؤل بالنسبة لملاحظ جيد. أما عنصر المضاربة فقد كان نتيجة لباعث من المستثمرين كي يستبقوا إلى تنفيذ الأشياء المحتومة، وبمعرفة أن العملة سوف تنخفض قيمتها سـيحاول المستثمرون الخروج من ذلك مقدماً، ولكن جهـودهم الكبيـرة للهروب من عملة ضعيفة سوف تزيد من انهيار المعدل الثابت، ومن خلال معرفة ذلك فإن المستثمرين ذوي الخبرة سيحاولون الخروج في وقت سابق والنتيجة سوف تكون المسارعة بسحب الاحتياطي من العملة، والذي كان من المتوقع في وقت كان من الممكن أن يكون هناك احتياطي كافي للاستمرار لعدة أشهر أو عدة سنوات.

هذا التحليل هو التحليل المقبول ولكن المناقشات الحديثـة قد أوضحت ثلاث اهتمامات.

أولاً: هناك بعض علماء الاقتصاد الذين أجروا مناقشات حول أهمية أزمة العملة ذاتية التحقيق حيث تصوروا دولة تكون حكومتها على استعداد لدفع الثمن مقابل الثبات على معدل صرف إلى مالا نهاية تحت ظروف طبيعية، ولكنها ليست على استعداد أو غير قادرة على التعامل مع المشكلات الناتجة عن إبقاء معدلات الفائدة عند مستوى مرتفع بما فيه الكفاية لتدعيم موقف العملة أمام تكهنات المضاربين الذين يتوقعون انخفاض قيمتها. في هذه الحالة سوف يبقى المعدل الثابت إذا اعتقد المستثمرون ذلك، كما أنه أيضاً سوف ينهار إذا اعتقدوا ذلك.

ثانياً: هناك نقطة هامة، فإذا كانت الأسواق عرضة لتغييرات غير منطقية في الآراء كي تتماشى مع الرأي الجماعي فهذا ينطبق بنفس الدرجة على التذبذب في قيمة معدلات الصرف المرنة. هناك شيئاً جدير بالملاحظة وهو أنه لا يوجد أي دليل في الأسواق على أن أزمة العملة الكبرى في التسعينيات كانت متوقعة حيث كان المستثمرون يحولون أموالهم إلى جنيه أو بيزو بمنتهى الرضا حتى أسابيع قليلة قبل يوم الأربعاء الأسود في بريطانيا أو الأزمة المكسيكية عام 1994 ودون طلب أي تأمينات في حالة المخاطرات الطارئة.

(هذا على الرغم من أنه كان هناك عدد قليل من علماء الاقتصاد الذين قاموا بالتحذير بالفعل من احتمالية حدوث أزمة

في كلا الحالتين). وفجأة أراد الجميع الخروج فهل كان هذا بسبب بعض الأخبار الحقيقية أكثر من كونه بسبب ملاحظة أن كل الآخرين يريدون الابتعاد فجأة؟

أخيراً هناك أيضاً عودة عفاريت زيورخ حيث إن وزراء المالية الذين تعاني عملات بلادهم من تلك الهجمات يلقون المسئولية على المخططات السيئة للمتلاعبين الأجانب لكن علماء الاقتصاد غالباً ما يتعاملون مع تلك الادعاءات بسخرية. على كل حال فإن السياسي البريطاني الذي صاغ ذلك التعبير كان على درجة كبيرة من عدم الدراية حيث لم يكن يعرف أن تلك العفاريت موجودة في بازل. لكن ما من شخص يقرأ مجلة من أخبار الأعمال في السنوات القلائل الأخيرة يمكن أن يكون على غير علم بأنه في هذه الأيام هناك مستثمرون يحاولون إيجاد متعة أو منفعة من أزمات العملات وليس فقط يحاولون نقل أموالهم بسبب توقع حدوث أزمة في العملة. أما بخصوص هؤلاء الممثلين الجدد الذين ظهروا حديثاً فليس لهم أسماء معينة، ولكن الاصطلاح المقترح من خلالي هو "سوروي".

بالطبع هناك طريقتان للتغلب على الضغط الناتج عن تلك المضاربات أولها هو التعامل باعتدال مع معدل الصرف حتى نحرم الـ "سوروي" من خيارهم الوحيد. وثانيها هو تجميد سعر الصرف بعيداً عن كل التساؤلات، وذلك عن طريق خلق عملة موحدة بحيث لا يوجد شيء تقوم عليه المضاربات الآن أي من تلك الحلول هو الأفضل؟ هذا السؤال صعباً إلى حد ما حيث إن لدينا نظرية "أفضل مناطق العملة" التي تقدم قائمة مراجعة أو

فحص لما يجب أن يحدث، ولكن المعروف أنه من الصعب تحويل هذه القائمة إلى مجموعة معايير جاهزة للعمل. أما النظريات الحديثة الناتجة عن خبرات حديثة فيبدو أنها تعطي انطباع بأنك يجب أن تختار بطريقة أو بأخرى. بمعنى أنه في عالم تنتقل فيه الأموال بسهولة مثلما يحدث الآن يجمع سعر الصرف الثابت بين التخلي عن الحرية السياسية التي تنتج عن معدلات مرنة (قابلة للتغيير) وبين الاستمرار في التعرض لهجمات مضاربية كبرى.

أما إذا قرر بعض من الدول أنه يجب عليهم عمل عملة موحدة، فإنه تبعاً لكل ما نعرفه في علم الاقتصاد يجب عليهم اتباع ما يقول عنه باري إيشنبرج استراتيجية شركة نايكي (Nike):

"فقط افعلها" حيث إن الفترة الانتقالية الطويلة تصنع بيئة مليئة بالأهداف أمام الهجمات المضاربية لأن الأسواق لديها وقت للتساؤل "هل سيفعلونها أم لا؟"

أما أي شخص فيمكنه فقط تخيل آفاق الدمَار التي تسببها المضاربة إذا ما أخذ مشروع العملة الموحدة فترة انتقالية طويلة، فسوف يصنع مجموعة قواعد لتلك الفترة الانتقالية والتي تفرض ضائقات اقتصادية شديدة على البلاد المعنية. تلك الضائقات سوف تضعف المساندة الجماهيرية للمشروع دون وجود أي طريقة فعلية تمهد الطريق للعملة الموحدة.

أخيراً وليس آخراً فإن هذا يصنع حالة من عدم التأكد عما إذا كانت أي دولة بمفردها بغض النظر عما إذا كانت مؤيدة

لفكرة الاتحاد النقدي سوف يسمح لها بالانضمام لأن حق الدخول إلى النادي يخضع لشروط وأسس صعبة وغامضة التفسير.

هل من الممكن أن يكون مصيغو "اتفاقية ماستريكت" —— وهي خطة أوروبا لخلق وحدة اقتصادية ونقدية — على قائمة الرواتب السرية للسوروي؟ أم هل استمتعوا بفكرة الاشتراك في مداعبة ثقيلة وضخمة على أقرانهم الأوروبيين؟ أما هل هم ببساطة قد فشلوا في أن يفكروا فيها ملياً؟

الجزء السادس

ما وراء السوق

قد تجعل النقود العالم الاقتصادي يدور حول نفسه، ولكنها وسيلة وليست غاية ومقالات هذا الجزء من المجموعة جميعها تتحدث عن الفرق بين الأسعار والقيم بطريقة أو بأخرى وعن الضوء الذي تقوم التحليلات الاقتصادية بإلقائه على هذا الجزء المقال الأول بعنوان: "الأرض في الميزانية العمومية" ويستخدم المقال السياسات البيئية لكي يقدم رؤية جديدة عن سوء أحوال السوق عندما تكون الموارد النادرة الهامة غير مسعرة. أما المقال الثاني فيتابع نفس الفكرة، ولكن في هذه المرة يركز على الاختناقات المرورية وفي كلا الحالتين، يقدم فشل السوق أساس منطقي قوي لتدخلات الحكومة. ولسوء الحظ فإن السياسات الديمقراطية نفسها أصابها البلاء بسبب بعض من تلك الإخفاقات للسوق والتي على السياسة أن تحاول معالجتها.

أما أنا فأتحدث عن تلك المشكلة في المقال الثالث من هذه المجموعة وهو تحت عنوان "ديمقراطية الفأر" أو" ديمقراطية الخوف".

أما باقي المقالات فأهدافها أقل تقليدية من الباقين. هناك مثلاً مقال "مشكلة طبية" وهو يناقش التحسينات التي تطرأ على التكنولوجيا الطبية وكيف تمثل مشكلة عميقة أخلاقياً وسياسياً: فكم هو القدر الذي نكون نحن على استعداد لإنفاقه؟

أما CPI أو "مؤشر أسعار المستهلكين وسباق الفأر" تنطلق في قاعدة بعض المجادلات عن مقاييس التضخم (ومن كل شيء) وتحاول أن تضع يدها على بعض التأثيرات للحقيقة الغير قابلة للجدل حيث لا يفكر الناس فقط في جودة حياتهم بطريقة

مطلقة، ولكن يفكرون أيضاً في حالتهم النسبية في النهاية يأتي مقال "النظر للخلف" والذي من الممكن أن يحتاج إلى بعض التفسير حيث تمت كتابته للعدد المئوي الخاص بمجلة "نيويورك تايمز" حيث كان على كل المؤلفين أن يكتبوا كل في تخصصه كما لو كان ينظر للخلف من وجهة نظر عام 2096.

أما الأمر المدهش هو أنه هناك اثنان فقط في الكُتّاب كانوا على استعداد للعب في تلك اللعبة من جملة 50 كاتباً، أما الباقون فلم يتبعوا التعليمات وقاموا بالكتابة بطريقة مملة عن "ماذا أتوقع أن يحدث في القرن القادم؟".

أما الشيء الغامض بالنسبة لي كان بسبب أنني اعتقدت أن الفكرة كانت مسلية للغاية على الرغم من أن المقال أكثر جدية مما يبدو.

الأرض في بيان الميزانية [1]
علماء الاقتصاد يناصرون البيئة

قد أشعر بالذنب مثلي مثل معظم الناس الذين غالباً ما يفكرون في الأعباء التي تضيفها طريقتهم في الحياة إلى سفينة الفضاء الأرض. لكن في يوم الأرض عام 1997 كان ضميري أكثر راحة من المعتاد وكذلك كان 2500 آخرين من علماء الاقتصاد.

قبل ذلك بأشهر قليلة كان هناك منظمة تدعى "إعادة تعريف التقدم" والتي استخدمت خمسة من علماء الاقتصاد وهم الحائزين على جائزة نوبل. روبرت سولو وكينيث أرو مع أستاذ جامعة هارفارد دايل جورجنسون ويالز ويليام نورداوس وشخصي لكي نقوم بنشر "بيان علماء الاقتصاد عن تغير المناخ" الذي يدعو إلى اتخاذ خطوات جادة للحد من إصدار الغازات الرافعة للحرارة. للأمانة قد وافقت على أن أكون واحداً من الموقعين الأصليين كبادرة للنوايا الحسنة ولم أتوقع أن أسمع عن ذلك فيما بعد، ولكن البيان قد انتهى بتوقيع (نعم) أكثر من 2500 عالم اقتصاد، وقد أشار ذلك إلى دلائل مؤثرة على حقيقة غير معروفة بدرجة كبيرة، حيث إن هناك العديد من علماء الاقتصاد الذين هم أيضاً علماء بيئة متحمسون.

---

(1) نشرت في مجلة "سليت" في 17 إبريل 1997م.

قد يكون هذا جزئياً بسبب كينونة علماء الاقتصاد فهم تحديداً أشخاص على قدر عال من التعليم وهم غالباً ميسورين الحال كما إن علماء الاقتصاد لديهم التعصب المعتاد لطبقتهم بالإضافة إلى أن معظم الطبقة العليا المتوسطة يتعاطفون مع البيئة طالما أنها لن تصطدم بطريقة حياتهم. (أما أنا فأجلب الأكياس والزجاجات إلى مركز إعادة التصنيع في مركبة الغاز الخاصة بي). لكن انطباعي الغير علمي هو أن علماء الاقتصاد في المتوسط أكثر اهتماماً بالبيئة ممن هم في مثل دخلهم وخلفياتهم... لماذا؟

لأن النظرية الاقتصادية النموذجية تجعل أتوماتيكياً هؤلاء الذين يعتقدون بها يؤيدون حماية بيئة قوية.

هذا بالطبع ليس الشكل المعروف، فكل شخص يعلم أن علماء الاقتصاد هم الأشخاص الذين يعرفون سعر كل شيء ولا يعرفون قيمة أي شيء، والذين يعتقدون بأن أي شيء يزيد من إجمالي الإنتاج المحلي هو شيء جيد وأن أي شيء آخر ليس له قيمة، والذين يرون أيضاً أنه أيًا كان ما تفعله الأسواق الحرة فهو من الضروري أن يكون صحيحاً. (أما أنا فيؤسفني قول أن بعض الناس في منظمة إعادة التعريف قد قاموا بنشر نقد لاذع ينقصه المعرفة بطريقة مؤثرة من خلال تلك السطور في جريدة "أتلانتيك " عام 1995).

لكن الحقيقة هي أنه حتى المعتقدات الاقتصادية التقليدية أكثر مكراً من ذلك. شيء صحيح أن علماء الاقتصاد بصفة

عامة يعتقدون بأن نظام الأسواق الحرة هو طريقة فعالة لإدارة أي اقتصاد طالما كانت الأسعار حقيقية، وطالما دفع الناس على الأخص التكلفة الاجتماعية الحقيقية لأفعالهم. غير أن الأمور البيئية تتضمن مواقف يكون فيها السعر غير صحيح على الأقل أو الأكثر حيث تكون فيها التكاليف الخاصة بنشاط ما عاجزة عن أن تعكس تكلفته الاجتماعية الحقيقية، الآن دعوني أقتطف بعض الأجزاء من أحد الكتب لـ (ويليام باومول وآلان بليندر) والذي قمت بتدريسه عندما كنت مدرساً لعلم الاقتصاد للصف الأول منذ عام مضى. "فعندما يلوث مصنع نهراً ما فإنه يستخدم بعض من موارد المجتمع تماماً مثلما يقوم بحرق الفحم. ولكن إذا قامت مؤسسة بدفع المال من أجل الفحم وليس من أجل استخدام مياه نقية فإنه من المتوقع أن الإدارة سوف تكون اقتصادية في استخدامها للفحم بينما ستكون مسرفة في استخدام الماء". بطريقة أخرى عندما نتحدث عن البيئة فإنه ليس من المتوقع أن الأسواق الحرة سوف تحافظ عليها. إذن ما هو الشيء الذي يجب أن تفعله؟ فمن خلال العودة إلى النسخة الأولى لكتاب بول ساموبلسون في عام 1948 نجد كل الكتب الدراسية التي أعرفها قد قامت بمناقشة فكرة أن الحكومة يجب أن تتدخل في أمور السوق لكي تقوم بإحباط الأنشطة التي تسبب ضرراً للبيئة.. أما الطريقة الصحيحة فتكون من خلال فرض رسوم في حالة الاشتغال بتلك الأنشطة القذرة. مثل "ضرائب التلوث" أو "الغرامات" أو عن طريق بيع حقوق التلويث بالمزاد العلني بالطبع كما يذكرنا الرد على بيان تغيير المناخ فإن فكرة

ضرائب التلوث هي إحدى تلك المواضع الرمزية مثل التجارة الحرة التي تتطلب تصديق مبدئي لأي اقتصادي. ومع أن التلوث وبعض الأشياء السلبية الخارجية الأخرى مثل ازدحام المرور هي بالفعل مشكلات واضحة، فإن الجهود المبذولة من الناحية العملية لكي تضع الأسواق التكاليف البيئية في الاعتبار هي جهود قليلة وعلى فترات متباعدة. لذلك فإن علماء الاقتصاد الذين يعتقدون بالأشياء التي يقومون بتدريسها يدعمون بصفة عامة برنامج أكثر هجوماً لحماية البيئة من هذا الموجود لدينا بالفعل.

صحيح أنهم يعارضون كل النظم المفصلة التي تخبر الناس عن كيفية تقليل التلوث بالضبط حيث يفضلون المخططات التي تعطي حافزًا ماديًا لأجل تقليل التلوث بينما تترك التفاصيل للقطاع الخاص. لكنني سوف أكون تحت ضغط شديد إذا قمت بالتفكير في عالم اقتصاد واحد غير موظف بالفعل من خلال عملية مضادة للبيئة ولا تكثر مما تفعله هذه الأيام (أما الموقعون على بيان تغيير المناخ فيشتملون بالصدفة على ثلاثة عشر من علماء الاقتصاد الذين ينتمون إلى معبد نظرية السوق الحرة وهي جامعة شيكاغو).

لكن أليس الحفاظ على البيئة يقلل إجمالي الإنتاج المحلي؟ (ليس بالضرورة وعلى أي حال ماذا في ذلك؟).

ربما يبدو واضحاً من النظرة الأولى أن ضرائب التلوث سوف تقلل من إجمالي الإنتاج المحلي على كل فإن أي نوع من الضرائب يقلل من حوافز العمل والادخار والاستثمارات. على

ذلك فإن الضرائب على العوادم الناتجة عن السيارات سوف تحفز الناس على قيادة سيارات أكثر نظافة أو اجتناب القيادة ككل. لكن بما أنها سوف تؤثر بدورها فتقلل من العائد لكسب أموال إضافية (بما أنك سوف تتوقف عن قيادة السيارة الثانية التي يمكنك شراءها بواسطة هذا المال على أي حال) فإن الناس لن يعملوا بنفس الجدية التي سيعملون بها بدون الضرائب والنتيجة هي أن ضرائب التلوث (أو أي شيء آخر) سوف تعمل على خفض الناتج النقدي في الاقتصاد أو إجمالي الإنتاج المحلي إذا فرضنا أن كل العوامل الأخرى ستظل ثابتة.

لكنه ليس من الضروري أن تظل العوامل الأخرى مستقرة لأنه هناك بالفعل قدر كبير من الضرائب والإنفاق المستمر. حتى في الولايات المتحدة حيث الحكومة أصغر من أي دولة متقدمة أخرى نجد أن ما يقرب من ثلث إجمالي الإنتاج المحلي يمر من خلالها. لذلك فإن الضرائب الكائنة بالفعل تبعد الناس عن التواجد في أنشطة مرتبطة بدفع ضرائب مثل العمل أو الاستثمار وهذا يعني أن الدخل من أي ضرائب جديدة على التلوث يمكن استخدامه لتقليل ضرائب أخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي أو ضريبة الدخل (ولكن ليس بالطبع ضرائب مكاسب رأس المال) ففي الوقت الذي قد تعوق فيه ضرائب التلوث بعض الأنشطة الموضوعة ضمن إجمالي الإنتاج المحلي، فإن تقليل ضرائب أخرى سوف يشجع أنشطة أخرى.

لذلك فإن المعدل الإجمالي للإنتاج المحلي ربما ينخفض بدرجة صغيرة أو يرتفع. هل هذا يعد مناقشة مستقلة لموضوع ضرائب التلوث بعيداً عن مكاسبها البيئية؟ هل نحن نريد أن يكون لدينا مثلاً ضريبة للكربون حتى لو لم نكن نهتم بشأن الاحتباس الحراري؟ حسناً، فقد كان هناك موضوع تقني لدرجة كبيرة عن هذا وهو يعرف بطريقة غامضة باسم "مناظرة الربح المزدوج" حيث يبدو أن الرأي الجماعي العام يرفض ذلك كما أن ضرائب التلوث سوف تميل أكثر إلى تخفيض المعدل الإجمالي للناتج المحلي بطريقة طفيفة أكثر من أن تزيده.

لكن وماذا في ذلك؟ "فإن إجمالي الإنتاج المحلي لا يعد مقياساً لجودة اقتصاد الأمة" هكذا يوضح الكتاب الدراسي بمجرد أن يتعرض لهذا المبدأ. فإذا كان ثمن الحفاظ على البيئة هو ارتفاع في نسبة استهلاك البضائع التي لا تباع في السوق مثل الهواء النظيف وأوقات المرح على حساب استهلاك بضائع السوق إذن فهو كذلك.

أليس هذا شيء ممتع؟ فالآلاف من علماء الاقتصاد يؤيدون شيء ما لكن ما يؤيدونه أيضاً هو الفكرة الدافئة والجديرة بالاحتضان وهي أنه يجب علينا أن نبذل جهداً أكبر لحماية البيئة. فهل من الممكن أن يخطئ 2500 عالم اقتصاد؟ نعم.. ولكنهم غير مخطئين هذه المرة فإن التحول في الضرائب باتجاه اللون الأخضر وهو التحول بعيداً عن الضرائب على التوظيف والدخل باتجاه ضرائب التلوث والعوامل الخارجية السلبية الأخرى يحظى بكل تأييد. إن هذا الأمر يدعمه علم الطبيعة الجيد وعلم الاقتصاد الجيد بالإضافة إلى النوايا الجيدة.

الشيء الحتمي إذن هو أنه يبدو حالياً بعيداً عن الأمور السياسية. أما المشكلة مثلها مثل العديد من الأفكار السياسية الجيدة فإن ضريبة حماية البيئة تسير في اتجاه مضاد لثلاث أشياء.

أولاً: هناك الجهل، ففي عام 1996، أسرع الكونجرس باتجاه تخفيض ضريبة الجازولين حتى يوازن ارتفاع وقتي في الأسعار، لكن لم يتوقف الكثير من الناخبين ليسألوا عن منشأ النقود، إذن من سيكون رجل السياسة الأحمق بما فيه الكفاية لكي يأخذ الخطوة الأولى في محاولة وضع ضرائب جديدة على كل التلوث الأمريكي حتى مع التأكيد بأن ضرائب أخرى سوف يتم تخفيضها في الوقت ذاته؟ ولقد أخبرني أصدقائي في حكومة كلينتون أن كلمة "ضرائب" قد أصبحت ممنوعة حتى في المناقشات الداخلية عن السياسة البيئية.

ثانياً: هناك الفوائد، حيث إنه من الصعب أن نفكر في طريقة لنحد من الاحتباس الحراري والتي لن تقلل عدد من ينقبون عن الفحم تدريجياً ولكن مقارنة بمشكلة سوق العمالة فإن هذه المشكلة صغيرة. لكن من ينقبون عن الفحم وشركات الطاقة يعارضون ضرائب الحفاظ على البيئة في الوقت الذي يكون فيه القطاع الأكبر من الجمهور الذي ينتفع منهم غير نشيط في تلك القضية.

أخيراً، هناك الأيديولوجية، حيث اعتدنا دائماً أن تكون المشكلة الكبرى التي تواجه وضع سياسة بيئية حساسة تأتي من اليسار بسبب الناس الذين يصرون على أنه بما أن التلوث شيء سيىء فإن تسعيره يعتبر شيء لا أخلاقي. من ناحية أخرى فإن المشكلة الرئيسية هذه الأيام تأتي من اليمين بسبب المحافظين الذين يرون أن السوق الحر دائماً على صواب لدرجة أنهم لا يصدقوا حتى معظم الدلائل العلمية القاطعة إذا كانت تقترح تبريراً لتدخل الحكومة وهذا بخلاف معظم علماء الاقتصاد.

لهذا فأنا لا أتوقع في الحقيقة أن البيان الاقتصادي سوف يغير العالم، كما أنني لم أتوقع أن يذهب لهذا المدى الذي وصل إليه، ولكن بالتأكيد أن هؤلاء الذين قاموا بالتوقيع عليه قد فعلوا الشيء الصواب وربما فقط نكون قد فعلنا ما بوسعنا لحماية الكوكب.

الضرائب وأزمات المرور [1]

لماذا نقضي الكثير من الوقت في الحديث عن إصلاح الضرائب؟ ولماذا لا نحاول أن نقضي على ازدحام المرور بدلاً من ذلك؟

هذا ليس سؤالاً ساذجاً، فإن قضية عمل أي شيء بشأن المرور مبنية على اقتصاد الأسواق الحرة المعصومة من الخطأ حيث إن كل جزء بها صلباً مثل صلابة النقاش من أجل إصلاح نظامنا الضريبي. أما الاختلاف فيكمن في أن الإصلاح الضريبي هو أمر مشكوك فيه من الناحية العملية فالخطط التي تم تداولها في الفترة الحالية من المحتمل أن تسبب ضرراً أكثر من النفع. في حين أن إصلاح المرور هو شيء نافع بدرجة كبيرة. إن الازدحام المروري بالإضافة إلى عدد من الموضوعات المشابهة مثل السيطرة على التلوث والمحافظة على المياه لا يتم الإشارة إليها في المناقشات السياسية الحالية، وعندما تظهر مثل تلك الموضوعات فإن السياسيين الذين ينتمون إلى الاتجاه المحافظ غالباً ما يأخذون الجانب الخاطئ، وتلك حقيقة تعكس بعض الأشياء الهامة بشأن وجهات النظر الغير واضحة لكثير من الناس الذين يتخيلون أنهم أبطال الأسواق الحرة.

---

(1) نشرت لأول مرة في مجلة "نيويورك تايمز" 7 إبريل 1996.

لنتحدث الآن لبعض الوقت عن إصلاح الضرائب، حيث يمتلئ الهواء بمخططات للضرائب المحددة وضرائب القيمة المضافة، وضرائب المبيعات المحلية وما إلى ذلك. أما من يدافعون عن تلك الفكرة فيوضحون أن النظام الحالي به اثنان من العيوب من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية. الأول هو أن هناك بعض الناس يدفعون "بصفة هامشية" معدل ضرائب مرتفع بنسبة تصل إلى 40%، حيث هناك 40 سنتاً يذهبون إلى (أي . آر . إس)[1] من كل دولار إضافي يكسبونه وهذا بالتأكيد لا يشجع الناس على العمل بأقصى طاقتهم. أما الشيء الثاني فهو أن النظام لا يشجع الناس على الادخار للمستقبل لأنه يضع ضرائب على الفوائد والأرباح.

ولذلك قام الباحثون بابتكار نظم بديلة للضرائب والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الجهد المبذول في العمل وزيادة المدخرات كما أنها من الممكن أن تعمل على اتساع الاقتصاد الأمريكي.

لكن ما هو حجم هذه المكاسب؟ فهناك الكثير من المدخرات معفية من الضرائب بسبب الضريبة الخاصة لحسابات التقاعد، ونحن لا نستطيع إلغاء الضرائب كلها، فنحن ما نزال في حاجة للدفع للخدمات الحكومية التي نحتاجها شئنا أم أبينا، أما هذا فيحدد المجال لتخفيض المعدلات (الحَدّيّة) الهامشية على

(1) I. R. S مصلحة الضرائب الأمريكية.

سبيل المثال، فإن الضرائب الثابتة الواقعية التي تجمع الكثير من المال تماماً مثل ضريبة الدخل الحالي ما تزال بحاجة إلى أن تشتمل على معدل حدي يزيد على 20% ويعتبر هذا أقل من نسبة الـ 40% التي يدفعها بعض الناس الآن، لكن معظم الناس على أية حال لا يدفعون ذلك المعدل. وحتى نسبة الـ 20% ممكنة فقط إذا تم إلغاء التخفيض الضريبي للفوائد المفروضة على رهن المنازل وهذا يعني أن هناك ملايين العائلات من الطبقة المتوسطة سوف تصاب بالخسارة في نفس الوقت الذي سوف يستفيد فيه الاقتصاد من الضرائب الجديدة.

أما الواقع فهو أن محللي الضرائب الجادين يعتقدون بأن الفائدة الفعلية من الإصلاح الكامل للنظام الضريبي لن تكون كبيرة، فهناك الكثير من الناس سوف يصابون بخسارة بينما يكسب الآخرون. من الناحية العملية فإن غضب الطبقة المتوسطة يعني أن المخططات مثال الضرائب الثابتة غالباً ما تباع مع الوعد الغير حقيقي بمعدلات ضرائب منخفضة. وفي الوقت الذي يكون فيه الإصلاح الضريبي الحقيقي شيء مفيد للنمو الاقتصادي فإن المخطط السياسي الذي يعد بتخفيضات ضريبية للأغنياء دون أي زيادة على الطبقة المتوسطة سوف يؤدي إلى عجز هائل في الميزانية مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد أكثر من إفادته.

الآن دعونا نتحدث عن المرور، فإن الازدحام المروري ليس بالشيء المزعج بدرجة قليلة، ففي السنة الماضية قد خسر

الأمريكيون أكثر من ثمانية بلايين ساعة بسبب التأخيرات المرورية وكان إجمالي التكلفة الاقتصادية أكثر من 80 بليون دولار على هيئة وقت ضائع بالإضافة إلى الاستهلاك الإضافي من الجازولين والاستعمال للمركبات وما إلى ذلك.

لكن، أليس الازدحام المروري هو حقيقة واقعة؟ لا، إنها إلى حد كبير نتيجة لنظام مثل النظام الضريبي حيث تشجع الناس على اتخاذ قرارات غير مناسبة اقتصادياً.

فلنعتبر على سبيل المثال بعض تصرفاتي الغير اجتماعية في أحد أيام عام 1996، عندما كنت أعيش وأعمل في ستانفورد، وكنت ذاهب مع أحد أصدقائي الذين يعيشون في مكان قريب لاجتماع في سان فرانسيسكو على بعد ثلاثين ميلاً. كان بإمكاننا السفر معاً، بتكاليف منخفضة مع قليل من عدم الراحة ولكننا لم نفعل وعندما قمت بالسفر بسيارتي كنت قد أضفت إلى الازدحام المروري على الطريق السريع. حيث إنني لم أتسبب في التأخير الصباحي لرحلة الأفراد اليومية إلى العمل. بأكثر من جزء من الثانية، لكن هذا التأخير الطفيف كان مفروضاً على كل سيارة من آلاف السيارات التي كانت تتقدم ببطء خلفي ولقد كان تقديراً جيداً أن يكون إجمالي التأخير الذي عانى منه الناس الآخرون بسبب راحة طفيفة لي حوالي أكثر من ساعة.

كان يجب أن يكون هناك طريقة لعمل اتفاق هو ألا أسبب أنا إعاقة للطريق الحرة والسائقين الآخرين سوف يقومون بمكافأتي. بما أن التكلفة التي فرضتها على ناس آخرين بسبب

القيادة خلال ساعة الذروة كانت أكثر من النفع الذي عاد عليَّ بسبب عمل ذلك فإن مثل تلك الاتفاقية كان بإمكانها أن تزيد سعادة الجميع وبالطبع إن تنفيذ تلك الاتفاقية شيء غير عملي ولكننا نستطيع أن نحقق نتائجها.

أما القاعدة الاقتصادية الكلاسيكية للتعامل مع المرور هي أن تفرض الحكومة "رسوم ازدحام" لاستخدام الطرق في ساعات الازدحام الشديد.

ومن خلال التكنولوجيا الحديثة فإن تلك الرسوم يمكن تحصيلها دون وجود أكشاك لدفع الرسوم. فالجهاز الإلكتروني يمكنه التقاط الإشارة من أداة صغيرة على لوحة القياس بالعربة أو من خلال الليزر المنخفض الطاقة الذي يمكنه قراءة الشريط الكودي الموجود على الحاجب الزجاجي. أما الرسوم فمن الممكن بعد ذلك أن تخصم من الجمهور. أما التقييم الحقيقي فيرى أن تلك الرسوم يمكنها تقليل تكلفة الازدحام المروري بشدة وأن تجعل الغالبية العظمى من الناس في حال أفضل. أما معظم من امتنع عن القيادة في ساعات الذروة فسوف يعوضون عن عدم راحتهم من خلال نظام الخصم.

وهؤلاء الذين يستمرون في القيادة فسوف يعوضون عن الرسوم الإضافية برحلة أسرع للعمل.

أما أنا فأعرف بعض مما يفكر فيه بعض القراء المحافظين وهو أن هذا مجرد تطفل آخر للحكومة على الحياة اليومية. لكن عليك فقط أن تفكر في الأمر على أنه حقوق

للملكية مُعرفة على نحو غير كاف فوجود مكان غير ممتلئ على طريق 151 سريع في ساعات الذروة هو أحد الموارد النادرة تماماً مثل إيجاد عقارات تطل على البحر.

ولكن لسوء الحظ لا يوجد شخص يحمل سند ملكية لهذا الشيء النادر لذا فإنه يستعمل بإفراط.

إذن لماذا لا نحاول إنشاء سوق حرة تتعامل بطريقة لائقة في مساحات الطريق؟

بافتراض أننا منحنا كل سائق مسجل في العاصمة عدد معين من "نقاط ساعات الذروة" والتي يكون حر التصرف في بيعها لسائق آخر وهذا يتطلب أن أي شخص يقوم بالقيادة في ساعة الذروة عليه أن يقدم إلكترونياً العدد الملائم من النقاط. دعونا أيضاً نصنع سوقاً لهذه النقاط. هناك بعض الناس سوف يستمرون في القيادة يومياً وسوف يحتاجون لشراء بعض النقاط الإضافية، كما أن هناك آخرون سوف يجدون طرق أخرى للوصول إلى العمل وسوف يبيعون نقاطهم بأي سعر يتحمله المرور. كيف نميل لاتجاه السوق أكثر من ذلك؟ فهذا المخطط مثل "رسوم الازدحام" سوف يجعل معظم الناس في حالة أفضل إما لأنهم سوف يحصلون على أموال إضافية من خلال بيع النقاط الخاصة بهم أو لأن تكلفة شراء نقاط سوف يعادلها سرعة الانتقال.

أما السبب في إنشاء أسواق للطرق وفرض رسوم الازدحام والذي سوف يؤدي إلى نتائج مشابهة فهو بالطبع سبب بسيط. على أي حال فما تفعله هو عمل حافز للسوق لأجل

أشخاص مثلي كي تضع في الاعتبار التكلفة التي تفرضها على آخرين بسبب القيادة أثناء ساعة الذروة.

بالنسبة لفوائد مثل هذا المخطط فهي لن تكون مجرد تغير صغير حيث يرى خبراء المرور أن نظام حساس لرسوم الازدحام بإمكانه تخفيض التكلفة السنوية للتأخيرات المرورية بواقع 30 أو 40 بليون دولار. فإذا طرحنا منها مشاكل هؤلاء الذين سيمتنعون عن القيادة نجد أن إجمالي الفوائد ربما يكون 15 بليون دولار سنوياً أو أكثر، مع إضافة رسوم على شاحنات النقل الثقيل التي تسبب أضراراً للطرق ورسوم على الطيران الجوي بالمطارات المزدحمة تقفز تقديرات هذا الإصلاح المروري الذي من الممكن أن يثري الشعب الأمريكي بواقع 50 – 40 بليون دولار سنوياً.

هناك أماكن أخرى حيث يمكن أن تقدم حقوق الملكية المُعَرَّفَة بشكل مناسب قدر كبير من النتائج. أحد الأمثلة هو الماء وهو مورد نادر في غرب أمريكا حيث إن المدن التي تعاني من نقص الماء في ظل النظام الحالي توزع عليها الحصص في الوقت الذي يطعم فلاحو الصحراء ماشيتهم بالنباتات المروية بالماء. فلماذا لا ننشئ سوق حرة لحقوق المياه؟.

مثال آخر هو موجات الهواء التي اعتادت أن تحمل موجات الراديو والتليفزيون فقط لكنها في حالة طلب متزايد كي تعطي الفرصة للاتصالات اللاسلكية بين الناس والكمبيوتر. أما حقوق الإذاعة فهي سلعة ذات قيمة في هذه الأيام والتي من

الممكن، الإتجار بها في السوق الحرة، ولكن بالرغم من المزاد الأخير لشريحة محدودة من النطاق إلا أن معظمها لا يزال غير مستقل والنتيجة هي أن المحطة الإذاعية بدلاً من أن تحمل معلومات مهمة للأعمال أصبحت تحمل إعلانات.

إذا لماذا لا يوجد سياسي محافظ يدير حملة لتوسيع انتشار مبادئ السوق الحرة وصنع حقوق الملكية حيثما يجب أن تكون ولكنها ليست كذلك؟

فهؤلاء السياسيون من الممكن أن يعدوا بزيادة الدخل المحلي بواقع 80 – 60 وحتى 100 بليون دولار سنوياً وقد يستطيع هو أو هي عمل ذلك بأمانة بدون علم الحساب الغامض الذي هو أساس لما نسمعه بالفعل.

لكي أكون منصفاً، هناك العديد من علماء الاقتصاد المحافظين قد قاموا بالدفاع عن هذا النوع من الإصلاحات التي قمت بوصفها. (كذلك فعل العديد من علماء الاقتصاد الليبراليين) لكن أصواتهم قد تم تجاهلها بالكامل. السبب في رأيي الشخصي هو أن الحضور السياسي للاتجاه الاقتصادي المحافظ في الولايات المتحدة يرتبط قليلاً جداً بتقدير مزايا الأسواق الحرة، وبدلاً من ذلك فهو يتحدث عن وعود بشيء مقابل لا شيء، ويرفض فكرة تحصيل الضرائب وحماية الموارد النادرة. أما السبب الذي لأجله يفضل الكثير من الناخبين مخططات الإصلاح هو أنها في النهاية مخططات لتخفيض الضرائب مبنية على افتراض أن الناخبين يدفعون الضرائب ولكن شخص آخر

هو الذي يستفيد، على الرغم من أن أي شخص ينظر إلى المكان الذي تذهب إليه النقود يدرك سريعاً أن "بوجو"[1] كان على صواب حيث قال: لقد قابلنا الأعداء وهم نحن.

نتيجة لذلك فإن المحافظين لا يكتفون بأنهم نادراً ما يدعمون الاقتراحات لتوسيع نطاق السوق بشكل ضئيل وإنما أيضاً يعارضونها. على سبيل المثال فإن المرشد الروحي لاقتصاديات جانب العرض جورج جيلدر قام بعمل حملة صاخبة ضد المزايدة على شريحة محدودة من موجات الهواء. الشيء المدهش هو أنه كان يدافع عن الفوضوية ويقول دعونا ندع أي شخص يذيع على أي موجة يريدها. أما هذا فيعتبر جنون، وأشك أنه يعكس عدم رغبة أساسية لقبول فكرة وجود أي موارد نادرة أو أي حدود يجب احترامها.

لذلك فإنه في المرة القادمة التي تقابل فيها أحد المحافظين الذي يفضل الحديث عن فضائل السوق الحرة، عليك أن تسأله عن رأيه بالنسبة لإنشاء أسواق للقيادة في ساعات الذروة أو لاستخدام المياه الغربية.

أما إذا اعترض على ذلك إذن فهو لا يؤيد فعلياً فكرة الأسواق الحرة وإنما يؤكد فكرة الوجبات الحرة. أما علماء الاقتصاد الجادين جميعاً أياً كانت سياساتهم فيتفقون على أنه لا يوجد شيء يسمى بالوجبة المجانية أو الحرة.

---

(1) هو شخصية كاريكاتيرية أمريكية مشهورة.

الديمقراطية الرشيدة [1]

مثل معظم الناس الذين كان لديهم أمل في شيء أفضل قد أصبحت متكيفاً مع التفاصيل المترتبة عن الكيفية التي موّل بها الرئيس كلينتون حملة إعادة انتخابه ولكن إدانة انتهازية كلينتون الوقحة تفترض السؤال التالي "من أين أتت الفرصة لكي يصبح وقح بهذه الدرجة؟".

ربما يصدر هذا السؤال من محلل سياسي وليس من عالم اقتصاد، ولكن هناك طريقة للتحليل السياسي تعرف باسم الاختيار الرشيد أو "اختيار الفأر، حيث ازدهرت بمحازاة كلا الطريقين، أما افتراض "اختيار الفأر" يعني أن سلوك التصويت يعكس السعي وراء المنافع الفردية على الأقل أو الأكثر. ربما يبدو هذا شيء واضح وجيد أو حتى متفائل بدرجة كبيرة. لكن إذا فكرت بجدية في الأشياء التي يتضمنها فإنك ستجد أنه شيء مدمر للغاية. إنك إذا أخذت هذا الاختيار بجدية فسوف تتوقف عن التساؤل عن الأداء السيئ للديمقراطية ولكنك ستبدأ في التعجب عن كيفية عمل الديمقراطية ككل.

ما هي المشكلة؟ ألا يقوم المرشحون العقلانيون ببساطة باختيار رجال السياسة الذين يعدون بخدمة أهدافهم ومنافعهم؟

---

(1) قال الكاتب إن عنوان Ratdemocracy لا يشير إلى صفة المرشحين ولكن كلمة Rat هي اختصار لكلمة Rational وتعني "رشيد"! وقد نشرت هذه المقالة لأول مرة في مجلة "سليت" في 15 مايو 1997.

حسناً فإنهم يفعلون ذلك إلى حد ما. أما منطق السياسة الديمقراطية فمن الطبيعي أن يدفع كلا الحزبين إلى الوسط وعلى وجه أدق باتجاه السياسات التي تخدم مصالح الناخب المتوسط. عليك على سبيل المثال أن تفكر في السؤال عن الحجم الذي يجب أن تكون علية الحكومة التي تفرض ضرائب أكثر لكي توفر خدمات أكثر أما أصحاب الدخول المرتفعة يفضلون الحكومة التي لا تفعل ذلك. فالديمقراطيون بطبيعتهم هم حزب الكفوف الممتدة أما الجمهوريون فهم حزب القبضات المحكمة لكن كلا الحزبين مضطر للابتعاد عن تلك النزعات والاتجاه للسياسات الحقيقية التي على الأقل أو الأكثر ترضى ناخبي الوسط الذين لا يحبون دفع الضرائب ولكن يحبون أن يتأكدوا أنهم لم يلتصقوا بفواتير جدتهم الطبية.

لكن هناك الكثير من الموضوعات الغير هامة بدرجة كبيرة ــ موضوعات تشتمل فقط على 15 أو 20 بليون دولار سنوياً ــ مثل من الذي ينتفع من تحرير الكهرباء أو عن الكم الذي تنفقه الحكومة لدعم مياه الري لفلاحي الجهة الغربية. على الرغم من أن هذه الموضوعات هامة بالنسبة لجمهور الناخبين إلا أنهم لا يدلون بأصواتهم، ولكن الناخبين الفرديين يدلون بها. ونادراً ما يكون في مصلحة الناخب أن يتحمل مشقة تتبع تفاصيل السياسة العامة فعلى كل حال ما هو مدى التغيير الذي سيحدثه صوت واحد؟

الآن بدأت الأجراس لتوها الدق في رأس أي قارئ يتذكر Econ 1 وهي مادة الاقتصاد للصف الأول. لقد قلت لتوي أن واجبات المواطن الصالح- على سبيل المثال- أن يصبح على دراية كافية قبل التصويت أو حتى الاكتراث بالتصويت- قد تعرضه لمشكلة رهيبة- أما تلك المشكلة فتنشأ عندما لا تكون بعض السلع والخدمات القيمة، قابلة للاستبعاد. بمعنى أن تكون الفائدة غير قاصرة على من يدفعون لأجلها. من الواضح أنه من مصلحة كل من لديهم قوارب أن يكون هناك خدمة إنقاذ ولكن لا يوجد واحد منهم لديه أي حافز للدفع من أجل هذه الخدمة إذا كان هناك آخرون لديهم استعداد لذلك. أما إذا تركنا أمر توفير وسائل إنقاذ الحياة لقرارات فردية فإن كل شخص سوف يحاول أن يحصل على الخدمة مجاناً وعلى حساب الآخرين، وسوف تكون الخدمة غير ملائمة أو سيئة.

الحل هو الحكومة. حيث إن المنفعة العامة لكل من يستخدمون القوارب تقتضي أن يدفع كل من يملك قارب رسوم لتدعيم حرس الشواطئ الذين يقدمون خدمات غير استثنائية، ومثل ذلك بالنسبة للحماية البوليسية، وتعزيز الصحة العامة، والدفاع القومي ومراكز السيطرة على الأمراض وما إلى ذلك.

إن مشكلة محاولة الحصول على الخدمة مجاناً هي أهم الأسباب التي لأجلها يسلم الناس العقلاء بأننا بحاجة إلى حكومة ذات قوة جبرية. هذه القوة التي سوف تجبر الناس على دفع الضرائب شاءوا أم أبوا.

لكن هناك شيء جدير بالاهتمام حيث إن العملية الديمقراطية هي الطريقة اللطيفة الوحيدة التي نعرفها لكي نقدر

كيفية استخدام هذه القوة الجبرية نفسها والمعرضة لمشكلة محاولة الحصول على الخدمة مجاناً بدرجة كبيرة أما سامويل بوبكين الباحث في نظرية اختيار الفأر فقد كتب في كتابه "الناخب صائب التفكير" عام 1991 أن "واجب الجميع أمر لا يهم الفرد فإذا قام كل شخص بقضاء ساعة إضافية لتقييم المرشحين فسوف نستفيد جميعاً من ذلك الناخب المطلع وإذا قام كل شخص فيما عداي بقضاء هذه الساعة لتقييم المرشحين وقمت أنا بقضاء تلك الساعة في التفكير في كيفية استثمار مدخراتي فسوف يعود عليَّ ذلك بعائد أفضل لاستثماراتي بالإضافة إلى حكومة أفضل". نتيجة لذلك فإن الجمهور العريض منطقي تماماً ولكنه ليس على دراية كافية بالأمور السياسية، وهذا يترك السوق مفتوحاً للمنافع الخاصة بمعنى أن الناس الذين لديهم حصة كبيرة في أمور صغيرة سوف يقومون بشراء السياسات التي تناسبهم.

على سبيل المثال، ليس هناك العديد من الناخبين الذين يعرفون أو يهتمون بإذا ما كانت الولايات المتحدة تستخدم قدر كبير من رأس مالها الدبلوماسي كي تقوم بفتح أسواق أوروبية لبيع موز وسط أمريكا. لماذا يفعلون ذلك؟

(فأنا أتابع الجدال لأنه يجب عليَّ أن أطور كتابي الذي يحتوي على جملة "الجهود التي تبذل لحل مشكلة الموز والتي قد ثبت أنها غير مثمرة") لكن كارل ليندر المقاتل التجاري صاحب شيكيتا براندس الآن لديه إحساس قوي بشأن هذا الموضوع ونشكره لتبرعه بـ 500000 دولار وهكذا فعل كلينتون ولا

نعني بذلك أن كلينتون رأى أن النقود وحدها تستطيع شراء الانتخابات لكنها أيضاً تساعد في ذلك، كما أن أي رجل سياسة عملي سوف يدرك أن خيانة منافع الشعب بسبب أمور صغيرة يشتمل على خسارة سياسية بسيطة لأن الناخبين يفتقدون الحافز الشخصي للملاحظة.

إذن ما هو الحل؟ إحدى الإجابات هي محاولة تغيير دوافع رجال السياسة من خلال جعل شراء النفوذ بواسطة المنافع الشخصية شيء عسير. إنه من السهل أن تشك في ذلك لكن الحقيقة هي أن الحدود القانونية لكيفية إعطاء النقود لها تأثير كبير. الآن سنأخذ أكثر الأمثلة وضوحاً، حيث إن الرشاوى الصريحة لا تلعب دوراً كبيراً في تحديد السياسات الفيدرالية، ومن هذا الذي يشك في أنها كانت لتلعب دوراً إذا كانت قانونية؟ لذلك دعونا نبدأ في إصلاح تمويل الحملات بأي شكل من الأشكال، ولكن علينا ألا نتوقع منه الكثير.

الإجابة الأخرى هي تشجيع الأخلاقيات المدنية فهؤلاء الذين يعتقدون بأنه إذا تعامل الإعلام مع الناس بالاحترام اللائق، فإن الناس سوف يستجيبون عن طريق التصرف بمسئولية والابتعاد عن قراءة القصص الشهوانية عن المشاهير وسيقومون بقراءة المقالات الجادة الخاصة بجداول المرشحين بدلاً منها. حسناً لا تبالي. لكن من الصحيح أن جودة السياسات الأمريكية قد عانت من تناقص ثقة الجماهير في المؤسسات التي اعتادت على التصرف إلى حد ما مثل المراقبين. فذات مرة كان على أحد رجال السياسة أن يشعر بالقلق بشأن رد فعل النقابات والكنائس ورؤساء تحرير الجرائد وحتى مفوضي السياسة

المحلية وكل من لديه الوقت والرغبة في الانتباه إلى السياسات الصغيرة الآن قد أصبحنا مجتمع غير مترابط يتكون من أفراد يحصلون على الأخبار — إذا ما حصلوا عليها — عن طريق التلفاز. فإذا كان أي شخص لديه فكرة جيدة بخصوص كيفية إعادة قادة الرأي السابقين فأنا معه قلباً وقالباً.

في النهاية يمكننا محاولة إزالة الإغواءات من خلال اجتناب مبادرات السياسة التي تيسر على رجال السياسة ألعابهم المفضلة. هذا هو أحد الأسباب التي لأجلها خاف البعض منا عندما بدأ رون براون في اصطحاب كثير من رجال الأعمال في رحلات للمبيعات للصين وما إلى ذلك.

سواء كانت تلك الرحلات مفيدة أم لا أو سواء ما كانت تعطي الانطباع الصحيح عن مدى تأثير الأجانب على سياسة أمريكا الخارجية فقد فرض ذلك سؤال هام وهو من الذي يجب أن يكون على تلك الطائرة وكيف.

ولكنه لا يوجد أخيراً أي طريقة لنجعل بها الحكومة المنتخبة من قبل الناس تعمل حقيقة من أجل الناس، وهذا ما يعلمه لنا "اختيار الفأر" ولم يثبت أي شخص خطأ ذلك حتى من الناحية النظرية.

مشكلة طبية (1)

في بداية الثمانينيات، وقبل ظهور الإنترنت اخترع كاتب قصص الخيال العلمي "بروس ستير لينج" نوع أدبي من القصص الذي عرف باسم "سيبر بنك" وكان أبطال هذا النوع غالباً من متسللي الكمبيوتر الخارجين عن القانون ويحاربون الشركات الشريرة المتعددة الجنسيات للسيطرة على سيبر سباس (مصطلح مرتبط بروائي آخر لقصص الخيال العلمي وهو ويليام جبسون) لكن ستيرلينج في روايته "هولي فاير" أو "النار المقدسة" في عام 1996 تخيل مستقبل مختلف كثيراً، عالم يحكمه الشيوخ القوية والتي تهيئ معظم ثروة العالم كي تدفع لتقنيات امتداد الحياة الكثيرة التكاليف. أما البطلة فكانت صدق أو لا تصدق عالمة اقتصاد طبي تبلغ من العمر 94 عاماً.

عندما ظهرت القصة لأول مرة كان يبدو أن ستيرلينج خلف المنحنى وقد كان الاهتمام العام بالتكاليف العلاجية شديد في عام 1993 ثم انخفض جداً، فلم تنهار وتحترق فقط خطة كلينتون للرعاية الصحية بل أيضاً كان الاتجاه الأعلى الطويل الأجل للتكاليف الطبية الخاصة ممهد، كما قامت الشركات بتحويل العديد من موظفيها إلى التكلفة المدركة.[إتش. إم. أو] حتى عندما تصدرت المناقشات حول كيفية الحفاظ على الضمان

---

(1) نشرت لأول مرة في مجلة "نيويورك تايمز" في 9 مارس 1997 تحت عنوان "هل كبر السن يكلف المجتمع الكثير؟".

الاجتماعي عناوين الصحف الرئيسية كان هناك القليل ممن استجوبوا الخطط الغامضة للميزانية بواسطة الكونجرس وحكومة كلينتون والتي تفترض أن نمو الرعاية الطبية يمكن إبطاؤه مع قليل من التأثيرات السيئة.

لكننا تحولنا بسرعة ملحوظة من الإحساس بوجود أزمة إلى الاعتقاد العام بأن مشكلة التكاليف العلاجية سوف تعتني بنفسها على الأقل أو الأكثر.

لكن في الفترة الأخيرة كان هناك الكثير من القصص ذات الأخبار المنذرة بالسوء عن أن التكاليف العلاجية سوف ترتفع مرة أخرى وفجأة بدت حالة الرضا بخصوص التكاليف العلاجية لا مبرر لها تماماً مثلها مثل حالة التشخيص الخاطئ لطبيعة المشكلة.

كان اقتصاد الولايات المتحدة على مر الجيل السابق قد أصبح رقمي كما جُعِلَ أيضاً عالميًا، ولكن بنفس درجة الأهمية جُعِلَ أيضاً طبياً. قد تم إنفاق 7% من إجمالي الإنتاج المحلي (GDP) في عام 1970 على الرعاية الطبية، أما اليوم فقد تضاعف هذا الرقم، فهناك تقريباً عامل واحد من كل عشر عمال يوظف في قطاع خدمات الرعاية الصحية، وإذا استمر هذا الاتجاه سوف يكون هناك ناس يعملون في عيادات الأطباء والمستشفيات أكثر من المصانع في غضون سنوات قليلة.

وماذا في ذلك؟ كما قال جوزيف نيوهاوس عالم الاقتصاد الطبي بجامعة هارفارد أنه "لا المواطنين ولا علماء الاقتصاد مهتمون على الأخص بالنمو السريع في معظم قطاعات

الاقتصاد مثل صناعة الكمبيوتر الشخصية وصناعة الفاكس أو صناعة التليفون المحمول". في حين أنه يُنظر إلى نمو صناعات أخرى كسبب للاحتفال، يعد نمو القطاع الطبي بصيغة عامة شيئاً سيئاً. (هناك مقال في جريدة أتلانتك مانثلي، ولم يكن منذ فترة طويلة والذي قدم مقياس للنمو الاقتصادي والذي يقتطع الرعاية الصحية من إجمالي الإنتاج المحلي على أساس أن الإنفاق على القطاع الطبي يشكل تكلفة وليست منفعة). بالطبع أن جملة "التكاليف الطبية" تبدو وكأنها تحمل كلمة (منتفخ) معها كملطف دائم، لكننا كما يرى الجميع لا نحصل على الكثير مقابل تلك الأموال.

أم هل نحن كذلك؟ هناك بالطبع بعض الحقائق بشأن ما يطلق عليه (نيو هاوس) [1] "قصة حفلة الكوكتيل للإنفاق الطبي الزائد" فالتأمين الطبي التقليدي لا يعطي للأطباء ولا المرضى أي حافز للتفكير بشأن التكاليف، والنتائج من الممكن أن تكون كما أطلق عليها الآن انثوفن والذي يدعو إلى إصلاح الرعاية الصحية دواء "سطح المنحنى" حيث يأمر الطبيب بأي إجراءات ذات قيمة طبية أياً كانت التكلفة. أما إعادة تقديم بعض الحوافز فربما ينشأ عنه بعض المدخرات الهامة فعلى سبيل المثال في عام 1983 قد استبدلت، ميدي كير"[2] سياسة دفع تكاليف المستشفى كاملة بسياسة جديدة لدفع مبلغ محدد مقابل أية

---

(1) وهي وكالة للأنباء.

(2) وهو برنامج فيدرالي للتأمين الصحي لمن هم فوق 65 عام وللأشخاص المعاقين.

إجراءات وكانت النتيجة هي انخفاض حاد في متوسط عدد الأيام في المستشفيات دون وجود تأثيرات طبية مضادة.

لكن بعد هذا الادخار بدأت تكلفة المستشفيات في الازدياد مرة أخرى. في الواقع هناك إيقاع واضح في صناعة الرعاية الصحية. بين الحين والآخر هناك موجة لحركات تخفيض التكاليف. - حيث حلت الرسوم الثابتة لميدي كير مكان التأمين التقليدي مع (إتش. إم. أو)- والتي تبطئ نمو التكاليف الطبية لعدة سنوات لكن النمو يستأنف بعد ذلك.

لماذا لا نستطيع أن نبقى الغطاء فوق التكاليف الطبية؟ الإجابة هي السر الصغير النظيف للرعاية الصحية: حيث إننا في الواقع نحصل على شيء ما مقابل أموالنا. في الحقيقة هناك إجماع بين خبراء الرعاية الصحية على أن القوة الأساسية الدافعة لارتفاع التكاليف ليست الطمع ولا عدم الكفاءة ولا حتى تقدم السكان في السن.

ولكنه التقدم التكنولوجي. كان حجم الإنفاق الطبي عادة صغيراً ليس لأن أجور الأطباء كانت منخفضة أو أن المستشفيات كانت تدار بطريقة جيدة، ولكن فقط لأنه كان هناك القليل الذي يستطيع الطلب أن يقدمه دون النظر إلى الكم الذي تكون على استعداد لإنفاقه. ولكن كانت كل سنة تشهد تقدم طبي منذ الأربعينيات حيث ظهرت تقنيات تشخيص جديدة (عالية التكاليف) يمكنها التعرف على مشاكل كانت في الماضي محل تخمين فقط بالإضافة إلى إجراءات جراحية حديثة (بتكاليف عالية) تصلح من مشاكل كل ما كان متاح لها من قبل هو السير

على الجرعة العلاجية المحددة لها إلى جانب تخصصات طبية حديثة والتي تستطيع معالجة أعراض كان المريض يتحملها في الماضي (مقابل تكاليف باهظة).

فنحن ننفق الكثير على الأدوية على الأخص لأننا نواصل إيجاد أشياء حديثة جيدة يمكن شراءها بمبالغ طائلة.

أحياناً يكون الجزء المخصص للرعاية الصحية من الدخل القومي محل نقاش حيث لا يستطيع مواصلة الارتفاع في المستقبل مثلما كان عليه في الماضي، ولكن لما لا؟ لقد أكدت الأقوال المأثورة القديمة أنه "عندما يكون لديك الصحة الجيدة إذن فأنت تمتلك كل شيء". أما البطلة عند ستيرلينج فقد مرت بظروف غير معقولة (ولو أن الأمر مبني على استنتاج بعض الأبحاث العلاجية الحقيقية) تلك الظروف أعادت شبابها، فمن الذي لا يعطي معظم ما يمتلك لأجل ذلك؟ حتى باستثناء مثل تلك المعجزات الطبية، فليس من الصعب تخيل أننا في يوم ما ربما نكون على استعداد لإنفاق ما يقرب من 30% من الدخل على العلاجات التي تطيل أعمارنا وتزيد من كفاءة صحتنا.

ولذلك هناك بعض علماء الاقتصاد الذين يرون أنه يجب علينا التوقف عن القلق بشأن ارتفاع التكاليف الطبية. حيث يرون أنه يجب تدعيم بعض الأمور العقلانية الاقتصادية في النظام بكل الوسائل، على سبيل المثال إزالة النزعة الناتجة عن حقيقة أن الضرائب تفرض على الأجور ولا تفرض على المزايا الطبية فإذا كان الناس ما يزالوا يرغبون في إنفاق أجزاء متزايدة من دخلهم على الصحة ـ وهو كذلك.

ولكن الأمور ليست بهذه السهولة لأن الدواء ليس كباقي البضائع. أما أهم الاختلافات المباشرة بين الأدوية والأشياء الأخرى هو أن الكثير منها يتم دفع تكلفته عن طريق الحكومة، ففي معظم الدول المتقدمة تدفع الحكومة معظم تكاليف الرعاية الطبية، فحتى في ظل السوق الحرة والحركات المضادة للحكومة في أمريكا يدفع القطاع العام أكثر من 40% من نفقات العلاج. هذا في حد ذاته يشكل مشكلة خاصة. لكن الأمر كله ليس صعب لرؤية كيف يستطيع الاقتصاد الأمريكي أن يدعم القطاع الطبي بشكل أكبر، ولكن من ناحية أخرى يكون من الصعب جداً معرفة الكيفية التي تستطيع بها الحكومة الأمريكية أن تدفع الجزء الخاص بها من تكلفة هذا القطاع عندما قدم بيت بترسون من تحالف كونكورد أرقام أو نسب تحذيرية عن العبء المستقبلي لانفجار على الميزانية فقد اتضح أن جزءًا فقط من هذا العبء المستقبلي يمثل التأثيرات الديموغرافية الخالصة لتقدم السكان في السن حيث إن ارتفاع التكاليف الطبية المتوقعة ستمثل بقية هذا العبء. على الرغم من كثرة السكان المسنون إلا أن مكتب الكونجرس يتنبأ أنه في عام 2030 سوف يرتفع حجم المدفوعات الخاصة بالضمان الاجتماعي من 5% من (GDP) إلى حوالي 7% لكنها تصورت أن الرعاية الصحية والتأمين الصحي سوف يرتفع من 4% إلى أكثر من 10% من (GDP). لكن هناك بعض الناس الذين يرفضون مثل هذه التنبؤات حيث يوضحون أنه إذا كانت التكاليف الطبية سوف ترتفع إلى هذا الحد ففي الوقت الذي سيسبب فيه انفجار المواليد

مشكلة فإن الرعاية الصحية سوف تكون أكبر بكثير من هذا الجزء المخصص لها حالياً من (GDP)، وهم يصرون على أن هذا لن يحدث، ولكن لما لا؟.

ربما يرى البعض أن الإجابة واضحة وهي أننا لابد أن نبتعد عن الفكرة القائلة بأن كل شخص له الحق في التنمية المتقدمة للرعاية الطبية (هذا هو المعنى الخفي الخاص برجال السياسة الذين يصرون على أن نفقات الرعاية الطبية لن يتم تخفيضها وأن كل ما يفعلونه هو إبطاء معدل النمو).

لكن هل نحن بالفعل على استعداد لمواجهة آثار الابتعاد عن هذه الفكرة؟

من الأشياء المسلم بها هي أننا اعتدنا على الاعتقاد بأنه في الدول المتقدمة يكون كل شخص قادر على توفير حاجاته الأساسية على الأقل. على سبيل المثال قد لا يتناول الشخص العادي عشاءه في مطاعم ثلاث نجوم، ولكنه لديه ما يكفي لكي يأكل، وربما لا يرتدون أحدث صيحات الموضة ولكنهم لا يسيرون بأقدام حافية، وربما لا يعيشون في ماليبو ولكنهم يعيشون تحت الأسقف. لكن لم يكن الحال هكذا دائماً. في الماضي كانت الطبقة الراقية تفوق العامة من الناحية الجسدية لأنهم كان لديهم أنظمة التغذية المناسبة، ففي إحدى روايات تشارلز ديكنز كان الأولاد المراهقون من الطبقة العليا يفوقون أمثالهم من الطبقة العاملة بمعدل أربعة إنشات في الطول. أما ما حدث منذ ذلك الحين فيقدم تسوية حرفية لحالة الإنسان حيث لا تستطيع المقارنات العادية الخاصة بتوزيع الدخل تصويرها.

هناك بالفعل شيء واحد مهم وهو ليس في متناول أيدي الأسرة الأمريكية البسيطة العاملة.. وهو الرعاية الطبية. لكن ارتفاع تكلفة ذلك الشيء المهم أو ارتفاع تكلفة شراء القائمة المتزايدة من الضروريات التي يصفها لنا الأطباء الآن تهدد بإحياء تلك الحالة من عدم التكافؤ التي كانت في قديم الزمان.

بافتراض أن ليندون جونسون لم يمرر برنامج ميدي كير للرعاية الطبية في عام 1965. لكان هناك الآن حالة راديكالية من عدم التكافؤ بين آمال المواطن الثري والمواطن البسيط حيث سيحصل الأثرياء على مفصل صناعي ودعامات لشرايين القلب بينما يظل باقي الفقراء في الدول القليلة الحظ يعرجون ويتألمون أو يموتون.

أما الحكمة التقليدية الحالية هي أن عبء الرعاية الصحية على الميزانية يمكن أن يزول من خلال بعض المنطق فالحكومة الفيدرالية ببساطة سوف ترفض الدفع للعديد من الخطوات المكلفة التي تجعلها العلوم الطبية متاحة. ولكن ماذا لو كانت تلك الخطوات كما يبدو فعالة. وماذا لو جاء الوقت الذي يكون فيه هؤلاء القادرين على دفع تكلفتها يتوقعون بلوغهم سن المائة بقوة ونشاط بل وربما يشترون لأنفسهم أطفال أشد ذكاء بينما هؤلاء الغير قادرين يتطلعون فقط لسن السبعين. الآن هل هذا التصور بالفعل محتمل؟

ربما يقول البعض أنه لا يوجد بدائل عن ذلك، ولكن من المؤكد أنه يوجد. حيث إنه من السهل تصور مجتمع تفرض فيه

ضرائب مرتفعة لتوفير رعاية طبية متقدمة للجميع وترشيد تلك الرعاية ليس من خلال الثروة ولكن من خلال عناصر أخرى، مثل صورة بروس ستيرلينج التخيلية عن المستقبل الذي يحكمه نظام معين فتكافئ فيه النظافة الشخصية وليس الثروة، أو مجتمع يهتم بهؤلاء الذين يهتمون بأنفسهم.

لكن هذه النتيجة تبدو غير قابلة للتحقيق في ظل المناخ السياسي الحالي الذي تحكمه أيديولوجية الضرائب المنخفضة والفكر المضاد للحكومة لكن التاريخ لم ينته بعد وقد تتغير هذه الأيديولوجيات. بناءً على كل ما لدينا من معرفة فإن المستقبل ربما يكون لولاية الرفاهية الصحية تلك الولاية ربما يكون شعارها "الأخذ من الكل تبعاً لمقدرته لإعطاء الكل تبعاً لحاجاتهم".

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) وسباق الفأر [1]

الآن دعونا نتحدث عن مؤشرات التضخم ومعنى الحياة.

في عام 1996 قام مجموعة من علماء الاقتصاد بقيادة مايكل بوسكن في جامعة ستانفورد وبصفة شبه رسمية بإعلان الشيء الذي كان يقوله معظم الخبراء لبعض الوقت وهو أن مؤشر أسعار المستهلكين يبالغ في حجم التضخم. ولا يوجد في الواقع من يعرف مقدار ذلك لكن بوسكن وشركاه قد قاموا بتقدير لذلك دون معلومات كافية بحوالي 101% سنوياً وقد تضاعفت تلك النسبة بمرور العقود وهذا خطأ فادح.

أما هذا الاستنتاج فهو شيء قابل للنقاش، فهناك بعض الناس الذين يعانون من القلق لأن أي انخفاض في تقديرات التضخم سوف يقلل من فوائد الأمان الاجتماعي والتي تم ربطها بمؤشر الـ CPI وهناك البعض ممن يعانون من القلق لأن مراجعة التاريخ الحديث للأسعار سوف تؤدي إلى الابتعاد عن النظرة العامة التي قاموا بالمخاطرة بسمعتهم لأجلها. فهناك عدد قليل من الناس الذين تمسكوا بأن الإنتاجية تتجه لأعلى بينما تتجه الأجور الفعلية لأسفل، فإذا كان معدل التضخم أقل مما كان مفترض من قبل فإن هذا يعني أن القيمة الحقيقية للأجور ربما تكون قد ارتفعت. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض علماء

(1) نشر هذا المقال أول مرة في مجلة "سليت" في 21 ديسمبر 1996.

الاقتصاد الذين ليس لديهم أي دوافع شخصية ولديهم بعض الشكوك حول هذه المنهجية.

أما بوسكن فربما يكون على صواب أو خطأ، ولكن ما من إحدى المجادلات لأحد ممن ينتقدوه خاطئة بدرجة واضحة، حيث يقول النقاد إنه بافتراض صحة أن التضخم قد أصبح أقل من الزيادة الرسمية في الـ (CPI) على مر العقود الأخيرة فإذا افترضنا بأن معدل تضخم أقل ثم أعيد حساب الدخل الحقيقي منذ 1950 ستصل إلى استنتاج جنوني وهو أن في بداية فترة الخمسينيات وهي فترة وفرة ما بعد الحرب كان معظم الأمريكيين يعيشون تحت ما نطلق عليه الآن خط الفقر. أما بعض من انتقدوا تقرير بوسكن فيرون أن هذه ضربة حاسمة لمصداقية التقرير.

فالفكرة القائلة بأن معظم الأمريكيين كانوا فقراء في عام 1950 هي فكرة سخيفة بالطبع، ولكن ليس بسبب أرقام بوسكن. على كل حال، حتى لو استخدمت (CPI) غير معدل فمستوى معيشة فلاحي الطبقة المتوسطة (المئويون الخمسون) في عام 1950 هو مستوى منخفض بصورة مفزعة مقارنة بالمستوى الحالي.

في تلك السنة كان متوسط دخل الأسرة بالنسبة للدولارات في عام 1994 حوالي 18.000 دولار وهذا ما يخص المئويون العشرون اليوم. أما العائلات في هذه الفئة وهم أكثر فقراً من 80% من السكان ربما لا تكون فقيرة من الناحية القانونية

(هناك فقط حوالي 12% من العائلات تحت خط الفقر بصفة رسمية، ولكنهم يرون أنهم لا يحظون بمميزات وأنهم غير ناجحين. لذلك فإنك إذا قمت حتى باستخدام الأرقام القديمة ستجد أن معظم العائلات في عام 1950 كان لديهم مستوى أساسي للمعيشة ليس أفضل من حال فقراء اليوم أو من يقتربون من الفقر اليوم.

ويمكننا أن نؤكد ذلك بمقاييس أكثر مباشرة عن الطريقة التي يعيش بها الناس، ففي عام 1950 كان حوالي 35% من المنازل بدون أنابيب المياه الداخلية وكان هناك العديد من الأسر التي لا تمتلك تليفون أو سيارة وقد كان بالطبع هناك القليل ممن لديهم تلفاز. لكن أي عائلة أمريكية حديثة في المئوية الثانية عشر (التي تحيا بالفعل على خط الفقر) لديها بالتأكيد دورات مياه معدة ومياه متدفقة وهواتف متصلة بخطوط مباشرة بخدمة الاتصالات بالمسافات البعيدة. وربما يكون لديها تلفازًا ملونًا أو حتى سيارة. وبعد أن نضع التحسن في جودة العديد من المنتجات في الاعتبار، لن يكون من الحماقة أن تقول إن المعيشة في هذا المستوى من الفقر في عام 1996 هو مستوى جيد تماماً مثل مستوى الأسرة المتوسطة في عام 1995 أو أفضل، ماذا نعني بذلك؟

نعني بذلك أنه إذا كنت قادراً على الاختيار بين هذين الاثنين من مستويات المعيشة مع اعتبار كل العوامل الأخرى ثابتة فإنه من المحتمل أن تفضل مستوى معيشة المجموعة المئوية الخمسون في عام 1950، ولكن هل هذا يعني أن معظم

الناس في عام 1950 كانوا فقراء؟ لا، لأن الإنسان لا يحيا بالخبز أو بالسيارات أو أجهزة التلفاز أو حتى أنابيب المياه وحدها.

فقط تخيل أن هناك عالم مجنون عاد إلى عام 1950 وعرض نقل الأسرة المتوسطة إلى عالم التسعينيات المثير للعجب وعرض وضعهم وليكن في مستوى المجموعة المئوية الخامسة والعشرون، حيث إن هذا المستوى في عام 1996 يعتبر تقدم مادي واضح بالنسبة للأسرة المتوسطة في عام 1950، لكن هل سيقبلون عرضه؟

بالتأكيد لا. لأنه في عام 1950 كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة بينما سوف يعتبرون من الفقراء في عام 1996 حتى إذا كان مستوى معيشتهم أفضل، فالناس لا يهتمون فقط بمستوى معيشتهم، ولكن يهتمون بمستوى معيشتهم مقارنة بالآخرين.

أما أنا فأعرف عدد قليل من الأكاديميين الذين لديهم منازل جميلة واثنان من السيارات وظروف عمل جيدة ليحسد عليها، لكنهم مصابون بخيبة أمل وحسرة حيث لم يتلقوا أي عروض من هارفارد وربما لا يحصلون على جائزة نوبل. إنهم يعيشون في مستوى معيشة جيدة ولكنهم يحكمون على أنفسهم بالنسبة لباقي مجموعتهم ولذلك فهم يشعرون بالحرمان. على الجانب الآخر، لم يكن سراً أن أهم منافع الثراء هي متعة "رؤية التحول من وضع إلى وضع أعلى". كما قال توم وولف ذات مرة. أما المميزات فهي ليست وسائل لغايات أخرى وإنما هي غاية في حد ذاتها.

مما لا شك فيه أن زميلي في تحرير العمود روبرت ريت سوف يؤكد أن القلق بشأن المكانة أو المنزلة هو نتيجة لأسباب جيدة تتعلق بالتطور.

ففي البيئة السابقة كان من المحتمل أن يكون للرجل عدد أكبر من الأبناء إذا كان نصيبه مع امرأة أكثر خصوبة، وهذا بدوره سوف يعتمد على منزلته وليس على مستوى معيشته المطلق. لذلك فإن الذكور ذوي الرغبة في السعي وراء المنزلة الاجتماعية قد تركوا نسل كبير أكثر من هؤلاء الذين ليس لهم نفس النزعة، وفي النهاية فإن النتيجة هي بيل... ج..ج أقصد رونالدبير لمان.

السؤال الآن، هل تصريح العمل الخاص بي كعالم اقتصادي على وشك الإلغاء؟ أليس من المفترض أن نثق في رجال الاقتصاد؟ أوليس الاعتراف بأن عندما يهتم الناس بأشياء غير واضحة مثل المنزلة والوضع الاجتماعي يضعف ذلك مكانة الطريقة الاقتصادية ككل؟ الإجابة أنه ليس كذلك بالفعل حيث إن الإنسان الاقتصادي[1] ليس هو الدعامة الرئيسية للمبدأ الخاص بي، ولكنه افتراض فقط ولو أنه مفيد في العديد من الأحوال.

لكن الاعتراف بأن سعادة الناس تعتمد فقط على المستوى الاقتصادي النسبي كما تعتمد على الموارد الاقتصادية المطلقة هو شيء ذا آثار مدمرة. على سبيل المثال هناك العديد من المحافظين الذين قاموا باستغلال تقرير بوسكن كدليل كي يقوموا

---

(1) مصطلح يستخدم للتعبير عن الإنسان الذي يسعى للحصول على أعلى مستوى ممكن للمعيشة في ظل المعلومات المتاحة عن الفرص المتاحة الأخرى والقيود المفروضة عليه وفي ظل قدرته على الوصول لأهدافه.

بتوجيه ضربة لكل الليبراليين الذين كانوا ينتحبون بسبب انخفاض الدخل وزيادة الفقر في أمريكا. أما كل ما يصرون عليه فهو أنها خدعة إحصائية، لكنك تستطيع أن تطرح عكس القضية. لقد كانت أمريكا في الخمسينيات مجتمع من الطبقة المتوسطة بدرجة أكبر من التسعينيات حيث كان لديها توزيع للدخل أكثر استواء وكان لدى الناس إحساس بالمشاركة في طريقة حياة قومية شائعة، فقد كان الناس يشعرون بارتياح تجاه معيشتهم في ظل هذا التكافؤ النسبي، حتى لو كانوا حسب المقاييس الحالية فقراء أو حتى أكثر فقراً هذا إذا كان بوسكن على صواب، أكثر مما كنا نعتقد من قبل. ألا يعني ذلك أن التوزيع المتكافئ للدخل على الأقل أو الأكثر يجعل المجتمع أكثر سعادة حتى إذا لم يرتفع مستوى المعيشة المادي لأي شخص؟ بمعنى أنك تستطيع استخدام حقيقة أن الناس في الخمسينيات لم يشعروا بالفقر كسبب للحصول على مساواة جذرية أكثر من هذه التي يرغب أن يعتنقها معظم اليساريين.

كما يمكنك توضيح أن المجتمع الأمريكي في التسعينيات ما هو إلا محركاً لزيادة الإنجازات وتقليل حالة الرضا. إن المجتمع الذي يتمتع بتوزيع مستوى للدخل والمنزلة الاجتماعية لا يمكن أن يشعر فيه أحد بأنه بعيد عن الباقين. إن المجتمع ذو الطبقات الصلبة لا يكون للناس فيه أمل في الارتقاء بمكانتهم لذلك فهم لن يشعروا بالفشل إن لم يتمكنوا من الترقي. (الطبقة الأرستقراطية ليست جزء من المجموعة المرجعية للفلاحين) من

ناحية أخرى تجد أن مجتمع الأمريكيين في العصر الحديث غير متكافئ لدرجة كبيرة حيث يكون فيه أي شخص قادراً على تحقيق نجاح مذهل لدرجة كبيرة ولكن ليس الجميع يفعلون ذلك والنتيجة أن العديد وربما أغلبية الناس يشعرون أنهم لن ينجحوا في تحقيق ذلك بغض النظر عن مدى مستوى الراحة في حياتهم. (في البلد التي من الممكن أن يصبح فيها أي شخص رئيسًا، فإن أي شخص لا يصبح رئيساً يعتبر فاشل). قد يتعجب كثيراً أصدقائي الأوروبيين بسبب الجدية الشديدة التي يعمل بها الأمريكيون حتى هؤلاء الذين لديهم بالفعل مالاً وفيراً. السؤال هو لماذا لا نأخذ الوقت الكافي للاستمتاع بما لدينا من مال؟ الإجابة بالطبع هي أننا نعمل بجد لأننا مصممون أن نتفوق وهو مجهود محكوم عليه بالفشل بالنسبة للمجتمع الأمريكي لأن المنافسة من أجل المنزلة الاجتماعية هي لعبة محصلتها صفر. فلا نستطيع جميعاً أن نتفوق أياً كان حجم المجهود الذي نبذله أو أياً كانت السرعة التي نجري بها فمن الضروري أن يكون هناك شخص بالخلف.

إذا اتبع شخص ما هذه الطريقة في التفكير فربما يصل إلى بعض الأفكار الشديدة التطرف بخصوص السياسة الاقتصادية، وهي أفكار تختلف تماماً مع كل الأفكار التقليدية الحالية، لكنني لن أحاول الإمساك بهذه الأفكار أو مناقشتها في هذا العمود، لأنني بصراحة ليس لدي وقت.

أما الآن فيجب أن أعود إلى بحثي وإلا سوف يحصل شخص آخر على جائزة نوبل.

النظر إلى الوراء [1]

عندما ينظر الإنسان إلى الوراء فإنه يتعين عليه أن يكون دائماً على استعداد للتسامح، حيث إنه ليس من العدل أن تلقى اللوم على المراقبين في نهاية القرن العشرين بسبب فشلهم في التنبؤ بكل شيء عن القرن التالي. أما التنبؤ الاجتماعي على المدى الطويل فيعتبر حتى الآن علم غير دقيق، وفي عام 1996 كان الباحثون في علم الاقتصاد الاجتماعي الغير خطي الحديث خريجين غير معروفين أو غامضين. حين ذلك كان الناس يرون أن القوى الأساسية الدافعة للتغيير الاقتصادي سوف تكون التقدم المستمر في التكنولوجيا الرقمية من ناحية واستمرار التنمية الاقتصادية للأمم التي كانت تعاني من التخلف من ناحية أخرى.

ولذلك لم يكن هناك مفاجآت كبيرة. أما المشكلة فهي عن الأسباب التي جعلت علماء هذه الأيام يحكمون على آثار تلك التغييرات بطريقة خاطئة.

ربما تكون أفضل طريقة لوصف الرؤية المنقوصة للمستقبليين في القرن الماضي هو القول بأنهم مع بعض الاستثناءات قد توقعوا ظهور اقتصاد سليم، هذا الاقتصاد سوف يكون فيه الناس متحررين لدرجة كبيرة من أي أمور قذرة

---

(1) نشرت تلك المقالة في مجلة "نيويورك تايمز" في 29 سبتمبر 1996 تحت عنوان "الياقات البيضاء تتحول إلى اللون الأزرق".

يشتمل عليها العالم المادي. حيث يصر الجميع على أن المستقبل سوف يجلب "اقتصاد المعلومات" الذي سوف يسفر أساساً عن إنتاج أشياء غير ملموسة، وسوف تكون الوظائف الجيدة للمحللين الرمزيين الذين يدفعون بالأيقونات حول شاشات الكمبيوتر وسوف تكون المعرفة أكثر أهمية من الموارد التقليدية مثل البترول والأراضي وسوف تكون تلك المعرفة المصدر الرئيسي للثروة والقوة.

لكن حتى في عام 1996 كان من الضروري وضوح سخافة ذلك. أولاً مع كل هذا الحديث عن اقتصاد المعلومات، في النهاية يجب علي أي اقتصاد أن يقدم خدمة للمستهلك، المستهلك لا يريد معلومات وإنما يريد بضائع مادية. على الأخص هناك بلايين الأسر في العالم الثالث الذين أصبح لديهم أخيراً بعض القوى الشرائية مع نهاية القرن العشرين وهم لا يريدون مشاهدة رسوم أو صور جميلة على الإنترنت بل يريدون الحياة في منازل جميلة، بالإضافة إلى قيادة السيارات وأكل اللحوم.

ثانياً، فإن ثورة المعلومات في نهاية القرن العشرين كانت مذهلة ولكنها حققت نجاح جزئي فقط وهذا ما كان على كل فرد أن يدركه، حيث أصبحت معالجة المعلومات أكثر سرعة وأقل تكلفة مما تخيله أي شخص. لكن حركة الذكاء الصناعي والتي كانت واثقة من قبل كانت تنتقل من هزيمة إلى أخرى.

كما قال يائساً مارفن ونيسكي أحد مؤسسي هذه الحركة "إن ما يطلق عليه الناس "الفطرة السليمة" هو بالفعل أكثر تعقيداً

من معظم الخبرات التقنية التي نعجب بها". ونحن نحتاج الفطرة السليمة لكي نتعامل مع العالم المادي ولهذا السبب لم يظهر جهاز آلي يقوم بأعمال السمكرة في المنازل حتى نهاية القرن الواحد والعشرين.

الشيء الأكثر أهمية من كل ذلك هو أن نذراء "اقتصاد المعلومات" قد نسوا فيما يبدو علم الاقتصاد الأصلي، فعندما يصبح الشيء موجود بوفرة فإنه يصبح رخيصاً.

أما العالم المليء بالمعلومات فسوف يكون عالم به المعلومات ذات قيمة سوقية منخفضة في حد ذاتها، وبصفة عامة، فعندما يصبح الاقتصاد ناجحاً لدرجة كبيرة في عمل شيء تقل أهمية ذلك الشيء بدلاً من أن ترتفع. أما أمريكا فكانت في نهاية القرن العشرين ذات كفاءة عالية في زراعة المحاصيل الغذائية، ولهذا كان بالكاد لديها أي فلاحين. أما في نهاية القرن الواحد والعشرون أصبحت أمريكا أكثر كفاءة في معالجة المعلومات الروتينية ولهذا اختفى العمال ذوي الياقات البيضاء من على الساحة.

من خلال هذه الملاحظات كخلفية دعونا نلتفت إلى الاتجاهات الاقتصادية الخمسة التي كان من الواجب على مراقبي عام 1996 ملاحظتها ولكنهم لم يفعلوا.

أول هذه الاتجاهات هو ارتفاع أسعار الموارد. حيث كان النصف الأول من التسعينيات على غير العادة هو فترة انخفاض أسعار المواد الخام.

أما الآن فمن الصعب أن ترى الأسباب التي جعلت أي شخص يعتقد أن ذلك الموقف سوف يستمر أما الأرض كما أصرت بعض الأصوات الصغيرة والوحيدة فإنها كوكب محدود فعندما يطمح 2 بليون مواطن أسيوي إلى مستويات الاستهلاك الغربية، إذن من المحتوم أنهم سوف يفجروا تزاحم على الإمدادات المحدودة من المعادن والوقود الحفري وحتى الطعام.

في الواقع كان هناك بعض الدلائل التحذيرية مبكراً كعام 1996. حيث كان هناك ارتفاع شديد مؤقت في أسعار الجازولين في فترة الربيع من هذا العام.

نتيجة لبرودة الشتاء الغير معتادة والحسابات الخاطئة بشأن إمدادات الشرق الأوسط من البترول. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار بعد فترة قصيرة إلا أن هذا الموقف كان من الواجب أن يذكر الناس بأنه في منتصف التسعينيات تأثرت الأمم الصناعية بالارتباك في إمداد البترول. كما كان الحال في أوائل السبعينيات لكن هذا التحذير لم يلق أي اهتمام ولكن ما لبث أن أصبح واضحاً أن الموارد الطبيعية بعيداً عن كونها لا علاقة لها بالموضوع فقد أصبحت أكثر حسماً مما كانت عليه من قبل. لقد شهد القرن التاسع عشر تحقيق ثروات طائلة في مجال الصناعة أما بنهاية القرن العشرين تحققت تلك الثروات في مجال التكنولوجيا، لكن الأثرياء في هذه الأيام أصبحوا أكثر من أصحاب الأراضي أو حقوق التنقيب.

أما الاتجاه الثاني فهو ملكية البيئة، حيث استخدم الناس بعض التعبيرات الطريفة في القرن العشرين مثل "حر كالهواء" و "إنفاق المال مثل الماء" وكأن هذه الأشياء مثل الماء والهواء موجودة بصفة غير محدودة. لكن في عالم به بلايين الناس الذين لديهم الأموال الكافية لشراء سيارات، ولقضاء الإجازات وشراء الأطعمة في عبوات بلاستيكية قد أصبحت القدرة التحملية المحدودة للبيئة هي القيد الأهم والأوحد على مستوى المعيشة المتوسط.

بحلول عام 1996 كان واضحاً تماماً أنه هناك طريقة واحدة للتماشي مع حدود البيئة وتلك الطريقة هي استخدام آلية السوق لتحويل هذه إلى أشكال جديدة من حقوق الملكية. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تمت في أوائل التسعينيات عندما بدأت حكومة الولايات المتحدة بالسماح للمرافق الكهربائية ببيع أو شراء الحقوق لانبعاث أنواع معينة من التلوث ثم تم التوسع في هذا المبدأ في عام 1995 عندما بدأت الحكومة في المزايدة على حقوق استخدام الأطياف الكهرومغناطيسية. أما اليوم بالطبع فأي نشاط ذا تأثير ضار بالبيئة يحمل بطاقة تسعيرية ضخمة جداً، فمن الصعب مثلاً أن تصدق أنه في فترة قريبة مثلما كان في عام 1995. كانت الأسرة العادية تستطيع أن تملأ منزلها المتنقل من الجازولين مقابل واحد دولار للجالون، وتدفع خمسة دولارات فقط مقابل قيادتها إلى "يوسيمت"[1].

---

(1) حديقة عامة مشهورة في كاليفورنيا.

أما اليوم فإن مثل تلك الرحلة تتكلف قدر ذلك 15 مرة حتى بعد ضبط الأسعار آخذين التضخم في الاعتبار.

أما ما ترتب على تحويل الحدود البيئية إلى ملكية من الناحية الاقتصادية فلم يكن متوقع. متى أصبحت الحكومة جادة في أمر يخص دفع الناس للمال بسبب التلوث والازدحام الناتج عن أفعالهم فإن تكلفة التصاريح البيئية قد أصبحت جزء أساسي من تكلفة ممارسة عمل ما.

أما اليوم فإن رسوم هذه التصريحات تقدر بحوالي أكثر من 30% من (GDP) وهذه الرسوم أصبحت المصدر الرئيسي للإيرادات بالنسبة للحكومة وبعد تخفيضات متكررة تم إلغاء ضرائب الدخل الفيدرالي نهائياً في عام 2043.

الاتجاه الثالث هو الميلاد الثاني للمدينة الكبيرة، ففي النصف الثاني من القرن العشرين كانت المدينة المكتظة بالسكان في حالة انخفاض لا يتوقف فقد قضت تكنولوجيا الاتصالات على الكثير من الحاجة إلى القرب الجسدي لموظفين المكاتب الروتينيين وقد أدت إلى تحويل الكثير والكثير من الشركات لمكاتب العمليات الخاصة بهم من مانهاتن وبعض مقاطعات العمل الرئيسية إلى ضواحي بعيدة، وقد بدأ الأمر وكأن المدن بالحال التي نعرفها عليه سوف تختفي ويحل محلها انتشار لا نهائي لمجموعات من الأبراج المكتبية ذات العشرة أدوار.

لكن هذا قد ثبت أنه طور انتقالي، فمن ناحية، جعل ارتفاع أسعار الجازولين وتكلفة التصاريح البيئية نظام سيارة واحدة لشخص واحد نظام غير عملي. أما اليوم فإن الطرق تمتلئ بالشاحنات الصغيرة التي تقل الجماعات والموجهة

بواسطة أجهزة الكمبيوتر المتصلة. على الرغم من أن هذا النظام الانتقالي النصف جماعي يعمل أفضل مما تخيل مسافروا القرن العشرين ويقوم بتوظيف 4 مليون سائق إلا أن النقل من الباب إلى الباب في الضواحي مازال يستغرق فترة أطول مما كان عليه عندما كان الموظفون والمتسوقون يقومون بقيادة سياراتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك فإن الوظائف التي ازدهرت بصفة وقتية في الضواحي، على الأخص مكاتب العمل الروتينية، كانت على وجه الدقة هي الوظائف التي تم حذفها بأعداد كبيرة بداية من منتصف التسعينيات، هناك بعض الوظائف انتقلت إلى بلاد بها أجور منخفضة، ووظائف أخرى تولي الكمبيوتر العمل بها. أما الوظائف التي لم يمكن نقلها للخارج أو ليس من الممكن التحكم فيها عن طريق الآلات كانت تلك التي تتطلب تفاعل بين الموظف والوظيفة أو تحتاج إلى قرب مادي بين العمال مباشرة والمواد الفيزيقية باختصار قد كانت وظائف يمكن أداؤها على الوجه الجيد في منتصف المناطق المدنية المزدحمة، تلك المناطق التي يخدمها أكثر وسيلة مؤثرة مخترعة في نظام النقل المصعد الكهربائي.

مرة أخرى كان هناك قش تحمله الرياح ففي بداية التسعينيات كان هناك توقعات كثيرة عن الإقليم الذي سوف يصبح مركزاً لازدهار صناعة الإعلام. هل ستكون وادي سيلكون؟ أم لوس أنجلوس؟ بحلول عام 1996 كانت الإجابة واضحة وكان الإقليم الفائز هو مانهاتن.

حيث إن كثافتها المدنية سهلت ذلك النوع من الاتصال وجهاً لوجه والذي اتضح أنه ضروري فيما بعد. أما اليوم فإن مانهاتن بالطبع تتباهى بالعديد من المباني مثل سانت بيترسبرج أو بانجالور.

الاتجاه الرابع هو التقليل من قيمة التعليم العالي كان الجميع في التسعينيات يرون أن التعليم هو مفتاح النجاح الاقتصادي لكل من الأفراد والأمم. حيث إن الدرجة الجامعية وربما تكون حتى درجة الدراسات العليا كانت ضرورية لأي شخص يريد وظيفة جيدة مثل تلك التي تخص "المحللون الرمزيون".

لكن أجهزة الكمبيوتر كانت جيدة في تحليل الرموز ولكنها الفوضى الموجودة في العالم التي سببت لهم المتاعب. علاوة على ذلك فإن الرموز يمكن نقلها بسهولة إلى أسمرة أو لاباز ثم يتم تحليلها هناك لأجل جزء من تكلفتها إذا تم إجراء ذلك في بوسطن لذلك فإنه على مر هذا القرن كان هناك العديد من الوظائف التي كانت تتطلب درجة جامعية تم حذفها بينما بقى العديد من الوظائف الأخرى والتي اتضح أنها من الممكن أن تنفذ بطريقة جيدة بواسطة شخصية ذكية سواء كانت دراسة للأدب العالمي أم لا.

هذا الاتجاه كان من الواجب أن يتضح حتى في عام 1996. على كل فحتى أكثر الأمريكيين ثراءً في تلك الفترة وهو بيل جيتس كان طالب جامعي غير ناجح ولم يكن في حاجة إلى

الكثير من التعليم الرسمي كي يقوم ببناء أكبر شركة في تكنولوجيا المعلومات في العالم.

فكر حتى في الرعب بسبب تقليل حجم العمالة والذي سيطر على أمريكا في عام 1996، وكما أن علماء الاقتصاد قد أوضحوا أن المعدلات التي كان يفقد بها الأمريكيون وظائفهم في التسعينيات لم تكن مرتفعة بالنسبة للمقاييس التاريخية. إذا لماذا أصبح الخفض المفاجئ في معدلات العمالة أخبار حديثة؟ لأن العمال الجامعيين ذوي الياقات البيضاء لأول مرة كان يتم فصلهم من وظائفهم بأعداد كبيرة، بينما كان هناك طلب على العمال المهرة في تشغيل الآلات وآخرين من ذوي الياقات الزرقاء. كان ذلك بمثابة دليل واضح على أن فترة الأجور المتزايدة لأصحاب الشهادات العليا قد انتهت لكن ما من أحد قد لاحظ ذلك.

في النهاية فإن انخفاض معدل الرواتب لذوي المؤهلات العليا قد سبب أزمة في صناعة التعليم نفسها، فلماذا يضع طالب نفسه خلال أربع سنوات من الدراسة الجامعية بالإضافة إلى عدة سنوات من الدراسات العليا كي يحصل على أوراق اعتمادات أكاديمية شحيحة القيمة المادية؟ ففي هذه الأيام نجد الوظائف التي تتطلب ستة أو اثنى عشر شهراً من التدريب المهني مثل النجارة أو الإصلاح المنزلي وما إلى ذلك تدفع أكثر من المتوقع أن تدفعه وظيفة بدرجة ماجستير أو دكتوراه. لذلك انخفض معدل التسجيل في الكليات والجامعات إلى ثلثين منذ ذروتها في بداية القرن وهناك العديد من مؤسسات التعليم العالي لم تستطع

تحمل هذه البيئة القاسية، أما الجامعات الشهيرة فتمكنت من التصرف من خلال تغيير شخصيتها والعودة إلى الدور القديم. هناك مثلاً مكان مثل هارفارد والتي لا تزال مثلما كانت عليه في القرن الـ 19 حيث إنها مؤسسة اجتماعية أكثر من كونها تعليمية أو بمعنى أصح مكان لأبناء الأثرياء لإصلاح سلوكهم الاجتماعي وتكوين صداقات مع ناس من نفس الطبقة.

أما اقتصاد المشاهير وهو آخر اتجاهات هذا القرن فقد لوحظ من خلال مراقبون أذكياء في عام 1996، لكن بطريقة ما فشل معظم الناس في تقدير قيمته. على الرغم من أن خبراء الأعمال كانوا يعلنون عن سيطرة الإبداع والابتكار بدلاً من الإنتاج الروتيني، فقد أدى انتقال المعلومات بسهولة شديدة إلى صعوبة في انتفاع المبدعين بإبداعهم. أما اليوم فإذا قمت بتطوير جزء جيد من السوفت وير فسوف يقوم بتحميله مجاناً أي شخص في اليوم التالي عن طريق شبكة الإنترنت، وإذا قمت بتسجيل حفل رائع فسوف يحصل عليه الجميع في الأسبوع التالي بطريقة غير شرعية من خلال الاسطوانات التي تباع في شانغهاي. أما إذا قمت بإنتاج فيلم جيد فسوف يظهر في الشهر التالي من خلال شرائط الفيديو في مدينة المكسيك.

إذن كيف سيحصل الإبداع على المال اللازم؟ لقد كانت الإجابة واضحة في القرن الماضي حيث كان من الضروري أن يصنع الإبداع المال اللازم بطريقة غير مباشرة من خلال تدعيم مبيعات شيء آخر، تماماً مثل شركات السيارات التي اعتادت على رعاية سباقات الجائزة الكبرى كي تعلن عن تصميمات

سياراتها، ومثل شركات الكمبيوتر التي ترعى مصممي البرامج البارعين كي يتعرف الناس على الماركات والعلامات الخاصة بشركاتهم، والأمر مماثل في حالة الأفراد. فنجد أن حقوق التأليف المكتسبة لبعض الفرق الغنائية الشهيرة تعد قليلة من تسجيلاتهم حيث تعمل التسجيلات كنوع من الدعاية لحفلاتهم الموسيقية، أما الهواة فيذهبون لهذه الحفلات ولكن ليس لتقدير الموسيقى حيث يمكنهم عمل ذلك بطريقة أفضل في المنزل ولكن لرؤية معبودي الجماهير شخصياً. هناك مثلاً إيستر ديسون صاحبة التوقعات التكنولوجية والتي قد فهمت الأمر بدقة في 1996 حيث قالت إن "النسخ المجانية سوف تكون الشيء الذي تستخدمه لتحقيق الشهرة. بعد ذلك سوف تخرج أو تظهر وتتغذى عليها". باختصار وبدلاً من أن يكون لدينا اقتصاد معرفي أصبح لدينا اقتصاد المشاهير.

لحسن الحظ فإن نفس التكنولوجيا التي جعلت تكوين رأس المال مباشرة في المعرفة مستحيل من قبل قد صنعت الفرص الكثيرة للمشاهير حيث نجد أن العالم ذو القنوات الخمسمائة هو مكان لثقافات فرعية، كل منها له أبطاله، فهناك أشخاص سوف يدفعون لأجل الإثارة التي تأتي مع المواجهة الحية ليس فقط للمغنيات ولكن أيضاً مع رجال الصحافة، الشعراء وعلماء الحساب وحتى علماء الاقتصاد.

عندما تنبأ أندى وارول بعالم يكون فيه كل شخص مشهور لمدة 15 دقيقة كان مخطئاً. فإذا كان هناك رقم مذهل

من الناس يتمتعون بشهرة كبيرة فليس لأن الشهرة شيء سريع الزوال ولكن لأنه هناك العديد من الطرق كي تصبح مشهوراً في مجتمع شديد التنوع.

مازال اقتصاد الشهرة شيء شاق بالنسبة لبعض الناس خاصة هؤلاء الذين لديهم ميل إلى الدراسة. منذ قرن مضى كان من الممكن أن تترزق كدارس على الأقل أو الأكثر، فشخص ما مثلي كان من الممكن أن يحصل على راتب جيد كأستاذ جامعي كما كنت قادراً على تحسين هذا الدخل من خلال حقوق تأليف بعض الكتب.

أما اليوم فهناك صعوبة في إيجاد وظائف التدريس والتي تحصل من خلالها على أجر زهيد في أي حال من الأحوال، كما أنه من الصعب أن تحصل على مال من خلال بيع الكتب. أما إذا كنت ترغب في تكريس نفسك للدراسة فهناك ثلاث اختيارات (وهي نفس الأمور التي كانت متاحة في القرن الـ 19 قبل ظهور البحث الأكاديمي التابع للمؤسسات). أما أنت فمن الممكن أن تولد ثرياً مثل تشارلز داروين وتحيا على ما ورثته، أو مثل الأقل خطأ الفريد والاس المشترك في اكتشاف التطور فيمكنك أن تكسب قوتك من خلال عمل شيء آخر بينما تواصل أبحاثك كهواية، أو مثل العديد من علماء القرن التاسع عشر حيث يمكنك الاستفادة من السمعة الدراسية من خلال الذهاب إلى أماكن المحاضرات المدفوعة الأجر.

لكن الشهرة لا تأتي بسهولة بالرغم من أنهـا الآن أكثـر شيوع عما كانت من قبل، ولهذا كانت كتابة هذا المقال بمثابـة فرصة لي. صحيح أنني لا أبالي بعملي اليـومي فـي العيـادة البيطرية ولكنني كنت دائماً أريد أن أصبح عالم اقتصاد متفرغ، فربما يكون هذا المقال هو ما كنت أتمناه ليتحقق حلمي.

***

PAUL KRUGMAN

THE ACCIDENTAL THEORIST

بول كروجمان

" هو خليفة جالبريث Galbraith ووريثه الشرعى . بعض هذه المقالات سيجعلك تبتسم ، والبعض الآخر سيجعلك تجفل ، وجميعها سيجعلك تفكر . إن كلمات كروجمان لاذعة وحادة كذهنه " .

- آلان س. بلاينر Alan S. Blinder ، جامعة برينستون .

" اقتصاديات جانب العرض ، تقليص حجم المنشآت ، العولمة ، العجز التجارى ، إمكانات نمو التكنولوجيا : لا يوجد نقاش اقتصادى معاصر لاتبرز فيه آراء كروجمان.. من المؤكد أنها مقالات غير مملة حول الموضوعات الاقتصادية " .

- واشنطون بوست بووك وورلد Washington Post Book World .

"يتوغل كروجمان فى عالم معتقدات وآراء اليمين واليسار فى هذه المجموعة القوية من المقالات ، جاعلاً الأفكار المعقدة سهلة الفهم " .

- بابلشرز ويكلى Publishers Weekly

" يكتب بول كروجمان - الفائز بوسام جون بيتس كلارك John Batcs Clark أفضل من أى اقتصادى منذ جون مايناردكينيس John Maynard Keynes " . (مجلة فورتشين) ووصفته مجلة الإيكونوميست بأنه " الاقتصادى الأكثر إبداعًا فى جيله " . وتضم مؤلفاته الأخرى كتاب " نشر الرخاء " ، " عودة اقتصاديات الكساد "، وكلاهما ذا غلاف ورقى ، وكتاب " انكشاف الحقيقة الكبرى : العالم يضل الطريق فى القرن الجديد".

يدرس كروجمان فى جامعة برينستون ويكتب العامود نصف الشهرى " خواطر" فى جريدة نيويورك تايمز .


ISBN 977-282-286-5

6 222006 645137

International House for Cultural Investments S.A.E.
Cairo. Egypt